

وكيف كان فالتفت صحيح لا مطعن فيه والله أعلم.

(٢) وأما حبان بن هلال فيفتح الحاء وبالباء الموحدة.

(٣) وأما أبان فقد تقدم ذكره في أول الكتاب وأنه يجوز صرفه وتركه صرفه وأن المختار صرفه.

(٤) وأما أبو سلام فاسمه معطور الأعرج الحبشي الدمشقي نسب إلى حي من حمير من اليمن لا إلى الحبشة.

(٥) وأما أبو مالك فاختلف في اسمه فقيل الحارث وقيل: عبيد وقيل: كعب بن عاصم وقيل: عمرو وهو معلود في الشاميين.

(٦) واختلف في معنى قوله ﷺ (الطهور شطر الإيمان) فقيل: معناه أن الأجر فيه ينتهي تضعيفه إلى نصف أجر الإيمان، وقيل: معناه أن الإيمان يجب ما قبله من الخطايا وكذلك الوضوء لأن الوضوء لا يصح إلا مع الإيمان، فصار لتوقفه على الإيمان في معنى الشطر، وقيل: المراد بالإيمان هنا الصلاة كما قال: الله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِلَّ إِيمَانَكُمْ﴾ والطهارة شرط في صحة الصلاة فصارت كالشطر، وليس يلزم في الشطر أن يكون نصفاً حقيقياً وهذا القول أقرب الأقوال، ويحتمل أن يكون معناه: أن الإيمان تصديق بالقلب وانقياد بالظاهر، وهما شطران للإيمان، والطهارة متضمنة الصلاة فهي انقياد في الظاهر والله أعلم.

(٧) وأما قوله ﷺ: (والحمد لله عملاً للميزان) فمعناه: عظم أجرها وأنه يملأ الميزان، وقد تظاهرت نصوص القرآن والسنة على وزن الأعمال وتقل الموازين وخفتها.

(٨) وأما قوله ﷺ: (وسبحان الله والحمد لله تملآن أو تملأ ما بين السموات والأرض) فبسيطناه بآباء الثلاثة من فوق في تملآن وعمالاً وهو صحيح، فالأول ضمير مؤنثين غائبتين، والثاني ضمير هذه الجملة من الكلام. وقال صاحب التحرير: يجوز تملآن بالتأنيث والتذكير جميعاً، فالتأنيث على ما ذكرناه والتذكير على إرادة النوعين من الكلام أو الذكركين، قال: وأما تملأ فمذكر على إرادة الذكر، وأما معناه: فيحتمل أن يقال: لو قدر ثوابهما جسماً لملأ ما بين السموات والأرض، وبسبب عظم فضلها ما اشتملتا عليه من التنزيه لله تعالى بقوله سبحانه الله: والتفويض والافتقار إلى الله تعالى بقوله: الحمد لله، والله أعلم.

(٩) وأما قوله ﷺ: (والصلاة نور) فمعناه: أنها تمنع من المعاصي وتنهى عن الفحشاء والمنكر وتؤدي إلى الصواب كما أن النور يستضاء به، وقيل: معناه: أنه يكون أجرها نوراً لصاحبها يوم القيامة، وقيل: لأنها سبب لإشراق أنوار المعارف وانسراح القلب ومكاشفات الحقائق لفرغ القلب فيها وإقباله إلى الله تعالى بظاهره وباطنه، وقد قال: الله تعالى: ﴿وَاسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ﴾ وقيل معناه: أنها تكون نوراً ظاهراً على وجه يوم القيامة، ويكون في الدنيا أيضاً على وجه البهائم بخلاف من لم يصل والله أعلم.

(١٠) وأما قوله ﷺ: (والصدقة برهان) فقال صاحب التحرير: معناه: يفرغ إليها كما يفرغ إلى البراهين، كأن العبد إذا سئل يوم القيامة عن مصرف ماله كانت صدقاته براهين في جواب هذا السؤال فيقول تصدقت



٢- كتاب الطهارة^(١)

(١) قال جمهور أهل اللغة: يقال الوضوء والطهور بضم أولهما إذا أريد به الفعل الذي هو المصدر، ويقال الوضوء والطهور بفتح أولهما إذا أريد به الماء الذي يظهر به، هكذا نقله ابن الأنباري وجماعات من أهل اللغة وغيرهم عن أكثر أهل اللغة. وذهب الخليل والأصمعي وأبو حاتم السجستاني والأزهري وجماعة إلى أنه بالفتح فيهما. قال: صاحب المطالع: وحكي الضم فيهما جميعاً، وأصل الوضوء من الوضأة وهي الحسن والنظافة، وسعي وضوء الصلاة وضوءاً لأنه ينظف المتوضئ ويحسنه، وكذلك الطهارة أصلها النظافة والتنزه، وأما الغسل فإذا أريد به الماء فهو مضموم الغين، وإذا أريد به المصدر فيجوز بضم الغين وفتحها لغتان مشهورتان، وبعضهم يقول: إن كان مصدراً لغسلت فهو بالفتح كضربت ضرباً، وإن كان بمعنى الاغتسال فهو بالضم كقولنا غسل الجمعة مسنون، وكذلك الغسل من الجنابة واجب وما أشبهه. وأما ما ذكره بعض من صنف في لحن الفقهاء من أن قولهم غسل الجنابة وغسل الجمعة وشبههما بالضم لحن فهو خطأ منه بل الذي قالوه صواب كما ذكرناه. وأما الغسل بكسر الغين فهو اسم لما يغسل به الرأس من خطمي وغيره والله أعلم.

١- باب فضل الوضوء

١- (٢٢٣) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ،^(١) حَدَّثَنَا حَبَّانُ^(٢) ابْنُ هِلَالٍ، حَدَّثَنَا أَبَانُ^(٣)، حَدَّثَنَا يَحْيَى، أَنْ زَيْدًا حَدَّثَهُ، أَنَّ أَبَا سَلَامٍ^(٤) حَدَّثَهُ.

عَنْ أَبِي مَالِكٍ^(٥) الْأَشْجَرِيِّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الطَّهَوْرُ شَطْرُ الْإِيمَانِ»^(٦)، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ تَمْلَأُ الْبَيْزَانَ،^(٧) وَسُبْحَانَ اللَّهِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ تَمْلَأْنَ^(٨) أَوْ تَمْلَأُ مَا بَيْنَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ^(٩)، وَالصَّلَاةُ نَوْرٌ^(١٠)، وَالصَّدَقَةُ بُرْهَانٌ^(١١)، وَالصَّبْرُ خِرَاءٌ^(١٢)، وَالْقُرْآنُ حُجَّةٌ لَكَ أَوْ عَلَيْكَ^(١٣)، كُلُّ النَّاسِ يَغْدُو، فَبَايَعُ نَفْسَهُ، فَمُعْتَقَهَا أَوْ مُوقِفَهَا»^(١٤).

(١) هذا الإسناد عما تكلم فيه الدارقطني وغيره فقالوا: سقط فيه رجل بين أبي سلام وأبي مالك والساقط عبد الرحمن بن غنم، قالوا: والدليل على سقوطه أن معاوية بن سلام رواه عن أخيه زيد بن سلام عن جده أبي سلام عن عبد الرحمن بن غنم عن أبي مالك الأشجري، وهكذا أخرجه النسائي وابن ماجه وغيرهما. ويمكن أن يجاب لمسلم عن هذا بأن الظاهر من حال مسلم أنه علم سماع أبي سلام لهذا الحديث من أبي مالك، فيكون أبو سلام سمعه من أبي مالك، وسمعه أيضاً من عبد الرحمن بن غنم عن أبي مالك، فرواه مرة عنه ومرة عن عبد الرحمن،

ذلك فرضاً، قال: واختلفوا في أن الوضوء فرض على كل قائم إلى الصلاة أم على المحدث خاصة؟ فذهب ذاهبون من السلف إلى أن الوضوء لكل صلاة فرض بدليل قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ﴾ الآية، وذهب قوم إلى أن ذلك قد كان ثم نسخ، وقيل: الأمر به لكل صلاة على الندب، وقيل: بل لم يشرع إلا لمن أحدث، ولكن تحديده لكل صلاة مستحب، وعلى هذا أجمع أهل الفتوى بعد ذلك ولم يبق بينهم فيه خلاف، ومعنى الآية عندهم إذا كنتم محدثين، هذا كلام القاضي رحمه الله تعالى. واختلف أصحابنا في الموجب للوضوء على ثلاثة أوجه: أحدها أنه يجب بالمحدث وجوباً موسعاً. والثاني: لا يجب إلا عند القيام إلى الصلاة. والثالث: يجب بالأمرين وهو الراجح عند أصحابنا، وأجمعت الأمة على تحريم الصلاة بغير طهارة من ماء أو تراب، ولا فرق بين الصلاة المفروضة والتافلة وسجود التلاوة والشكر وصلاة الجنائز إلا ما حكى عن الشعبي وعبد بن جرير الطبري من قولهما: تجوز صلاة الجنائز بغير طهارة، وهذا مذهب باطل، وأجمع العلماء على خلافه، ولو صلى محدثاً متمسكاً بلا عذر أثم ولا يكفر عندنا وعند الجماهير. وحكى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه يكفر لتلاعبه، ودليلنا أن الكفر للاعتقاد، وهذا المصلي اعتقاده صحيح، وهذا كله إذا لم يكن للمصلي عذراً، أما المعذور كمن لم يجد ماء ولا تراباً فقيه أربعة أقوال للشافعي رحمه الله تعالى وهي مذاهب للعلماء، قال: بكل واحد منها قائلون أصحابنا يجب عليه أن يصلي على حاله، ويجب أن يعيد إذا تمكن من الطهارة. والثاني: يحرم عليه أن يصلي ويجب القضاء. والثالث: يستحب أن يصلي ويجب القضاء. والرابع: يجب أن يصلي ولا يجب القضاء وهذا القول اختيار المزني وهو أقوى الأقوال دليلاً. فأما وجوب الصلاة فلقوله ﷺ: «وَإِذَا أَمَرْتُمْ بِأَمْرٍ فَافْعَلُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ». وأما الإعادة فإنما تجب بأمر بمجدد والأصل عدمه، وكذا يقول المزني: كل صلاة أمر بفعلها في الوقت على نوع من الخلل لا يجب قضاؤها والله أعلم.

(٤) وأما قوله ﷺ: «ولا صدقة من غلول» فهو بضم الغين والغلول الخيانة وأصله السوق من مال الغنيمة قبل القسمة.

(٥) وأما قول ابن عامر ادع لي فقال ابن عمر رضي الله عنهما: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا يقبل الله صلاة بغير طهور ولا صدقة من غلول» وكنت على البصرة فمعناه: أنك لست بسالم من الغلول، فقد كنت والياً على البصرة، وتعلقت بك تبعات من حقوق الله تعالى وحقوق العباد، ولا يقبل الدعاء لمن هذه صفته، كما لا تقبل الصلاة والصدقة إلا من متصون، والظاهر - والله أعلم - أن ابن عمر قصد زجر بن عامر وحثه على التوبة وتحريضه على الإقلاع عن المخالفات، ولم يرد القطع حقيقة بأن الدعاء للساق لا ينعف، فلم يزل النبي ﷺ والسلف والخلف يدعون للكفار وأصحاب المعاصي بالهداية والتوبة والله أعلم.

١- (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ رَح.)

وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ، عَنْ زَائِدَةَ.

به، قال: ويجوز أن يؤسم المتصلق بسيماء يعرف بها فيكون برهاناً له على حاله ولا يسأل عن مصرف ماله، وقال غير صاحب التحرير: معناه: الصدقة حجة على إيمان فاعلمها، فإن المتفق يمتنع منها لكونه لا يعتقدونها، فمن تصدق استدلت بصدقته على صدق إيمانه والله أعلم.

(١١) وأما قوله ﷺ: (والصبر ضياء) فمعناه الصبر المحبوب في الشرع وهو الصبر على طاعة الله تعالى، والصبر على معصيته، والصبر أيضاً على التائبات وأنواع المكار في الدنيا، والمراد أن الصبر محمود، لا يزال صاحبه مستضيئاً مهتدياً مستمراً على الصواب. قال: إبراهيم الخواص: الصبر هو الثبات على الكتاب والسنة. وقال ابن عطاء: الصبر الوقوف مع البلاء بحسن الأدب. وقال الأستاذ أبو علي الدقاق رحمه الله تعالى: حقيقة الصبر أن لا يعترض على المقدور، فأما إظهار البلاء لا على وجه الشكوى فلا يتنافى الصبر. قال: الله تعالى في أيوب عليه السلام: (إنا وجدناه صابراً نعم العبد) مع أنه قال: (إني مسني الضر) والله أعلم.

(١٢) وأما قوله ﷺ: (والقرآن حجة لك أو عليك) فمعناه ظاهر أي تتفع به إن تلوته وعملت به وإلا فهو حجة عليك.

(١٣) وأما قوله ﷺ: (كل الناس غلوا فبائع نفسه فمعتقها أو موبقها) فمعناه: كل إنسان يسعى بنفسه فمنهم من يبيعها لله تعالى بطاعته فيعتقها من العذاب، ومنهم من يبيعها للشيطان والهوى باتباعها فيوبقها أي يهلكها والله أعلم.

(١٤) هذا حديث عظيم أصل من أصول الإسلام قد اشتمل على مهمات من قواعد الإسلام، فأما الطهور فالمراد به الفعل فهو مضموم الطاء على المختار وقول الأكثرين ويجوز فتحها كما تقدم، وأصل الشطر النصف.

٢- باب وجوب الطهارة للصلاة

١- (٢٢٤) حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَأَبُو كَامِلٍ الْجَحْدَرِيُّ^(١) (وَاللَّفْظُ لِسَعِيدٍ) قَالُوا: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ^(٢) عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ، عَنْ مُصْعَبِ بْنِ سَعْدٍ، قَالَ:

دَخَلَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ عَلَى ابْنِ عَامِرٍ يُعَوِّدُهُ وَهُوَ مَرِيضٌ، فَقَالَ: أَلَا تَدْعُو اللَّهَ لِي، يَا ابْنَ عُمَرَ؟ قَالَ: إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا تُقْبَلُ صَلَاةٌ بِغَيْرِ طَهْوَرٍ»^(٣) وَلَا صَدَقَةٌ مِنْ غُلُولٍ^(٤). وَكَتَبْتُ عَلَى ابْنِ عُمَرَ^(٥).

(١) يفتح الجيم وإسكان الحاء المهملة وفتح الدال واسمه الفضيل بن حسين منسوب إلى جد له اسمه جحندر وتقدم بيانه مرات.

(٢) وفيه (أبو عوانة) واسمه الواضح بن عبد الله.

(٣) هذا الحديث نص في وجوب الطهارة للصلاة، وقد أجمعت الأمة على أن الطهارة شرط في صحة الصلاة. قال القاضي عياض: واختلفوا متى فرضت الطهارة للصلاة؟ فذهب ابن الجهم إلى أن الوضوء في أول الإسلام كان سنة ثم نزل فرضه في آية التيمم، قال: الجمهور: بل كان قبل

و١٩٣٤ و١٦٠ عن عروة عن عثمان و٦٤٣٣ عن معاذ عن ابن أمان. وسأني باختلاف عند مسلم برقم: ٢٢٧.

(١) فيه حرملة التجبي هو بضم التاء وفتحها، وقد تقدم بيانه في أول الكتاب في مواضع والله أعلم.

(٢) قوله: (عن ابن شهاب أن عطاة بن يزيد أخبره أن حمران أخبره) هؤلاء ثلاثة تابعيون بعضهم عن بعض وحمران بضم الحاء.

(٣) قوله: (فصل فيه ثلاث مرات) هذا دليل على أن غسلهما في أول الوضوء سنة وهو كذلك باتفاق العلماء.

(٤) وأما حقيقة المضمضة فقال أصحابنا: كما لها أن يجعل الماء في فمه ثم يديره فيه ثم يمججه، وأما أقلها فأن يجعل الماء في فيه ولا يشترط إدخلته على المشهور الذي قاله الجمهور، وقال جماعة من أصحابنا: يشترط وهو مثل الخلاف في مسح الرأس أنه لو وضع يده المبتلة على رأسه ولم يمرها هل يحصل المسح؟ والأصح الحصول، كما يكفي لإصال الماء إلى باقي الأعضاء من غير ذلك. وأما الاستنشاق فهو إصال الماء إلى داخل الأنف وجذبه بالنفس إلى أقصاه، ويستحب المبالغة في المضمضة والاستنشاق إلا أن يكون صائماً فيكره ذلك لحديث لقيط أن النبي ﷺ قال: «فوالغ في الاستنشاق إلا أن يكون صائماً». وهو حديث صحيح رواه أبو داود والترمذي وغيرهما بالأسانيد الصحيحة. قال الترمذي: هو حديث حسن صحيح. قال أصحابنا: وعلى أي صفة وصل الماء إلى الفم والأنف حصلت المضمضة والاستنشاق، وفي الأفضل خمسة أوجه: الأول: يتمضمض ويستنشق بثلاث غرفات، يتمضمض من كل واحدة ثم يستنشق منها، والوجه الثاني: يجمع بينهما بغرفة واحدة، يتمضمض منها ثلاثاً ثم يستنشق منها ثلاثاً. والوجه الثالث: يجمع أيضاً بغرفة، ولكن يتمضمض منها ثم يستنشق ثم يتمضمض منها ثم يستنشق ثم يتمضمض منها ثم يستنشق. والرابع: يفصل بينهما بغرفتين، فيتمضمض من إحدهما ثلاثاً ثم يستنشق من الأخرى ثلاثاً. والخامس: يفصل بست غرفات، يتمضمض بثلاث غرفات ثم يستنشق بثلاث غرفات والصحيح الوجه الأول، وبه جاءت الأحاديث الصحيحة في البخاري ومسلم وغيرهما.

وأما حديث الفصل فضعيف، فيعين المصير إلى الجمع بثلاث غرفات كما ذكرنا لحديث عبد الله بن زيد المذكور في الكتاب. وافقوا على أن المضمضة على كل قول مقدمة على الاستنشاق وعلى كل صفة، وهل هو تقديم استحباب واشتراط؟ فيه وجهان: أظهرهما اشتراط لاختلاف العضوين، والثاني استحباب كتقديم يده اليمنى على اليسرى والله أعلم.

(٥) قال: جمهور أهل اللغة والفقهاء والمحدثون: الاستنثار هو إخراج الماء من الأنف بعد الاستنشاق. وقال ابن الأعرابي وابن قتيبة: الاستنثار الاستنشاق والصواب الأول، ويدل عليه الرواية الأخرى استنشق واستنثر فجمع بينهما، قال: أهل اللغة: هو مأخوذ من النثرة وهي طرف الأنف. وقال الخطابي وغيره: هي الأنف والمشهور الأول. قال: الأزهرى روى سلمة عن الفراء أنه يقال نشر الرجل واستنثر إذا حرك النثرة في الطهارة والله أعلم.

قال أبو بكر: ووَكَيْعٌ، عَنْ إِسْرَائِيلَ، ^(١) كَلَّمَهُ ^(٢) عَنْ سَمَاعٍ ابْنِ حَرْبٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِوَيْلِهِ.

(١) فأما قوله: (قال أبو بكر ووَكَيْعٌ حدثنا) فمعناه: أن أبا بكر بن أبي شيبة رواه عن حسين بن علي عن زائدة، ورواه أبو بكر أيضاً عن وكيع عن إسرائيل فقال أبو بكر ووَكَيْعٌ: حدثنا وهو بمعنى قوله: حدثنا وكيع. وسقط في بعض الأصول لفظة حدثنا وبقي قوله أبو بكر ووَكَيْعٌ عن إسرائيل وهو صحيح أيضاً، ويكون معطوفاً على قول أبي بكر أولاً حدثنا حسين أي: وحدثنا وكيع عن إسرائيل، ووقع في بعض الأصول هكذا قال: أبو بكر وحدثنا وكيع وكله صحيح والله أعلم.

(٢) أما قوله: (كلهم) فيعني به شعبة وزائدة وإسرائيل.

٢- (٢٢٥) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، ابْنُ هَمَّامٍ، حَدَّثَنَا مَعْمَرُ بْنُ رَاشِدٍ، عَنْ هَمَّامِ ابْنِ مُنْبِهِ، أَخْبَى وَهَبُ ابْنِ مُنْبِهِ قَالَ:

هَذَا مَا حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ عَنْ مُحَمَّدٍ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. فَذَكَرَ أَحَادِيثَ مِنْهَا: وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تُقْبَلُ صَلَاةُ أَحَدِكُمْ إِذَا اخْتَذَ حَتَّى يَتَوَضَّأَ» ^(١) وأخرجه البخاري ١٣٥ و٦٩٥٤.

(١) وأما قوله ﷺ في الحديث الثاني: «لا يقبل الله صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ» فمعناه: حتى يتطهر بماء أو تراب، وإنما اقتصر ﷺ على الوضوء لكونه الأصل والغالب والله أعلم.

٣- باب صفة الوضوء وكماله

٣- (٢٢٦) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو ابْنُ عَسَلٍ، اللَّهُ ابْنُ عَمْرٍو ابْنُ سَرْحٍ، وَحَرَمَلَةُ ابْنُ يَحْيَى التَّجِيبِيُّ، ^(١) قَالَا: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، أَنَّ عَطَاءَ ابْنَ يَزِيدَ اللَّيْثِي أَخْبَرَهُ، أَنَّ حُمْرَانَ مَوْلَى عُثْمَانَ أَخْبَرَهُ ^(٢).

أَنَّ عُثْمَانَ ابْنَ عَفَّانَ دَعَا بِوَضُوءٍ، فَتَوَضَّأَ، فَغَسَلَ كَفَيْهِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، ^(٣) ثُمَّ مَضْمَضَ ^(٤) وَاسْتَنْشَرَ ^(٥)، ثُمَّ غَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ غَسَلَ يَدَهُ الْيُمْنَى إِلَى الْعِرْفَقِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ غَسَلَ يَدَهُ الْيُسْرَى مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ مَسَحَ رَأْسَهُ، ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَهُ الْيُمْنَى إِلَى الْكَعْبَيْنِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ غَسَلَ الْيُسْرَى مِثْلَ ذَلِكَ، ^(٦) ثُمَّ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَوَضَّأَ نَحْوَ وَضُوءِي هَذَا، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ تَوَضَّأَ نَحْوَ وَضُوءِي هَذَا، ثُمَّ قَامَ فَرَكَعَ رَكَعَتَيْنِ، لَا يُحَدِّثُ فِيهِمَا نَفْسَهُ» ^(٧) غَيْرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ.

قال ابن شهاب: وَكَانَ عَلَمًاؤُنَا يَقُولُونَ: هَذَا الْوُضُوءُ اسْتِغْ مَا يَتَوَضَّأُ بِهِ أَحَدٌ لِلصَّلَاةِ. ^(٨) وأخرجه البخاري ١٥٩ و١٦٤.

واففق العلماء على أن المراد بالكعبين العظماء الثانتان بين الساق والقدم، وفي كل رجل كعبان، وشذت الرافضة فقالت: في كل رجل كعب، وهو العظم الذي في ظهر القدم، وحكي هذا عن محمد بن الحسن ولا يصح عنه. وحجة العلماء في ذلك نقل أهل اللغة والاشتقاق، وهذا الحديث الصحيح الذي نحن فيه وهو قوله: «فغسل رجله اليمنى إلى الكعبين ورجله اليسرى كذلك» فأنبت في كل رجل كعبين، والأدلة في المسألة كثيرة، وقد أوضحتها بشواهد وأصولها في المجموع في شرح المهلب، وكذلك بسطت فيه أدلة هذه المسائل، واختلاف المذاهب، وحجج الجميع من الطوائف وأجوبتها، والجمع بين النصوص المختلفة فيها، وأطنبت فيها غاية الإطناب وليس مرادي هنا إلا الإشارة إلى ما يتعلق بالحديث والله أعلم.

قال أصحابنا: ولو خلق للإنسان وجهان وجب غسلهما، ولو خلق له ثلاثة أيد أو أرجل أو أكثر وهي متساويات وجب غسل الجميع، وإن كانت اليد الزائدة ناقصة وهي نابتة في محل الفرض وجب غسلها مع الأصلية، وإن كانت نابتة فوق المرفق ولم تحاذ محل الفرض لم يجب غسلها، وإن حاذته وجب غسل المجاذي خاصة على المذهب الصحيح المختار. وقال بعض أصحابنا لا يجب، ولو قطعت يده من فوق المرفق فلا فرض عليه فيها، ويستحب أن يغسل بعض ما بقي لئلا يخلو العضو من طهارة، فلو قطع بعض النواع وجب غسل باقيه والله أعلم.

(٧) إنما قال، ﷺ، نحو وضوئي ولم يقل مثل، لأن حقيقة مماثلته ﷺ لا يقدر عليها غيره والمراد بالغفران الصغائر دون الكبائر. وفيه استحباب صلاة ركعتين فأكثر عقب كل وضوء وهو سنة مؤكدة، قال جماعة من أصحابنا: يفعل هذه الصلوات في أوقات النهي وغيرها، لأن لها سبباً، واستدلوا بحديث بلال، ﷺ، المخرج في صحيح البخاري «أنه كان متى توضأ صلى» وقال: إنه أرجى عمل له، ولو صلى فريضة أو نافلة مقصودة حصلت له هذه الفضيلة كما تحصل تحية المسجد بذلك والله أعلم.

(٨) وأما قوله ﷺ: «لا يحدث فيهما نفسه» فالمراد لا يحدث بشيء من أمور الدنيا وما لا يتعلق بالصلاة، ولو عرض له حديث فأعرض عنه بمجرد عروضة عني عن ذلك، وحصلت له هذه الفضيلة إن شاء الله تعالى لأن هذا ليس من فعله وقد عفي هذه الأمة عن الخواطر التي تعرض ولا تستقر، وقد تقدم بيان هذه القاعدة في كتاب الإيمان والله تعالى أعلم.

وقد قال معنى ما ذكرته الإمام أبو عبد الله المازري وتابعه عليه القاضي عياض فقال: يريد بحديث النفس الحديث المجتنب والمكتسب. وأما ما يقع في الخواطر غالباً فليس هو المراد، قال: وقوله يحدث نفسه فيه إشارة إلى أن ذلك الحديث مما يكتسب لإضافته إليه، قال القاضي عياض: وقال بعضهم: هذا الذي يكون بغير قصد يرجى أن تقبل معه الصلاة، ويكون دون صلاة من لم يحدث نفسه بشيء، لأن النبي ﷺ إنما ضمن الغفران لمراعي ذلك، لأنه قل من تسلم صلاته من حديث النفس، وإنما حصلت له هذه المرتبة لمجاهدة نفسه من خطرات الشيطان ونفثها عنه، وحافظته عليها حتى لم يشغل عنها طرفة عين، وسلم من الشيطان باجتهاده وتفرغه قلبه، هذا كلام القاضي والصواب ما قلعت به والله أعلم.

(٩) هذا الحديث أصل عظيم في صفة الوضوء. وقد أجمع المسلمون على أن الواجب في غسل الأعضاء مرة مرة. وعلى أن الثلاث سنة، وقد جاءت الأحاديث الصحيحة بالغسل مرة مرة وثلاثاً ثلاثاً، وبعض الأعضاء ثلاثاً وبعضها مرتين وبعضها مرة. قال العلماء: فاختلافها دليل على جواز ذلك كله، وأن الثلاث هي الكمال والواحدة تجهيز، فعلى هذا يحمل اختلاف الأحاديث.

وأما اختلاف الرواة فيه عن الصحابي الواحد في القصة الواحدة، فذلك محمول على أن بعضهم حفظ وبعضهم نسي، فيؤخذ بما زاد الثقة كما تقرر من قبول زيادة الثقة الضابط. واختلف العلماء في مسح الرأس، فذهب الشافعي في طائفة إلى أنه يستحب فيه المسح ثلاث مرات كما في باقي الأعضاء. وذهب أبو حنيفة ومالك وأحمد والأكثر إلى أن السنة مرة واحدة ولا يزداد عليها، والأحاديث الصحيحة فيها المسح مرة واحدة، وفي بعضها الإقتصار على قوله مسح. واحتج الشافعي بحديث عثمان بن عفان في صحيح مسلم أن النبي، ﷺ، «توضأ ثلاثاً ثلاثاً» وما رواه أبو داود في سننه أنه، ﷺ، مسح رأسه ثلاثاً وبالقيلاس على باقي الأعضاء، وأجاب عن أحاديث المسح مرة واحدة بأن ذلك لبيان الجواز، وواظب، ﷺ، على الأفضل والله أعلم.

وأجمع العلماء على وجوب غسل الوجه واليدين والرجلين واستيعاب جميعهما بالغسل. وانفردت الرافضة عن العلماء فقالوا: الواجب في الرجلين المسح، وهذا خطأ منهم، فقد تظاهرت النصوص بإيجاب غسلهما، وكذلك اتفق كل من نقل وضوء رسول الله، ﷺ، على أنه غسلهما. وأجمعوا على وجوب مسح الرأس، واختلفوا في قدر الواجب فيه، فذهب الشافعي في جماعة إلى أن الواجب ما يطلق عليه الاسم ولو شعرة واحدة، وذهب مالك وأحمد وجماعة إلى وجوب استيعابه. وقال أبو حنيفة «رحمه الله تعالى» في رواية الواجب: ريعه.

واختلفوا في وجوب المضمضة والاستنشاق على أربعة مذاهب: أحدها مذهب مالك والشافعي وأصحابهما أنهما ستان في الوضوء والغسل، وذهب إليه من السلف الحسن البصري والزهري والحكم وقنادة وربيعة ويحيى بن سعيد الأنصاري والأوزاعي والليث بن سعد، وهو رواية عن عطاء وأحمد والمذهب الثاني أنهما واجبتان في الوضوء والغسل لا يصحان إلا بهما، وهو المشهور عن أحمد بن حنبل، وهو مذهب ابن أبي ليلى وحامد وإسحاق بن راهويه ورواية عن عطاء، والمذهب الثالث أنهما واجبتان في الغسل دون الوضوء، وهو مذهب أبي حنيفة وأصحابه وسفيان الثوري، والمذهب الرابع أن الاستنشاق واجب في الوضوء والغسل والمضمضة سنة فيهما، وهو مذهب أبي ثور وأبي عبيد وداد الظاهري وأبي بكر بن المنذر ورواية عن أحمد والله أعلم.

واففق الجمهور على أنه يكفي في غسل الأعضاء في الوضوء، والغسل جريان الماء على الأعضاء ولا يشترط الدلك، وانفرد مالك والفرزي باشرطه والله أعلم.

واففق الجماهير على وجوب غسل الكعبين والمرفقين، وانفرد زفر وداد الظاهري بقولهما لا يجب والله أعلم.

إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا يَتَوَضَّأُ رَجُلٌ مُسْلِمٌ فَيُحْسِنُ الْوُضُوءَ»^(١) فَيُصَلِّيَ صَلَاةً، إِلَّا غَفَرَ اللَّهُ لَهُ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الصَّلَاةِ الَّتِي تَلِيهَا»^(٢).

(١) قوله: (وهو بفناء المسجد) هو بكسر الفاء وبالماء أي: بين يدي المسجد وفي جواره والله أعلم.

(٢) قوله: (والله لأحدثكم حديثاً) فيه جواز الحلف من غير ضرورة الاستحلاف.

(٣) قوله: (لولا آية في كتاب الله تعالى ما حدثتكم، ثم قال: عروة الآية: «إِنَّ الَّذِينَ يَكْمُونُ مَا أَنْزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ» الآية) معناه: لولا أن الله تعالى أوجب على من علم علماً بإبلاغه لما كنت حريصاً على تحديثكم ولست متكرراً بتحديثكم، وهذا كله على ما وقع في الأصول التي يبلدنا، ولأكثر الناس من غيرهم لولا آية بالياء ومد الألف.

قال القاضي عياض: وقع للرواة في الحديثين لولا آية بالياء إلا الباجي فإنه رواه في الحديث الأول لولا أنه بالنون، قال: واختلف رواة مالك في هذين اللفظين قال: واختلف العلماء في تأويل ذلك، فقي مسلم قول عروة: إن الآية هي قوله تعالى: «إِنَّ الَّذِينَ يَكْمُونُ مَا أَنْزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ» وعلى هذا لا تصح رواية النون، وفي الموطأ قال: مالك أراه يريد هذه الآية: «وَأَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفِي النَّهَارِ وَزُلْفَا مِنْ اللَّيْلِ» الآية، وعلى هذا تصح الروايتان، ويكون معنى رواية النون لولا أن معنى ما أحدثكم به في كتاب الله تعالى ما حدثتكم به لثلاثاً تكلموا. قال القاضي: والآية التي رآها عروة وإن كانت نزلت في أهل الكتاب ففيها تنبيه وتحذير لمن فعل فعلهم وسلك سبيلهم، مع أن النبي ﷺ قد عم في الحديث المشهور: فمن كتم علماً أجمعه الله بلجام من نار» هذا كلام القاضي والصحيح تأويل عروة والله أعلم.

(٤) قوله ﷺ: (فيحسن الوضوء) أي: يأتي به تاماً بكمال صفته وآدابه، وفي هذا الحديث الحث على الاعتناء بتعليم آداب الوضوء وشروطه والعمل بذلك والاحتياط فيه والحرص على أن يتوضأ على وجه يصح عند جميع العلماء ولا يترخص بالاختلاف، فينبغي أن يحرص على التسمية والنية والمضمضة والاستنشاق والاستبراء واستيعاب مسح الرأس ومسح الأذنين وذلك الأعضاء والتابع في الوضوء وترتيبه وغير ذلك من المختلف فيه وتحصيل ماء طهور بالإجماع والله سبحانه وتعالى أعلم.

(٥) قوله ﷺ: (غفر له ما بينه وبين الصلاة التي تليها) أي: التي بعدها فقد جاء في الموطأ التي تليها حتى يصلها.

٥- () وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا أَبُو إِسْمَاعِيلَ (ح).
وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَأَبُو كُرَيْبٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ (ح).

حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، جَمِيعاً عَنْ هِشَامٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

(٩) معناه: هذا أتم الوضوء، وقد أجمع العلماء على كراهة الزيادة على الثلاث، والمراد بالثلاث المستوية للعضو، وأما إذا لم تستوعب العضو إلا بغرفتين فهي غسلة واحدة، ولو شك هل غسل ثلاثاً أو اثنتين جعل ذلك اثنتين وأتى بثلاثة، هذا هو الصواب الذي قاله الجماهير من أصحابنا. وقال الشيخ أبو محمد الجويني من أصحابنا: يجعل ذلك ثلاثاً ولا يزيد عليها مخافة من ارتكاب بدعة بالرابعة، والأول هو الجساري على القواعد، وإنما تكون الرابعة بدعة ومكرهة إذا تعدد كونها رابعة والله أعلم.

وقد يستدل بقول ابن شهاب هذا من يكره غسل ما فوق المرفقين والكعبين، وليس ذلك بمكروه عندنا، بل هو سنة محبوبة سيأتي بيانها في بابها إن شاء الله تعالى. ولا دلالة في قول ابن شهاب على كراهته، فإن مراده العدد كما قدمناه، ولو صرح ابن شهاب أو غيره بكراهة ذلك كانت سنة النبي ﷺ، الصحيحة مقعدة عليه والله أعلم.

٤- () وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَبِي إِسْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ اللَّيْثِيِّ، عَنْ حُمْرَانَ مَوْلَى عُثْمَانَ.

أَنَّهُ رَأَى عُثْمَانَ دَعَا بِإِنَاءٍ، فَأَفْرَغَ عَلَى كَفْيِهِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، فَغَسَلَهُمَا، ثُمَّ ادْخَلَ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ، فَمَضْمَضَ وَاسْتَنْشَقَ، ثُمَّ غَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ،^(١) وَيَدَيْهِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ مَسَحَ بِرَأْسِهِ، ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَيْهِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ تَوَضَّأَ نَحْوَ وَضُوءِي هَذَا، ثُمَّ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ، لَا يُحَدِّثُ فِيهِمَا نَفْسَهُ، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ».

(١) فيه أن السنة في المضمضة والاستنشاق أن يأخذ الماء لهما يمينه. وقد يستدل به على أن المضمضة والاستنشاق يكونان بغرفة واحدة، وهو أحد الأوجه الخمسة التي قدمتها. ووجه الدلالة منه، أنه ذكر تكرار غسل الكفين والوجه وأطلق أخذ الماء للمضمضة والله أعلم.

ويستدل به على استحباب غسل الكفين قبل إدخالهما الإناء، وإن لم يكن قد قام من النوم إذا شك في نجاسة يده، وهو مذهبنا والدلالة منه ظاهرة، وسيأتي بيان هذه المسألة في بابها قريباً إن شاء الله تعالى والله أعلم.

٤- باب فضل الوضوء والصلاة عقبة

٥- (٢٢٧) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، وَعُثْمَانُ بْنُ مُحَمَّدٍ، ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ (وَاللَّفْظُ لِقُتَيْبَةَ). قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا، جَرِيرٌ، عَنْ هِشَامِ ابْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حُمْرَانَ، مَوْلَى عُثْمَانَ، قَالَ:

سَمِعْتُ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ وَهُوَ بِفَنَاءِ الْمَسْجِدِ،^(١) فَجَاءَهُ الْمُؤَذِّنُ عِنْدَ الْعَصْرِ، فَدَعَا بِوُضُوءٍ فَتَوَضَّأَ، ثُمَّ قَالَ: وَاللَّهِ! لَأَحْدِثُكُمْ حَدِيثاً،^(٢) لَوْلَا آيَةٌ فِي كِتَابِ اللَّهِ مَا حَدَّثْتُكُمْ،^(٣)

الرواية الأخرى: (إلا غفر له ما بينه وبين الصلاة التي تليها) وفي الحديث الآخر: (من توضأ هكذا غفر له ما تقدم من ذنبه وكانت صلاته ومشييه إلى المسجد نافلة) وفي الحديث الآخر: (الصلوات الخمس كفاية لما بينهما) وفي الحديث الآخر: (الصلوات الخمس والجمعة إلى الجمعة ورمضان إلى رمضان مكفرات ما بينهن إذا اجتنب الكبائر) فهذه الألفاظ كلها ذكرها مسلم في هذا الباب، وقد يقال إذا كفر الوضوء فمأنا تكفر الصلاة؟ وإذا كفرت الصلاة فمأنا تكفر الجمعة ورمضان، وكذلك صوم يوم عرفة كفارة ستين، ويوم عاشوراء كفارة سنة؟ وإذا وافق تأمينة تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه؟ والجواب ما أجابه العلماء أن كل واحد من هذه المذكورات صالح للتكفير، فإن وجد ما يكفره من الصغائر كفره، وإن لم يصادف صغيرة ولا كبيرة كتبت به حسنات ورفعت به درجات، وإن صادفت كبيرة أو كباثر ولم يصادف صغيرة رجونا أن يخفف من الكبائر والله أعلم.

٨- (٢٢٩) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، وَاحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الصَّغِيِّ، قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ (وَهُوَ الدَّرَاوَزِيُّ)، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ حُمْرَانَ مَوْلَى عُثْمَانَ، قَالَ: أَتَيْتُ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ يَوْضُوءً، فَتَوَضَّأَ ثُمَّ قَالَ: إِنَّ نَاسًا يَتَحَدَّثُونَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَحَادِيثَ، لَا أَذْرِي مَا هِيَ؟ إِلَّا أَنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَوَضَّأَ بِحِلٍّ وَضُوءِي هَذَا، ثُمَّ قَالَ: «مَنْ تَوَضَّأَ هَكَذَا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ، وَكَانَتْ صَلَاتُهُ وَمَشْيُهُ إِلَى الْمَسْجِدِ نَافِلَةً».

وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ عَبْدِ: أَتَيْتُ عُثْمَانَ فَتَوَضَّأَ.

٩- (٢٣٠) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ (وَاللَّفْظُ لِقُتَيْبَةَ وَأَبِي بَكْرٍ) قَالُوا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ^(١)، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ أَبِي النُّضَرِ، عَنْ أَبِي أَنَسٍ، أَنَّ عُثْمَانَ تَوَضَّأَ بِالْمَقَاعِدِ^(٢)، فَقَالَ: أَلَا أَرِيكُمْ وَضُوءَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ ثُمَّ تَوَضَّأَ ثَلَاثًا ثَلَاثًا^(٣).

وَرَأَى قُتَيْبَةَ فِي رِوَايَتِهِ: قَالَ سُفْيَانُ: قَالَ أَبُو النُّضَرِ^(٤) عَنْ أَبِي أَنَسٍ^(٥)، قَالَ: وَعِنْدَهُ رِجَالٌ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ^(٦).

(١) هذا الإسناد من جملة ما استدركه الدارقطني وغيره. قال: أبو علي الغساني الجبائي: مذكور أن وكيع بن الجراح وهم في إسناد هذا الحديث في قوله عن أبي أنس، وإنما يرويه أبو النضر عن بسر بن سعيد عن عثمان بن عفان، روي هذا عن أحمد بن حنبل وغيره قال: وهكذا قال: الدارقطني هنا ما وهم فيه وكيع على الثوري، وخالفه أصحاب الثوري الحفاظ منهم الأشجعي عبد الله وعبد الله بن الوليد وي زيد بن أبي حكيم والغريبي ومعاوية بن هشام وأبو حنيفة وغيرهم روه عن الثوري عن أبي النضر عن بسر بن سعيد أن عثمان وهو الصواب، هذا آخر كلام أبي علي.

وَفِي حَدِيثِ أَبِي اسْمَاءَةَ: «فَيُحْسِنُ وَضُوءَهُ ثُمَّ يُصَلِّي الْمَكْتُوبَةَ».

٦- () وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ^(١)، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ صَالِحٍ، قَالَ ابْنُ شَيْهَابٍ: وَلَكِنْ^(٢) عُرُوءٌ يُحَدِّثُ عَنْ حُمْرَانَ، أَنَّهُ قَالَ:

فَلَمَّا تَوَضَّأَ عُثْمَانُ قَالَ: وَاللَّهِ! لَا حَدَّثْتُكُمْ حَدِيثًا، وَاللَّهِ! لَوْلَا آيَةٌ فِي كِتَابِ اللَّهِ مَا حَدَّثْتُكُمْوه، إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا يَتَوَضَّأُ رَجُلٌ فَيُحْسِنُ وَضُوءَهُ، ثُمَّ يُصَلِّي الصَّلَاةَ إِلَّا غُفِرَ لَهُ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الصَّلَاةِ الَّتِي تَلِيهَا».

قَالَ عُرُوءٌ: الْآيَةُ: «إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَى، إِلَى قَوْلِهِ: «اللَّاعِنُونَ» [البقرة: ١٥٩]. (أخرجه البخاري ١٦٠. وقد تقدم عند مسلم باختلاف برقم: ٢٢٦).

(١) هذا إسناد اجتمع فيه أربعة تابعيون مدنيون يروي بعضهم عن بعض وفيه لطيفة أخرى وهو من رواية الأكابر عن الأصغر، فإن صالح بن كيسان أكبر سنًا من الزهري.

(٢) وقوله: (ولكن) هو متعلق بحديث قبله.

٧- (٢٢٨) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ حُمَيْدٍ وَحَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ، كِلَاهُمَا عَنْ أَبِي الْوَلِيدِ.

قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: حَدَّثَنِي أَبُو الْوَلِيدِ، حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ سَعِيدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ سَعِيدِ بْنِ الْعَاصِ، حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ عُثْمَانَ، فَدَعَا يَطْهَرُ فَقَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَا مِنْ أَمْرٍ مُسْلِمٍ تَحْضُرُهُ صَلَاةٌ مَكْتُوبَةٌ، فَيُحْسِنُ وَضُوءَهَا وَخُشُوعَهَا وَرُكُوعَهَا، إِلَّا كَانَتْ كَفَّارَةً لِمَا قَبْلَهَا مِنَ الذُّنُوبِ، مَا لَمْ يُوْثِرْ كَبِيرَةً»^(١)، وَذَلِكَ الدُّعْرُ كُلُّهُ^(٢).

(١) معناه: أن الذنوب كلها تغفر إلا الكبائر فإنها لا تغفر، وليس المراد أن الذنوب تغفر ما لم تكن كبيرة، فإن كانت لا يغفر شيء من الصغائر فإن هذا وإن كان محتملاً فسياق الأحاديث ياباه.

قال القاضي عياض: هذا المذكور في الحديث من غفران الذنوب ما لم تؤت كبيرة هو مذهب أهل السنة، وأن الكبائر إنما تكفرها التوبة أو رحمة الله تعالى وفضله والله أعلم.

(٢) وقوله ﷺ: (وذلك الدُّعْرُ كله) أي: ذلك مستمر في جميع الأزمان. ثم أنه وقع في هذا الحديث: (ما من امرئ مسلم تحضره صلاة مكتوبة فيحسن وضوءها وخشوعها وركوعها إلا كانت كفارة لما قبلها من الذنوب ما لم يؤثّر كبيرة) وفي الرواية المتقدمة: (من توضأ نحو وضوئي هذا ثم صلى ركعتين لا يحدث فيهما نفسه غفر له ما تقدم من ذنبه) وفي

(٢) وأما المقاعد فبفتح الميم وبالقاف قبل هي دكاكين عند دار عثمان بن عفان، وقيل: درج، وقيل: موضع بقرب المسجد اتخذ للعود فيه لقضاء حوائج الناس والوضوء ونحو ذلك.

(٣) وأما قوله: (توضاً ثلاثاً ثلاثاً) فهو أصل عظيم في أن السنة في الوضوء ثلاثاً ثلاثاً، وقد قلنا أنه يجمع على أنه سنة وأن الواجب مرة واحدة، وفيه دلالة للشافعي ومن وافقه في أن المستحب في الرأس أن يمسح ثلاثاً كباقي الأعضاء، وقد جاءت أحاديث كثيرة بنحو هذا الحديث، وقد جمعتها مينة في شرح المذهب، ونهت على صحيحها من ضعفها وموضع الدلالة منها.

(٤) أما أبو النضر فاسمه سالم بن أمية المدني القرشي التيمي مولى عمر بن عبد الله التيمي وكتابه.

(٥) وأما أبو أنس فاسمه مالك بن أبي عامر الأصبحي المدني وهو جد مالك بن أنس الإمام ووالد أبي سهل عم مالك.

(٦) وأما قوله: (وعنده رجال من أصحاب النبي ﷺ) فمعناه: أن عثمان قال: ما قاله والرجال عنده فلم يخالفوه. وقد جاء في رواية رواها البيهقي وغيره: أن عثمان رضي الله تعالى عنه توضأ ثلاثاً ثلاثاً ثم قال: لأصحاب رسول الله ﷺ هل رأيتم رسول الله ﷺ فعل هذا؟ قالوا: نعم والله أعلم.

١٠- (٢٣١) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، جَمِيعاً عَنْ وَكِيعٍ.

قال أبو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ مُسْنَرٍ عَنْ جَامِعِ ابْنِ شَدَّادٍ أَبِي صَخْرَةَ^(١) قال: سَمِعْتُ حُمْرَانَ بْنَ أَبَانَ. قال:

كُنْتُ أَصْعُ لِعُثْمَانَ طَهُورَهُ، فَمَا أَتَى عَلَيْهِ يَوْمٌ إِلَّا وَهُوَ يُفَيْضُ عَلَيْهِ نَظْفَةً^(٢) وَقَالَ عُثْمَانُ: حَدَّثَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عِنْدَ أَنْصَرِإِنَّا مِنْ صَلَاتِنَا هَذِهِ^(٣) قَالَ مُسْنَرٌ: أَرَأَاكَ الْعَصْرَ؟ فَقَالَ: «مَا أَذْرِي، أَحَدْتُكُمْ بِشَيْءٍ أَوْ اسْكُتُ؟»^(٤) فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنْ كَانَ خَيْرًا فَحَدِّثْنَا^(٥) وَإِنْ كَانَ غَيْرَ ذَلِكَ فَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قال: «مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَتَطَهَّرُ، فَيَتِمُّ الطَّهُورَ الَّذِي كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْهِ^(٦)، فَيَصَلِّيَ هَذِهِ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسَ، إِلَّا كَانَتْ كَفَّارَاتٍ لِمَا بَيْنَهُنَّ».

(١) هو بفتح الصاد المهملة ثم خاء معجمة ساكنة ثم راء ثم هاء وقد تقدم ضبطه.

(٢) النظفة بضم النون وهي الماء القليل ومراده لم يكن يمر عليه يوم إلا اغتسل فيه، وكانت ملازمته للاغتسال محافظة على تكثير الطهر وتحصيل ما فيه من عظيم الأجر الذي ذكره في حديثه والله أعلم.

(٣) فيحتمل أن يكون معناه: ما أذري هل ذكرتي لكم هذا الحديث في هذا الزمن مصلحة أم لا؟ ثم ظهرت مصلحته في الحال عنده ﷺ

فحدثهم به لما فيه من ترغيبهم في الطهارة وسائر أنواع الطاعات، وسبب توقفه أولاً أنه خاف مفسدة اتكالمهم ثم رأى المصلحة في التحديث به.

(٤) فيحتمل أن يكون معناه: إن كان بشارة لنا وسيباً لنشاطنا وترغيباً في الأعمال أو تحذيراً وتنكيراً من المعاصي والمخالفات فحدثنا به لنحرص على عمل الخير والإعراض عن الشر، وإن كان حديثاً لا يتعلق بالأعمال ولا ترغيب فيه ولا ترهيب فالحمد لله ورسوله أعلم، ومعناه: فر فيه رايتك والله أعلم.

(٥) هذه الرواية فيها فائدة نفيسة وهي قوله ﷺ: «الطهور الذي كتبه الله عليه»، فإنه دل على أن من اقتصر في وضوئه على طهارة الأعضاء الواجبة وترك السنن والمستحبات كانت هذه الفضيلة حاصلة له، وإن كان من أتى بالسنن أكمل وأشد تكفيراً والله أعلم.

١١- () حَدَّثَنَا عَيْبَةُ اللَّهِ ابْنُ مُعَاذٍ، حَدَّثَنَا أَبِي (ح).

وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، قَالَا جَمِيعاً: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ جَامِعِ ابْنِ شَدَّادٍ، قال: سَمِعْتُ حُمْرَانَ بْنَ أَبَانَ يُحَدِّثُ أَبَا بُرْدَةَ فِي هَذَا الْمَسْجِدِ، فِي إِمَارَةِ بَشْرِ.

أَنْ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ أَتَمَّ الْوُضُوءَ كَمَا أَمَرَهُ اللَّهُ تَعَالَى، فَالصَّلَوَاتُ الْمَكْتُوبَاتُ كَفَّارَاتٌ لِمَا بَيْنَهُنَّ».

هَذَا حَدِيثُ ابْنِ مُعَاذٍ، وَلَيْسَ فِي حَدِيثِ غَنْدَرٍ فِي إِمَارَةِ بَشْرِ، وَلَا ذِكْرُ الْمَكْتُوبَاتِ.

١٢- (٢٣٢) حَدَّثَنَا هُرُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، قال: وَأَخْبَرَنِي مَخْرَمَةُ ابْنُ بُكَيْرٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حُمْرَانَ مَوْلَى عُثْمَانَ، قال:

تَوَضَّأَ عُثْمَانُ ابْنُ عَفَّانَ يَوْمًا وَضُوءًا حَسَنًا، ثُمَّ قال: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَوَضَّأَ فَأَحْسَنَ الْوُضُوءَ، ثُمَّ قال: «مَنْ تَوَضَّأَ هَكَذَا، ثُمَّ خَرَجَ إِلَى الْمَسْجِدِ لَا يَنْهَازُهُ إِلَّا الصَّلَاةُ^(١)، غُفِرَ لَهُ مَا خَلَا^(٢) مِنْ ذَنْبِهِ».

(١) قوله ﷺ: (لا ينهزه إلا الصلاة) هو بفتح الياء والماء وإسكان النون بينهما، ومعناه: لا يدغمه وينهضه ويحركه إلا الصلاة، قال: أهل اللغة: نهزت الرجل انهزه إذا دفعته، ونهز رأسه أي: حركه، قال: صاحب المطالع: وضبطه بعضهم ينهزه بضم الياء وهو خطأ ثم قال: وقيل: هي لغة والله أعلم. وفي هذا الحديث الحث على الإخلاص في الطاعات وأن تكون متمحضة لله تعالى والله أعلم.

(٢) أي: مضي.

١٣- () وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَثُونُسُ ابْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى،

العباء المنني سكن مصر.

(٢) قوله رحمته: (ورمضان إلى رمضان كفارة لما بينهما) فيه جواز قول رمضان من غير إضافة شهر إليه وهذا هو الصواب، ولا وجه لإتكار من أنكره، وستأتي المسألة في كتاب الصيام إن شاء الله تعالى واضحة مبسوطة بشواهدنا.

(٣) قوله رحمته: (إذا اجتنب الكبائر) هكذا هو في أكثر الأصول اجتنب آخره باء موحدة، والكبائر منصوب أي: إذا اجتنب فاعلمها الكبائر، وفي بعض الأصول اجتنبت بزيادة تاء مثناة في آخره على ما لم يسم فاعله ورفع الكبائر وكلاهما صحيح ظاهر والله أعلم.

٦- باب الذكر المستحب عقب الوضوء

١٧- (٢٣٤) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ ابْنُ مَيْمُونٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ صَالِحٍ، عَنْ رَبِيعَةَ (بِعْنِي ابْنُ يَزِيدَ)، عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ الْخَوْلَانِيِّ، عَنْ عَقْبَةَ ابْنِ عَامِرٍ (ح).

وَحَدَّثَنِي أَبُو عَثْمَانَ، ^(١) عَنْ جَبْرِ ابْنِ نَفِيرٍ.

عَنْ عَقْبَةَ ابْنِ عَامِرٍ، قَالَ: كَانَتْ عَلَيْنَا رِعَالَةُ الْإِيلِ، فَجَاءَتْ نَوْبِي، ^(٢) فَرَوَّحْتُهَا بِعَشِيٍّ، ^(٣) فَادْرَكْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَأَيْمًا يُحَدِّثُ النَّاسَ، فَادْرَكْتُ مِنْ قَوْلِهِ: «مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَتَوَضَّأُ فَيُحْسِنُ وُضُوئَهُ، ثُمَّ يَقُومُ فَيُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ، مُقْبِلَ عَلَيْهِمَا بِقُلُوبِهِ وَوَجْهِهِ، ^(٤) إِلَّا وَجِبَتْ لَهُ الْجَنَّةُ».

قال: فَقُلْتُ: مَا أَجُودَ هَذَا! ^(٥) فَإِذَا قَائِلٌ بَيْنَ يَدَيَّ يَقُولُ: أَلَيْبَى قَبْلَهَا أَجُودُ. فَتَنَظَرْتُ فَإِذَا عَمْرٌ، قَالَ: إِنِّي قَدْ رَأَيْتَكَ جَفْتُ آفَاقًا، ^(٦) قَالَ: «مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ يَتَوَضَّأُ فَيُتْلِغُ (أَوْ) فَيُسَبِّحُ (الْوُضُوءَ) ^(٧) ثُمَّ يَقُولُ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ، إِلَّا فُتِحَتْ لَهُ أَبْوَابُ الْجَنَّةِ الثَّمَانِيَةِ، يَدْخُلُ مِنْ أَيِّهَا شَاءَ» ^(٨).

(١) أعلم أن العلماء اختلفوا في القائل في الطريق الأول وحديثي أبو عثمان من هو؟ فقيل هو معاوية بن صالح، وقيل ربيعة بن يزيد. قال أبو علي الغساني الجبائي في تقييد المهل: الصواب أن القائل ذلك هو معاوية بن صالح، قال: وكب أبو عبد الله بن الحذاء في نسخته، قال ربيعة بن يزيد: وحديثي أبو عثمان عن جبير عن عقبة، قال أبو علي: والذي أتى في النسخ المروية عن مسلم هو ما ذكرناه أولاً يعني ما قلناه أنا هنا، قال: وهو الصواب، قال: وما أتى به ابن الحذاء وهم منه، وهذا بين من رواية الأئمة الثقات الحفاظ.

وهذا الحديث يرويه معاوية بن صالح بإسنادين: أحدهما عن ربيعة بن يزيد عن أبي إدريس عن عقبة، والثاني عن أبي عثمان عن جبير بن

قَالَا: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ، أَنَّ الْحَكِيمَ ^(١) ابْنَ عَبْدِ اللَّهِ الْقُرَشِيِّ حَدَّثَهُ، أَنَّ تَافِعَ ابْنَ جَبْرِ وَعَبْدُ اللَّهِ ابْنَ أَبِي سَلَمَةَ حَدَّثَاهُ، أَنَّ مُعَاذَ ابْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ حَدَّثَهُمَا عَنْ حُمْرَانَ مَوْلَى عُثْمَانَ ابْنِ عَفَّانَ.

عَنْ عُثْمَانَ ابْنِ عَفَّانَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ تَوَضَّأَ لِلصَّلَاةِ فَاسْتَبْعَ الْوُضُوءَ، ثُمَّ مَشَى إِلَى الصَّلَاةِ الْمَكْتُوبَةِ، فَصَلَّاهَا مَعَ النَّاسِ، أَوْ مَعَ الْجَمَاعَةِ، أَوْ فِي الْمَسْجِدِ، غَفَرَ اللَّهُ لَهُ ذُنُوبَهُ». ^(٢) وأخرجه البخاري ٦٤٣٣.

(١) هذا الإسناد اجتمع فيه الحكيم بضم الحاء وفتح الكاف ونافع بن جبير ومعاذ ومهران.

٥- باب الصلوات الخمس والجمعة إلى الجمعة

وَرَمَضَانَ إِلَى رَمَضَانَ مُكْفَرَاتٍ لِمَا بَيْنَهُنَّ

مَا اجْتَنَبَ الْكِبَائِرُ

١٤- (٢٣٣) حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ أَيُّوبَ وَتَيْبَةُ ابْنُ سَعِيدٍ وَعَلِيُّ ابْنُ حُجْرٍ، كُلُّهُمُ عَنْ إِسْمَاعِيلَ، قَالَ ابْنُ أَيُّوبَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ ابْنُ جَعْفَرٍ، أَخْبَرَنِي الْعَلَاءُ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ يَعْقُوبَ، مَوْلَى الْحَرْقَوِيِّ، ^(١) عَنْ أَبِيهِ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الصَّلَاةُ الْخَمْسُ، وَالْجُمُعَةُ إِلَى الْجُمُعَةِ، كَفَّارَةٌ لِمَا بَيْنَهُنَّ، مَا لَمْ تُعْشِ الْكِبَائِرُ».

(١) قوله: (مولى الحرقة) هو بضم الحاء المهملة وفتح الراء تقدم بيانه أول الكتاب.

١٥- () حَدَّثَنِي نَصْرُ ابْنِ عَلِيٍّ الْجَهْضَوِيُّ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى، حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ مُحَمَّدٍ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الصَّلَوَاتُ الْخَمْسُ، وَالْجُمُعَةُ إِلَى الْجُمُعَةِ، كَفَّارَاتٌ لِمَا بَيْنَهُنَّ».

١٦- () حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَهَارُونُ ابْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ، قَالَا: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ أَبِي صَخْرٍ، ^(١) أَنَّ عَمْرَ ابْنَ إِسْحَاقَ مَوْلَى زَائِدَةَ حَدَّثَهُ عَنْ أَبِيهِ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَقُولُ: «الصَّلَوَاتُ الْخَمْسُ، وَالْجُمُعَةُ إِلَى الْجُمُعَةِ، وَرَمَضَانُ إِلَى رَمَضَانَ، ^(٢) مُكْفَرَاتٌ لِمَا بَيْنَهُنَّ، إِذَا اجْتَنَبَ الْكِبَائِرُ» ^(٣).

(١) هو أبو صخر من غير هاء في آخره واسمه حميد بن زياد، وقيل: حميد بن صخر، وقيل: حماد بن زياد، ويقال له أبو الصخر الخراط صاحب

نغير عن عقبة، قال أبو علي: وعلى ما ذكرنا من الصواب خرج أبو

مسعود الدمشقي فصرح وقال: قال معاوية بن صالح: وحدثني أبو عثمان عن جبير عن عقبة، ثم ذكر أبو علي طرقاً كثيرة فيها التصريح بأنه معاوية بن صالح، وأطنب أبو علي في إيضاح ما صوبه. وكذلك جاء التصريح بكون القائل هو معاوية بن صالح في سنن أبي داود، فقال أبو داود: حدثنا أحمد بن سعيد عن ابن وهب عن معاوية بن صالح عن أبي عثمان، وأظنه سعيد بن هانئ عن جبير بن نفير عن عقبة، قال معاوية: وحدثني ربيعة عن يزيد عن أبي إدريس عن عقبة، هذا لفظ أبي داود وهو صريح فيما قدمناه.

(٢) معنى هذا الكلام أنهم كانوا يتناوبون رعي إبلهم فيجتمع الجماعة ويضمون إبلهم بعضها إلى بعض فيراعها كل يوم واحد منهم ليكون أرفق بهم وينصرف الباقون في مصالحهم، والرعاية بكسر الراء وهي الرعي.

(٣) أي: رددتها إلى مراحلها في آخر النهار وتفرغت من أمرها ثم جثت إلى مجلس رسول الله ﷺ.

(٤) قوله ﷺ: (فيصلي ركعتين مقبل عليهما بقلبه ووجهه) هكذا هو في الأصول مقبل أي: وهو مقبل، وقد جمع ﷺ بهاتين اللفظتين أنواع الخضوع والخشوع لأن الخضوع في الأعضاء والخشوع بالقلب على ما قاله جماعة من العلماء.

(٥) قوله: (ما أجود هذه) يعني: هذه الكلمة أو الفائلة أو البشارة أو العبادة، وجودتها من جهات منها أنها سهلة متيسرة يقدر عليها كل أحد بلا مشقة: ومنها أن أجرها عظيم والله أعلم.

(٦) قوله: (جنت أنفأ)، أي: قريباً وهو بالماء على اللغة المشهورة وبالقصر على لغة صحيحة قرئ بها في السبع.

(٧) قوله ﷺ: (فيلغ أو يسبغ الوضوء) هما بمعنى واحد أي: يتمه ويكمله فيوصله مواضعه على الوجه المسنون والله أعلم.

(٨) أما أحكام الحديث ففيه أنه يستحب للمتوضئ أن يقول عقب وضوءه: أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، وهذا متفق عليه، وينبغي أن يضم إليه ما في رواية الترمذي متصلاً بهذا الحديث: «اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين»، ويستحب أن يضم إليه ما رواه النسائي في كتابه عمل اليوم والليلة مرفوعاً: «سبحانك اللهم وبحمدك أشهدك أن لا إله إلا أنت وحده لا شريك لك استغفرك وأتوب إليك»، قال أصحابنا: وتستحب هذه الأذكار للمغتسل أيضاً والله أعلم.

١٧- () وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ الْحَبَابِ، ^(١) حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ صَالِحٍ، عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ الْخَوْلَانِيِّ وَأَبِي عُثْمَانَ، ^(٢) عَنْ جُبَيْرِ بْنِ نَفِيرٍ ابْنِ مَالِكٍ الْخَضْرَمِيِّ، عَنْ عَقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ الْجَهَنِيِّ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: فَذَكَرَ مِثْلَهُ.

غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ تَوَضَّأَ فَقَالَ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ

(١) بضم الحاء المهملة وبالباء الموحدة المكررة والله أعلم.

(٢) وأما قوله في الرواية الأخرى من طريق ابن أبي شيبة: (حدثنا معاوية بن صالح عن ربيعة بن يزيد عن أبي إدريس وأبي عثمان معطوف على ربيعة، وبقديره حدثنا معاوية عن ربيعة عن أبي إدريس عن جبير، وحدثنا معاوية عن أبي عثمان عن جبير، والدليل على هذا التأويل والتقدير، ما رواه أبو علي الغساني بإسناده عن عبد الله بن محمد البغوي قال: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا زيد بن الحباب حدثنا معاوية بن صالح عن ربيعة بن يزيد عن أبي إدريس الخولاني عن عقبة. قال معاوية: وأبو عثمان عن جبير بن نفير عن عقبة. قال أبو علي: فهذا الإسناد يبين ما أشكل من رواية مسلم عن أبي بكر بن أبي شيبة، قال أبو علي: وقد روى عبد الله بن وهب عن معاوية بن صالح هذا الحديث أيضاً، فبين الإسنادين معاً ومن أين خرجهما، فذكر ما قدمناه من رواية أبي داود عن أحمد بن سعيد عن ابن وهب. قال أبو علي: وقد خرج أبو عيسى الترمذي في مصنفه هذا الحديث من طريق زيد بن الحباب عن شيخ له لم يقم إسناده عن زيد. وحمل أبو عيسى في ذلك على زيد بن الحباب وزيد بريء من هذه الموهمة، والوهم في ذلك من أبي عيسى، أو من شيخه الذي حدث به، لأننا قدمنا من رواية أئمة حفاظ عن زيد بن الحباب ما خالف ما ذكره أبو عيسى والحمد لله. وذكره أبو عيسى أيضاً في كتاب «العلل» وسؤالاته محمد بن إسماعيل البخاري فلم يجرده، وأتى فيه عنه بقول يخالف ما ذكرنا عن الأئمة، ولعله لم يحفظه عنه، وهذا حديث مختلف في إسناده، وأحسن طرقه ما أخرجه مسلم بن الحجاج من حديث ابن مهدي وزيد بن الحباب عن معاوية بن صالح. قال أبو علي: وقد رواه عثمان بن أبي شيبة أخو أبي بكر عن زيد بن الحباب فزاد في إسناده رجلاً وهو جبير بن نفير، ذكره أبو داود في سننه في باب كراهة الوسوسة بحديث النفس في الصلاة فقال: حدثنا عثمان بن أبي شيبة، حدثنا زيد بن الحباب، حدثنا معاوية بن صالح عن ربيعة بن يزيد عن أبي إدريس الخولاني عن جبير بن نفير عن عقبة بن عامر فذكر الحديث، هذا آخر كلام أبي علي الغساني، وقد أثبت رحمه الله تعالى هذا الإسناد غاية الإتيان والله أعلم. واسم أبي إدريس عائذ الله بالنال المعجمة ابن عبد الله.

وأما زيد بن الحباب فيضم الحاء المهملة وبالباء الموحدة المكررة والله أعلم.

٧- باب في وضوء النبي ﷺ

١٨- (٢٣٥) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى ابْنِ عَمَّارَةَ، عَنْ أَبِيهِ.

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ زَيْدٍ ^(١) ابْنِ عَاصِمٍ الْأَنْصَارِيِّ (وَكَاثَتْ لَهُ صُحْبَةٌ) قَالَ: قِيلَ لَهُ: تَوَضَّأَ لَنَا وَضُوءَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَدَعَا بِيَانَهُ، فَأَكْفَأَ ^(٢) مِنْهَا عَلَى يَدَيْهِ، فَعَسَلَهُمَا ثَلَاثًا، ثُمَّ ادْخَلَ يَدَهُ

(٥) قوله: (فغسل وجهه ثلاثاً ثم غسل يديه إلى المرفقين مرتين مرتين) فيه دلالة على جواز مخالفة الأعضاء وغسل بعضها ثلاثاً وبعضها مرتين وبعضها مرة، وهذا جائز، والوضوء على هذه الصفة صحيح بلا شك، ولكن المستحب تطهير الأعضاء كلها ثلاثاً ثلاثاً كما قدمناه، وإنما كانت مخالفتها من النبي ﷺ في بعض الأوقات بياناً للجواز، كما توضحا ﷺ مرة مرة في بعض الأوقات بياناً للجواز، وكان في ذلك الوقت أفضل في حقه ﷺ، لأن البيان واجب عليه ﷺ، فإن قيل: البيان يحصل بالقول. فالجواب: أنه أوقع بالفعل في النفوس وأبعد من التاويل والله أعلم.

(٦) قوله: (فمسح برأسه فأقبل يديه وأدير) هذا مستحب باتفاق العلماء فإنه طريق إلى استيعاب الرأس ووصول الماء إلى جميع شعره.

قال أصحابنا: وهذا الرد إنما يستحب لمن كان له شعر غير مضفور، أما من لا شعر على رأسه وكان شعره مضفوراً فلا يستحب الرد إذ لا فائدة فيه، ولو رد في هذه الحالة لم يحسب الرد مسحة ثانية لأن الماء صار مستعملاً بالنسبة إلى ما سوى تلك المسحة والله أعلم. وليس في هذا الحديث دلالة لوجوب استيعاب الرأس بالمسح لأن الحديث ورد في كمال الرضوء لا فيما لا بد منه والله أعلم.

١٨- () وَحَدَّثَنِي الْقَاسِمُ ابْنُ زَكَرِيَّا، حَدَّثَنَا خَالِدُ ابْنِ مَخْلَدٍ عَنْ سُلَيْمَانَ «هُوَ ابْنُ بِلَالٍ»، عَنْ عَمْرِو ابْنِ يَحْيَى، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوَهُ.
وَلَمْ يَذْكُرِ الْكُتُبِينَ.

١٨- () وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ ابْنُ مُوسَى الْأَنْصَارِيُّ، حَدَّثَنَا مَعْنٌ، حَدَّثَنَا مَالِكُ ابْنِ أَنَسٍ، عَنْ عَمْرِو ابْنِ يَحْيَى، بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

وَقَالَ: مَضْمَضَ وَاسْتَشْرَقَ ثَلَاثًا، وَلَمْ يَقُلْ: مِنْ كَفٍّ وَاحِدَةٍ. وَرَأَى بَعْدَ قَوْلِهِ، فَأَقْبَلَ بِهِمَا وَادْبَرَ: بَدَأَ بِمُقَدِّمِ رَأْسِهِ ثُمَّ دَفَعَ بِهِمَا إِلَى قَفَاهُ، ثُمَّ رَدَّهُمَا حَتَّى رَجَعَ إِلَى الْمَكَانِ الَّذِي بَدَأَ بِهِ، وَغَسَلَ رِجْلَيْهِ.

١٨- () حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ ابْنُ بَشْرِ الْعَبْدِيُّ، حَدَّثَنَا يَهُزُّ، حَدَّثَنَا وَهْبٌ، حَدَّثَنَا عَمْرُو ابْنُ يَحْيَى، بِمِثْلِ إِسْنَادِهِمْ، وَأَقْصَرَ الْحَدِيثَ.

وَقَالَ فِيهِ: مَضْمَضَ وَاسْتَشْرَقَ وَاسْتَشْرَبَ مِنْ ثَلَاثِ عَرَفَاتٍ، وَقَالَ أَيْضًا: فَمَسَحَ بِرَأْسِهِ فَأَقْبَلَ بِهِ^(١) وَادْبَرَ مَرَّةً وَاحِدَةً.

قَالَ يَهُزُّ: أَمَلَى عَلَيَّ وَهْبٌ هَذَا الْحَدِيثَ.

وَقَالَ وَهْبٌ: أَمَلَى عَلَيَّ عَمْرُو ابْنُ يَحْيَى هَذَا الْحَدِيثَ مَرَّتَيْنِ.

فَاسْتَخْرَجَهَا، فَمَضْمَضَ وَاسْتَشْرَقَ مِنْ كَفٍّ وَاحِدَةٍ، فَقَعَلَ ذَلِكَ ثَلَاثًا،^(٢) ثُمَّ ادْخَلَ يَدَهُ فَاسْتَخْرَجَهَا فَغَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا،^(٣) ثُمَّ ادْخَلَ يَدَهُ فَاسْتَخْرَجَهَا فَغَسَلَ يَدَيْهِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ، مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ.^(٤) ثُمَّ ادْخَلَ يَدَهُ فَاسْتَخْرَجَهَا فَمَسَحَ بِرَأْسِهِ، فَأَقْبَلَ يَدَيْهِ وَادْبَرَ،^(٥) ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَيْهِ إِلَى الْكَعْبَيْنِ، ثُمَّ قَالَ: هَكَذَا كَانَ وَضُوءُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ ١٨٥ و ١٨٦ و ١٩١ و ١٩٢ و ١٩٧ و ١٩٩.

(١) فيه حديث عبد الله بن زيد بن عاصم وهو غير عبد الله بن زيد بن عبد ربه صاحب الأذان، كذا قاله الحفاظ من المتقدمين والمتأخرين، وغلطوا سفيان بن عيينة في قوله: هو هو، وعن نص على غلطه في ذلك البخاري في كتاب الاستسقاء من صحيحه، وقد قيل: إن صاحب الأذان لا يعرف له غير حديث الأذان والله أعلم.

(٢) قوله: (فدعا يأنه فأكفها منها على يديه) هكذا هو في الأصول منها وهو صحيح أي: من المطهرة أو الإداوة.

وقوله: «أكفها» هو بالهمز أي: أمال وصب، وفيه استحباب تقليد غسل الكفين قبل غسهما في الإناء.

(٣) في هذا الحديث دلالة ظاهرة للمنصب الصحيح المختار أن السنة في المضمضة والاستنشاق أن يكون ثلاث غرفات يتمضمض ويستشق من كل واحدة منها، وقد قدمنا إيضاح هذه المسألة والخلاف فيها في الباب الأول والله أعلم. وقوله في الرواية الثانية: (فمضمض واستشق واستشر) فيه حجة للمنصب المختار الذي عليه الجماهير من أهل اللغة وغيرهم أن الاستشاق غير الاستنشاق، خلافاً لما قاله ابن الأعرابي وابن قتيبة أنهما بمعنى واحد، وقد تقدم في الباب الأول إيضاحه والله أعلم.

(٤) قوله: (ثم أدخل يده فاستخرجها فغسل وجهه ثلاثاً) هكذا وقع في صحيح مسلم أدخل يده بلفظ الإفراد، وكذا في أكثر روايات البخاري. ووقع في رواية للبخاري في حديث عبد الله بن زيد هذا: ثم أدخل يديه فاغترف بهما فغسل وجهه ثلاثاً. وفي صحيح البخاري أيضاً من رواية ابن عباس: «ثم أخذ غرفة فجعل بها هكذا أضافها إلى يده الأخرى فغسل بها وجهه ثم قال: هكذا رأيت رسول الله ﷺ يتوضأ». وفي سنن أبي داود والبيهقي من رواية علي بن عيسى في صفة وضوء رسول الله ﷺ: «ثم أدخل يديه في الإناء جميعاً فاخذ بهما حفنة من ماء فغسل بها على وجهه». فهذه أحاديث في بعضها يده وفي بعضها يديه وفي بعضها يده وضم إليها الأخرى، فهي دالة على جواز الأمور الثلاثة وأن الجميع سنة، ويجمع بين الأحاديث بأنه ﷺ فعل ذلك في مرات وهي ثلاثة أوجه لأصحابنا، ولكن الصحيح منها والمشهور الذي قطع بها الجمهور ونص عليه الشافعي ﷺ في البوطي والزني أن المستحب أخذ الماء للوجه باليدين جميعاً لكونه أسهل وأقرب إلى الإسباغ والله أعلم.

قال أصحابنا: ويستحب أن يبدأ في غسل وجهه بأعلاه: لكونه أشرف ولأنه أقرب إلى الاستيعاب والله أعلم.

(١) قوله: (لمسح برأسه فأقبل به) أي: بالمسح.

١٩- (٢٣٦) حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ مَعْرُوفٍ^(١) (ح).

وَحَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ وَأَبُو الطَّاهِرِ، قَالُوا: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ، أَنَّ حَبَّانَ^(٢) ابْنَ وَاسِعٍ حَدَّثَهُ، أَنَّ أَبَاهُ حَدَّثَهُ.

أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ ابْنَ زَيْدٍ ابْنَ عَاصِمٍ الْمَازِنِيَّ يَذْكُرُ أَنَّهُ رَأَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَوَضَّأَ، فَمَضْمَضَ ثُمَّ اسْتَنْشَقَ، ثُمَّ غَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا، وَيَدَيْهِ الْيُمْنَى ثَلَاثًا، وَالْأُخْرَى ثَلَاثًا، وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ بِمَاءٍ غَيْرِ فَضْلٍ يَلْوِي^(٣)، وَغَسَلَ رِجْلَيْهِ حَتَّى أَنْفَاهُمَا..

قال أبو الطاهر: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ عَنْ عَمْرٍو ابْنِ الْحَارِثِ^(٤).

(١) هنا من احتياط مسلم رحمه الله تعالى ووفور علمه وورعه، ففرق بين روايته عن شيخيه المازونين، فقال في الأول حدثنا، وفي الثاني حدثني، فإن روايته عن الأول كانت سماعاً من لفظ الشيخ له ولغيره، وروايته عن الثاني كانت له خاصة من غير شريك له، وقد قدمنا أن المنحجب في مثل الأول أن يقول حدثنا، وفي الثاني وحدثني، وهذا مستحب بالاتفاق وليس بواجب، فاستعمله مسلم رحمه الله تعالى وقد أكثر من التحري في مثل هذا وقد قدمت له نظائر، وسيأتي إن شاء الله تعالى التنبيه على نظائره كثيرة والله أعلم.

(٢) وحبان يفتح الحاء المهملة وبالموحدة، والأيلي يفتح الهمزة وإسكان المثناة والله أعلم.

(٣) قوله: (ومسح برأسه بماء غير فضل يله) وفي بعض النسخ يديه معناه: أنه مسح الرأس بماء جديد لا ببقية ماء يديه، ولا يستدل بهذا على أن الماء المستعمل لا تصح الطهارة به لأن هذا إخبار عن الإتيان بماء جديد للرأس ولا يلزم من ذلك شراطه والله أعلم.

(٤) وأما قوله: (قال أبو الطاهر حدثنا ابن وهب عن عمرو بن الحارث) فهو أيضاً من احتياط مسلم وورعه، فإنه روى الحديث أولاً عن شيخه الثلاثة المازونين وأبي الطاهر عن ابن وهب قال: أخبرني عمرو بن الحارث، ولم يكن في رواية أبي الطاهر أخبرني إنما كان فيها عن عمرو بن الحارث، وقد تقرر أن لفظة عن مختلف في حملها على الاتصال، والقائلون أنها للاتصال وهم الجماهير يوافقون على أنها دون أخبرنا فأحاط مسلم رحمه الله تعالى وبين ذلك، وكم في كتابه من الدرر والفائس والمشابهة لهذا رحمه الله تعالى وجمع بيتنا وبينه في دكر كرامته والله أعلم.

٨- باب الإتيار في الاستنجار والاستجمار

٢٠- (٢٣٧) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَعَمْرُو النَّاقِلُ وَمُحَمَّدُ

ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ نَجْمٍ، جَمِيعاً عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ.

قال قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ يُنَلِّغُ بِو النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا اسْتَجْمَرْتَ^(١) أَحَدَكُمْ فَلْيَسْتَنْجِرْ وَتَرَأَ^(٢)، وَإِذَا تَوَضَّأَ أَحَدَكُمْ فَلْيَجْعَلْ فِي أَنْفِهِ مَاءً ثُمَّ لِيَسْتَنْجِرْ^(٣)».

حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ ابْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ابْنُ هَمَّامٍ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَّامِ ابْنِ مُثَنَّبٍ، قَالَ:

هَذَا مَا حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ، عَنْ مُحَمَّدٍ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرَ أَحَادِيثَ مِنْهَا، وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا تَوَضَّأَ أَحَدَكُمْ فَلْيَسْتَنْشِقْ بِمَنْخَرَيْهِ^(٤) مِنْ الْمَاءِ ثُمَّ لِيَسْتَنْجِرْ». وأخرجه البخاري ١٦٢. وسأني عند مسلم بقطة لم ترد هذه الطريق برقم: ٢٧٨.

(١) أما الاستجمار فهو مسح محل البول والغائط بالجمل أو بالأحجار الصغار. قال العلماء: يقال الاستطابة والاستجمار والاستنجاء لتطهير محل البول والغائط، فأما الاستجمار فمختص بالمسح بالأحجار، وأما الاستطابة والاستنجاء فيكونان بالماء ويكونان بالأحجار، هذا الذي ذكرناه من معنى الاستجمار هو الصحيح المشهور الذي قاله الجماهير من طوائف العلماء من اللغويين والمحدثين والفقهاء. وقال القاضي عياض رحمه الله تعالى: اختلف قول مالك وغيره في معنى الاستجمار المذكور في هذا الحديث فقيل هذا، وقيل: المراد به في البخور أن يأخذ منه ثلاث قطع، أو يأخذ منه ثلاث مرات يستعمل واحدة بعد أخرى، قال: والأول أظهر والله أعلم.

(٢) والصحيح المعروف ما قدمناه والمراد بالإتيار أن يكون عدد المسحات ثلاثاً أو خمساً أو فوق ذلك من الأوتار، ومنهنا أن الإتيار فيما زاد على الثلاث مستحب، وحاصل المذهب أن الاتقاء واجب، واستيفاء ثلاث مسحات واجب، فإن حصل الإنقاء بثلاث فلا زيادة، وإن لم يحصل وجب الزيادة، ثم إن حصل بوتر فلا زيادة، وإن حصل بشفع كاربعة أو ست استحب الإتيار. وقال بعض أصحابنا: يجب الإتيار مطلقاً لظاهر هذا الحديث، وحجة الجمهور الحديث الصحيح في السنن أن رسول الله ﷺ قال: «من استجمر فليوتر من فعل فقد أحسن ومن لا فلا حرج» ويحملون حديث الباب على الثلاث وعلى التنب فيما زاد والله أعلم.

(٣) وأما قوله ﷺ: (فليجعل في أنفه ماء ثم لبثر) ففيه دلالة ظاهرة على أن الاستنجار غير الاستنشاق، وأن الانتشار هو إخراج الماء بعد الاستنشاق مع ما في الأنف من غائط وشبهه، وقد تقدم ذكر هذا. وفيه دلالة للتعجب من يقول: الاستنشاق واجب لمطلق الأمر، ومن لم يوجهه حل الأمر على التنب بدليل أن المأمور به حقيقة وهو الانتشار ليس بواجب بالإتفاق، فإن قالوا ففي الرواية الأخرى «إذا توضع فليستشق بمنخريه من الماء ثم ليستر» فهذا فيه دلالة ظاهرة للوجوب، لكن حمله على التنب محتمل ليجمع بينه وبين الأدلة الدالة على الاستنجاب والله أعلم.

(٤) قوله في حديث همام: (فذكر أحاديث منها) وقال رسول الله ﷺ: قد قدمنا مرات بيان الفائدة في هذه العبارة، وإنما ننبه على تقديمها

ليتمامه.

٩- باب وجوب غسل الرجلين بكُماليهما

٢٥- (٢٤٠) حَدَّثَنَا هَارُونَ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ وَأَبُو الطَّاهِرِ

وَأَحْمَدُ بْنُ حَسِبٍ، قَالُوا: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ، عَنْ

مَخْرَمَةَ ابْنِ بَكْرِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ سَالِمٍ مَوْلَى شَدَادٍ^(١) قَالَ:

دَخَلْتُ عَلَى عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ تُوُفِّيَ سَعْدُ ابْنِ

أَبِي وَقَّاصٍ، فَدَخَلَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ قَتْرَضًا عِنْدَهَا،

فَقَالَتْ: يَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ! أَسْبِغِ الْوُضُوءَ، فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ

اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «وَيْلٌ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ»^(٢).

(١) قوله: (عن سالم مولى شداد. وفي الرواية الأخرى: أن أبا عبد الله

مولى شداد بن الهاد. وفي الثالثة: سالم مولى المهري) هذه كلها صفات له

وهو شخص واحد يقال له سالم مولى شداد بن الهاد، وسالم مولى المهري،

وسالم بادوس، وسالم مولى مالك بن أوس بن الحذثان النصراني بالنون

والصاد المهملة، وسالم سنان يفتح السين المهملة والياء الموحدة، وسالم

البراد، وسالم مولى البصريين، وسالم أبو عبد الله المدني، وسالم بن عبد الله

وأبو عبيد الله مولى شداد بن الهاد، فهذه كلها يقال فيه. قال: أبو حاتم:

كان سالم من خيار المسلمين. وقال عطاء بن السائب: حدثني سالم البراد

وكان أوثق عندي من نفسي.

(٢) وقوله ﷺ: «ويل للأعقاب من النار» فتواعدوا بالنار لعدم

طهارتها، ولو كان المسح كافياً لما تواعد من ترك غسل عقبه، وقد صح من

حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده: أن رجلاً قال: يا رسول الله

كيف الطهور؟ فدلعا بماء فغسل كفيه ثلاثاً، إلى أن قال: ثم غسل رجليه

ثلاثاً، ثم قال: «هكذا الوضوء فمن زاد على هذا أو نقص فقد أساء

وظلم» هذا حديث صحيح أخرجه أبو داود وغيره بأسانيدهم الصحيحة

والله أعلم.

٢٥- () وَحَدَّثَنِي حَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ،

أَخْبَرَنِي حَيَّوَةُ، أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَنَّ أَبَا عَبْدِ

اللَّهِ مَوْلَى شَدَادٍ ابْنَ الْهَادِ حَدَّثَهُ، أَنَّهُ دَخَلَ عَلَى عَائِشَةَ، فَذَكَرَ

عَنْهَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِهِ.

٢٥- () حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ وَأَبُو مَعْنٍ الرَّقَاشِيُّ^(١)قَالَا: حَدَّثَنَا عُثْمَرُ بْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا عِكْرَمَةُ ابْنُ عَمَارٍ^(٢)حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو حَدَّثَنَا^(٣) أَبُو

سَلَمَةَ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، حَدَّثَنِي سَالِمٌ مَوْلَى الْمُهْرِيِّ قَالَ:

خَرَجْتُ أَنَا وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ ابْنُ أَبِي بَكْرٍ فِي جَنَازَةِ سَعْدِ ابْنِ

أَبِي وَقَّاصٍ، فَمَرَرْنَا عَلَى بَابِ حُجْرَةِ عَائِشَةَ، فَذَكَرَ عَنْهَا عَنِ

النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِهِ.

(١) اسم أبي معن زيد بن يزيد وقد تقدم بيانه في أوائل كتاب

(٥) قوله: (منخرجه) هما بفتح الهم وكسر الحاء ويكسرهما جميعاً

لثان معروفان.

٢٢- () حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ

عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ الْخَوْلَانِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ

رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ تَوَضَّأَ فَلْيَسْتَتِرْ، وَمَنْ اسْتَجْمَرَ

فَلْيُوَيِّرْ». (أخرجه البخاري ١٦١).

٢٢- () حَدَّثَنَا سَعِيدُ ابْنُ مَنْصُورٍ، حَدَّثَنَا حَسَنُ ابْنِ

إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ يَزِيدَ (ح).

وَحَدَّثَنِي حَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي

يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، أَخْبَرَنِي أَبُو إِدْرِيسَ الْخَوْلَانِيُّ.

أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ وَأَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ يَقُولَانِ: قَالَ

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِمِثْلِهِ.

٢٣- (٢٣٨) حَدَّثَنِي يَشْرُ بْنُ الْحَكَمِ الْعَبْدِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ

الْعَزِيزِ (يَعْنِي الدَّرَاوَزْدِيَّ)، عَنْ ابْنِ الْهَادِ، عَنْ مُحَمَّدِ ابْنِ

إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عِيسَى ابْنِ طَلْحَةَ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا اسْتَقْبَلَ أَحَدُكُمْ مِنْ

مَنَامٍ فَلْيَسْتَتِرْ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَبْتَغِي عَلَى

خِيَاشِيمِهِ^(١)». (أخرجه البخاري ٢٢٩٥).

(١) قوله ﷺ: (فليستتر فإن الشيطان يبتغي على خياشيمه) قال

العلماء: الخيشوم أعلى الأنف، وقيل: هو الأنف كله، وقيل: هي عظام

رفاق لينة في أقصى الأنف بين وبين الدماغ، وقيل: غير ذلك وهو اختلاف

متقارب المعنى. قال: القاضي عياض رحمه الله تعالى: يحتمل أن يكون قوله

ﷺ: «فإن الشيطان يبتغي على خياشيمه» على حقيقته فإن الأنف أحد

منافذ الجسم التي يتوصل إلى القلب منها، لا سيما وليس من منافذ الجسم

ما ليس عليه غلق سواء وسوى الأذنين. وفي الحديث: «إن الشيطان لا

يفتح غلقاً» وجاء في التناوب الأمر بكظمه من أجل دخول الشيطان حيث

في النعم. قال: ويحتمل أن يكون على الاستعارة، فإن ما يتعقد من الغبار

ورطوبة الخياشيم قلادة توافق الشيطان والله أعلم.

٢٤- (٢٣٩) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدُ ابْنُ

رَافِعٍ.

قال ابن رافع: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ،

أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ.

أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ ابْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ

ﷺ: «إِذَا اسْتَجْمَرَ أَحَدُكُمْ فَلْيُوَيِّرْ».

الإيمان.

زياد الأعرج المعرقب الأنصاري والله أعلم.

(٢) هذا إسناد اجتمع فيه أربعة تابعون يروي بعضهم عن بعض، فسلم وأبو سلمة ويحيى تابعون معروفون، وعكرمة بن عمار أيضاً تابعي سمع الهرماس بن زياد الباهلي الصحابي رضي الله عنه، وفي سنن أبي داود التصريح بسماعه منه والله أعلم.

(٣) وقوله: (حدثني أو حدثنا) فيه أحسن احتياط، وقد تقدم التنبيه على مثل هذا قريباً وسابقاً والله أعلم.

٢٥- () حَدَّثَنِي سَلَمَةُ بْنُ شَيْبٍ، حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ أَعْيَنَ، حَدَّثَنَا فُلَيْحٌ، حَدَّثَنِي نَعِيمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ سَالِمٍ مَوْلَى شَدَادِ بْنِ الْهَادِ، قَالَ: كُنْتُ أَنَا مَعَ عَائِشَةَ رضي الله عنها فَذَكَرَ عَنْهَا، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ، بِحَدِيثِهِ.

(١) وأما قوله: (حدثني سلمة بن شبيب، حدثنا الحسن بن أعين، حدثنا فليح، حدثني نعيم بن عبد الله عن سالم مولى ابن شداد) فكنا وقع في الأصول مولى ابن شداد قيل إنه خطأ، والصواب حذف لفظة ابن كما تقدم، والظاهر أنه صحيح فإن مولى شداد مولى لابنه وإذا أمكن تأويل ما صحت به الرواية لم يميز إطلاقها لا سيما في هذا الذي قد قيل فيه هذه الأقوال والله أعلم.

(٢) قوله: (كنت أنا مع عائشة) هكذا هو في الأصول المحققة التي ضبطها المتفوقون أنا مع بالنون والميم بينهما ألف، ووقع في كثير من الأصول ولكن من الرواة المشاركة والمشاركة لأبيع عائشة بالياء الموحدة والياء المثناة من الباءة، قال القاضي: الصواب هو الأول، قلت: وللثاني أيضاً وجه.

٢٦- (٢٤١) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ (ح). وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ، أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ هِلَالِ بْنِ يَسَافٍ، ^(١) عَنْ أَبِي يَحْيَى.

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، قَالَ: رَجَعْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ مَكَّةَ إِلَى الْمَدِينَةِ، حَتَّى إِذَا كُنَّا بِمَاءِ الطَّرِيقِ، تَعَجَّلَ قَوْمٌ عِنْدَ الْعَصْرِ، فَتَوَضَّؤُوا وَهُمْ عِجَالٌ، ^(٢) فَأَتَيْنَا إِلَيْهِمْ، وَأَغْصَابُهُمْ تَلَوُّحٌ لَمْ يَمْسُهَا الْمَاءُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَيْلٌ لِلْأَغْصَابِ مِنَ النَّارِ، اسْبِغُوا الْوُضُوءَ» ^(٣).

(١) أما يساف ففيه ثلاث لغات: فتح الياء وكسرها وإساف بكسر الهززة قال: صاحب المطالع: يقوله المحدثون بكسر الياء قال: وقال بعضهم: هو بفتح الياء لأنه لم يأت في كلام العرب كلمة أولها ياء مكسور إلا يسار لليد، قلت: والأشهر عند أهل اللغة إساف بالهمزة، وقد ذكره ابن السكيت وابن قتيبة وغيرهما فيما يغيره الناس ويلحنون فيه فقال: هو هلال بن إساف.

(٢) ولما أبو يحيى فالأكثرون على أن اسمه مصدع بكسر الميم وإسكان الصاد وفتح الدال وبالعين المهملات. وقال يحيى بن معين: اسمه

(٣) هو بكسر العين جمع عجلان وهو المستعجل كغضبان وغضاب. (٤) ومراد مسلم رحمه الله تعالى بليزاده هنا الاستدلال به على وجوب غسل الرجلين وأن المسح لا يجزئ، وهذه مسألة اختلف الناس فيها على مذاهب، فذهب جمع من الفقهاء من أهل الفتوى في الأعصار والأمصار إلى أن الواجب غسل القدمين مع الكعبين ولا يجزئ مسحهما ولا يجب المسح مع الغسل، ولم يثبت خلاف هذا عن أحد يعتد به في الإجماع. وقالت الشيعة: الواجب مسحهما. وقال محمد بن جرير والجبائي رأس المعتزلة: يتخير بين المسح والغسل. وقال بعض أهل الظاهر: يجب الجمع بين المسح والغسل، وتعلق هؤلاء المخالفون للجماهير بما لا يظهر فيه دلالة، وقد أوضحت دلائل المسألة من الكتاب والسنة وشواهدنا وجواب ما تعلق به المخالفون بأبسط العبارات المتفحات في شرح المهذب بحيث لم يبق للمخالف شبهة أصلاً إلا وضح جوابها من غير وجه، والمقصود هنا شرح متون الأحاديث والفاظها دون بسط الأدلة وأجوبة المخالفين، ومن أخصر ما نذكره أن جميع من وصف وضوء رسول الله ﷺ في مواطن مختلفة وعلى صفات متعددة متفقون على غسل الرجلين.

٢٦- () وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ سُفْيَانَ (ح).

وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، بِإِسْنَادٍ عَنْ مَنْصُورٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ. وَلَيْسَ فِي حَدِيثِ شُعْبَةَ «اسْبِغُوا الْوُضُوءَ». وَفِي حَدِيثِهِ، عَنْ أَبِي يَحْيَى الْأَعْرَجِ.

٢٧- () حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ وَأَبُو كَامِلٍ الْجَحْدَرِيُّ، جَمِيعاً عَنْ أَبِي عَوَانَةَ.

قال أبو كَامِلٍ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، ^(١) عَنْ أَبِي بَشِيرٍ، ^(٢) عَنْ يُونُسَ بْنِ مَاهَكَ.

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، قَالَ: تَخَلَّفَ عَنَّا النَّبِيُّ ﷺ فِي سَفَرٍ سَافَرْنَاهُ، فَأَذْرَكْنَا وَقَدْ حَضَرَتْ صَلَاةُ الْعَصْرِ، ^(٣) فَجَعَلْنَا نَمْسُحُ عَلَى أَرْجُلِنَا، فَنَادَى: «وَيْلٌ لِلْأَغْصَابِ مِنَ النَّارِ». وإعرجه البخاري ٦٠ و ٩٦ و ١٦٣.

(١) أما أبو عوانة فتقدم أن اسمه الوضح بن عبد الله.

(٢) ولما أبو بشر فهو جعفر بن أبي وحشية. وأما ماهك ففتح الميم وهو غيره مصروف لأنه اسم عجمي علم.

(٣) قوله: (وقد حضرت صلاة العصر) أي: جاء وقت فعلها، ويقال حضرت بفتح الصاد وكسرها لغتان الفتح أشهر.

٢٨- (٢٤٢) حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سَلَامٍ الْجَمْعِيُّ،

وضوءك» عتمل للتميم والاستئناف، وليس حمله على أحدهما أولى من الآخر والله أعلم. وفي الظفر لفتان: أجودهما ظفر بضم الظاء والفاء وبه جاء القرآن العزيز، ويجوز إسكان الفاء على هذا، ويقال ظفر بكسر الظاء وإسكان الفاء وظفر بكسرهما وقرئ بهما في الشواذ وجمعه أظفار وجمع الجمع أظافير، ويقال في الواحد أيضاً أظفور والله أعلم.

١١- باب خروج الخطايا مع ماء الوضوء

٣٢- (٢٤٤) حَدَّثَنَا سُؤَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ (ح).

وَحَدَّثَنَا أَبُو الطَّاهِرِ، (وَاللَّفْظُ لَهُ)، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا تَوَضَّأَ الْعَبْدُ الْمُسْلِمُ (أَوِ الْمُؤْمِنُ) ^(١) فَغَسَلَ وَجْهَهُ، خَرَجَ مِنْ وَجْهِهِ كُلُّ خَطِيئَةٍ نَظَرَ إِلَيْهَا بِعَيْنَيْهِ مَعَ الْمَاءِ (أَوْ مَعَ آخِرِ قَطْرِ الْمَاءِ) ^(٢) فَإِذَا غَسَلَ يَدَيْهِ خَرَجَ مِنْ يَدَيْهِ كُلُّ خَطِيئَةٍ كَانَتْ بَطْشَتَهَا يَدَاهُ ^(٣) مَعَ الْمَاءِ (أَوْ مَعَ آخِرِ قَطْرِ الْمَاءِ) فَإِذَا غَسَلَ رِجْلَيْهِ خَرَجَتْ كُلُّ خَطِيئَةٍ مَشَتْهَا رِجْلَاهُ مَعَ الْمَاءِ (أَوْ مَعَ آخِرِ قَطْرِ الْمَاءِ) حَتَّى يَخْرُجَ نَقِيًّا مِنَ الذُّنُوبِ ^(٤)».

(١) لما قوله: المسلم أو المؤمن فهو شك من الراوي.

(٢) وكذا قوله مع الماء أو مع آخر قطر الماء هو شك أيضاً، والمراد بالخطايا الصفات دون الكبائر كما تقدم بيانه، وكما في الحديث «ما لم تغش الكبائر».

(٣) وقوله ﷺ: «بطشتها يداها» ومنها رجلاه» معناه: اكتسبتها.

(٤) قال القاضي: والمراد بخروجها مع الماء الجواز والاستعارة في ضمانها لأنها ليست بأجسام فتخرج حقيقة والله أعلم. وفي هذا الحديث دليل على الرافضة وإبطال لقولهم الواجب مسح الرجلين.

٣٣- (٢٤٥) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَعْمَرٍ ابْنِ رِجْعٍ الْقَيْسِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو هِشَامٍ ^(١) الْمَخْزُومِيُّ، عَنْ عَبْدِ الْوَاحِدِ (وَهُوَ ابْنُ زِيَادٍ)، حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ حَكِيمٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، عَنْ حُمَرَائٍ.

عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ تَوَضَّأَ فَأَحْسَنَ الْوُضُوءَ خَرَجَتْ خَطَايَاهُ مِنْ جَسَدِهِ، حَتَّى تَخْرُجَ مِنْ تَحْتِ أَظْفَارِهِ».

(١) هكذا هو في جميع الأصول التي يبلانها أبو هشام وهو الصواب، وكذا حكاه القاضي عياض رحمه الله تعالى عن بعض روايتهم قال: ووقع

حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ (بِعْنِي ابْنُ مُسْلِمٍ)، عَنْ مُحَمَّدٍ (وَهُوَ ابْنُ زِيَادٍ)

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى رَجُلًا لَمْ يَغْسِلْ عَيْنَيْهِ فَقَالَ: «وَيْلٌ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ».

٢٩- () حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ وَابُو بَكْرِ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابُو كُرَيْبٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّهُ رَأَى قَوْمًا يَتَوَضَّؤُونَ مِنَ الْمَطَهَرَةِ ^(١) فَقَالَ: اسْبِغُوا الْوُضُوءَ، فَإِنِّي سَمِعْتُ أَبَا الْقَاسِمِ ﷺ يَقُولُ: «وَيْلٌ لِلْعَرَاقِبِ ^(٢) مِنَ النَّارِ».

(١) قوله: (يتوضؤون من المطهرة) قال العلماء: المطهرة كل إناء يتطهر به، وهي بكسر الميم وفتحها لفتان مشهورتان، وذكرهما ابن السكيت من كسر جعلها آله، ومن فتحها جعلها موضعاً يفعل فيه.

(٢) العراقيب جمع عرقوب بضم العين في المفرد وفتحها في الجمع، وهو العصبة التي فوق العقب، ومعنى ويل لهم هلكة وخيبة.

٣٠- () حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِيهِ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَيْلٌ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ».

١٠- باب وجوب استيعاب جميع أجزاء

مَحَلُّ الطَّهَارَةِ

٣١- (٢٤٣) حَدَّثَنِي سَلَمَةُ بْنُ شَيْبٍ، حَدَّثَنَا الْحَسَنُ ابْنُ مُحَمَّدٍ ابْنِ أَعْيَنَ، حَدَّثَنَا مَعْقِلٌ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ.

أَخْبَرَنِي حُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، أَنَّ رَجُلًا تَوَضَّأَ فَتَرَكَ مَوْضِعَ ظَفْرِ عَلَى قَدَمِهِ، فَاتَّصَرَّ النَّبِيُّ ﷺ. فَقَالَ: «ارْجِعْ فَأَحْسِنْ وَضُوءَكَ» فَرَجَعَ ثُمَّ صَلَّى ^(١).

(١) في هذا الحديث أن من ترك جزءاً يسيراً مما يجب تطهيره لا تصح طهارته وهذا متفق عليه، واختلفوا في التيمم يترك بعض وجهه، فمنهنا ومنهنا الجمهور أنه لا يصح كما لا يصح وضوءه. وعن أبي حنيفة ثلاثة روايات: إحداها إذا ترك أقل من النصف أجزاء. والثانية إذا ترك أقل من قدر الدرهم أجزاء. والثالثة إذا ترك الربع فما دونه أجزاء. وللجمهور أن يحتجوا بالقياس والله أعلم. وفي هذا الحديث دليل على أن من ترك شيئاً من أعضاء طهارته جاهلاً لم تصح طهارته، وفيه تعليم الجاهل والرفق به، وقد استدلل به جماعة على أن الواجب في الرجلين الغسل دون المسح، واستدل القاضي عياض رحمه الله تعالى وغيره بهذا الحديث على وجوب الموالاة في الوضوء لقوله ﷺ: «أحسن وضوءك» ولم يقل اغسل الموضع الذي تركته، وهذا الاستدلال ضعيف أو باطل، فإن قوله ﷺ: «أحسن

لأكثر الرواة أبو هاشم، قال: والصواب الأول واسمه المغيرة بن سلمة، وكان من الأخيار المتعبدين المتواضعين رضي الله تعالى عنه.

١٢- باب استحباب إطالة الغرة والتججيل

في الوضوء^(١)

(١) اعلم أن هذه الأحاديث مصرحة باستحباب تطويل الغرة والتججيل: أما تطويل الغرة فقال أصحابنا: هو غسل شيء من مقدم الرأس وما يجاوز الوجه زائد على الجزء الذي يجب غسله لاستيقان كمال الوجه. وأما تطويل التججيل فهو غسل ما فوق المرفقين والكعبين وهذا مستحب بلا خلاف بين أصحابنا. واختلفوا في قدر المستحب على أوجه: أحدها أنه يستحب الزيادة فوق المرفقين والكعبين من غير توقيت. والثاني يستحب إلى نصف العضد والساق. والثالث يستحب إلى المنكبين والركبتين، وأحد عشر الباب تقتضي هذا كله. وأما دعوى الإمام أبي الحسن بن بطال المالكي والقاضي عياض اتفاق العلماء على أنه لا يستحب الزيادة فوق المرفق والكعب فباطلة، وكيف تصح دعواهما وقد ثبت لعل ذلك عن رسول الله ﷺ وأبي هريرة رضي الله عنه وهو مذهبنا لا خلاف فيه عندنا كما ذكرناه، ولو خالف فيه مخالف كان عجولاً بهذه السنن الصحيحة الصريحة. وأما احتجاجهما بقوله ﷺ: «من زاد على هذا أو نقص فقد أساء وظلم» فلا يصح لأن المراد من زاد في عدد المرات والله أعلم.

٣٤- (٢٤٦) حدثني أبو كريب محمد بن الحسن القلاء والقاسم ابن زكريا ابن دينار وعبد ابن حميد، قالوا: حدثنا خالد ابن مخلد، عن سليمان ابن بلال، حدثني عمارة ابن حريزة الأنصاري، عن نعيم ابن عبد الله الميموني، قال:

رأيت أبا هريرة يتوضأ، فغسل وجهه فاستبغ الوضوء، ثم غسل يده اليمنى حتى أشرع في العضد، ثم يده اليسرى حتى أشرع في العضد، ثم مسح رأسه، ثم غسل رجله اليمنى حتى أشرع في الساق، ثم غسل رجله اليسرى حتى أشرع في الساق، ثم قال: هكذا رأيت رسول الله ﷺ يتوضأ، وقال: قال رسول الله ﷺ: «أنتم الغر المحجلون يوم القيامة، من استباح الوضوء^(٢)، فمن استطاع منكم فليطيل غرته وتججيله».

(١) هو بضم الميم الأولى وإسكان الجيم وكسر الميم الثانية، ويقال الجعر بفتح الجيم وتشديد الميم الثانية المكسورة، وقيل: له الجعر لأنه كان يجر مسجد رسول الله ﷺ أي: يخره، والجعر صفة لعبد الله ويطلق على ابنه نعيم مجازاً والله أعلم.

(٢) قوله: (أشرع في العضد وأشرع في الساق) معناه: أدخل الغسل فيهما.

(٣) قوله ﷺ: (أنتم الغر المحجلون يوم القيامة من آثار الوضوء) قال: أهل اللغة: الغرة بياض في جبهة الفرس، والتججيل بياض في يديها

٣٥- (٢٤٧) وحدثني هارون ابن سعيد الأيلي، حدثني ابن وهب، أخبرني عمرو ابن الحارث، عن سعيد ابن أبي هلال، عن نعيم ابن عبد الله.

أنه رأى أبا هريرة يتوضأ، فغسل وجهه وتبذره حتى كاد يبلغ المنكبين، ثم غسل رجله حتى رقع إلى الساقين، ثم قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن أمتي يأتون يوم القيامة غراً محجلين من أثر الوضوء، فمن استطاع منكم أن يطيل غرته فليطيل». (أخرجه البخاري ١٣٦).

٣٦- (٢٤٧) حدثنا سفيان ابن سعيد وابن أبي عمير، جميعاً عن مروان الفزاري.

قال ابن أبي عمير: حدثنا مروان عن أبي مالك الأشجعي سئل ابن طارق، عن أبي حازم.

عن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ قال: «إن حوضي أبعد من آية من عدن، لهر أشد بياضاً من الثلج، وأحلى من العسل باللبن، ولأنيته أكثر من عدد النجوم، وإنني لأصد الناس^(١) عنه كما يصد الرجل إبل الناس عن حوضيه». قالوا: يا رسول الله! أتعرفنا يومئذ؟ قال: «نعم، لكم ميم^(٢)» ليست لأحد من الأمم، تردون علي غراً محجلين من أثر الوضوء^(٣).

(١) قوله ﷺ: (وإنني لأصد الناس عنه) وفي الرواية الأخرى: (ولنا أفود الناس عنه) هما بمعنى اطرد وأمن.

(٢) أما الميم فهي العلامة وهي مقصورة ومحدودة لثنان، ويقال السيماء بياء بعد الميم مع المد.

(٣) وقد استدلت جماعة من أهل العلم بهذا الحديث على أن الوضوء من خصائص هذه الأمة زادها الله تعالى شرفاً. وقال آخرون: ليس الوضوء مختصاً وإنما الذي اختصت به هذه الأمة الغرة والتججيل، واحتجوا بالحديث الآخر: «هذا وضوئي ووضوء الأنبياء قبلي» وأجاب الأولون عن هذا بجهلهم: أحدهما أنه حديث ضعيف معروف بالضعف. والثاني لو صح احتمل أن يكون الأنبياء اختصت بالوضوء دون أممهم إلا هذه الأمة والله أعلم.

٣٧- (٢٤٧) وحدثنا أبو كريب وواصل ابن عبد الأعلى (واللفظ لواصل) قالوا: حدثنا ابن فضيل، عن أبي مالك الأشجعي، عن أبي حازم.

٣٩- (٢٤٩) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي ثَوْبٍ وَمُسْرِيحُ بْنُ يُونُسَ^(١) وَثَيِّبَةُ ابْنُ سَعِيدٍ وَعَلِيُّ بْنُ خُزَيْمٍ جَمِيعاً عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَعْفَرٍ.

قال ابن أثوب: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، أَخْبَرَنِي الْعَلَاءُ عَنْ أَبِيهِ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَتَى الْمَقْبَرَةَ^(٢) فَقَالَ: «السَّلَامُ عَلَيْكُمْ دَارَ قَوْمٍ^(٣) مُؤْمِنِينَ، وَإِنَّا، إِنْ شَاءَ اللَّهُ، بِكُمْ لَاجِقُونَ»^(٤) وَدِدْتُ أَنَا قَدْ رَأَيْتُ إِخْوَانَنَا^(٥). قَالُوا: أَوْلَسْنَا إِخْوَانَكَ؟ يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَالَ: «أَنْتُمْ أَصْحَابِي»^(٦) وَإِخْوَانُنَا الَّذِينَ لَمْ يَأْتُوا بَعْدُ^(٧). فَقَالُوا: كَيْفَ نَعْرِفُ مَنْ لَمْ يَأْتِ بَعْدُ مِنْ أُمَّتِكَ؟ يَا رَسُولَ اللَّهِ! فَقَالَ: «رَأَيْتَ لَوْ أَنَّ رَجُلًا لَهْ خَيْلٌ غُرٌّ مُحَجَّلَةٌ، بَيْنَ ظَهْرِي^(٨) خَيْلٌ نَعَمٌ^(٩) بَيْنَهُمْ^(١٠) أَلَا يَعْرِفُ خَيْلَهُ؟» قَالُوا: بَلَى، يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَالَ: «فَلِإِنَّهُمْ يَأْتُونَ غُرًّا مُحَجَّلِينَ مِنْ الْوُضُوءِ، وَأَنَا فَارِطُهُمْ عَلَى الْحَوْضِ»^(١١) أَلَا لِيَذَّانَ رَجُلَانِ عَنْ حَوْضِي كَمَا يُذَادُ الْبَيْعُ الضَّالُّ، أَتَأْيِيهِمْ: أَلَا هَلُمَّ^(١٢)؟ فَيَقَالُ: إِنَّهُمْ قَدْ بَدَلُوا بَعْدَكَ، قَالُوا: سَحَقًا^(١٣).

(١) قوله: (سريع بن يونس) هو بالسين المهملة وبالجيم، وتقدم أن يونس بضم النون وكسرهما وفتحها مع المعز فهن وتركه والله أعلم.

(٢) أما المقبرة فبضم الباء وفتحها وكسرهما ثلاث لفات الكسر قليل.

(٣) «وأما دار قوم» فهو بتصحب دار، قال: صاحب المطالع: هو منصوب على الاختصاص أو التناء المضاف والأول أظهر. قال: ويصح خفض على البذل من الكاف والميم في عليكم، والمراد بالدار على هذين الوجهين الأخيرين الجماعة أو أهل الدار، وعلى الأول مثله أو المنزل.

(٤) وأما قوله ﷺ: (وإننا إن شاء الله بكم لاجقون) فأتى بالاستثناء مع أن الموت لا شك فيه، وللعلماء فيه أقوال أظهرها أنه ليس للشك ولكنه ﷺ قاله للتبرك وامتنال أمر الله تعالى في قوله: «ولا تقولن لشيء إني فاعل ذلك غداً إلا أن يشاء الله» والثاني حكاه الخطابي وغيره أنه عادة للمتكلم بحسن به كلامه. والثالث أن الاستثناء عائد إلى اللحق في هذا المكان. وقيل: معناه: إذ شاء الله. وقيل: أقوال آخر ضعيفة جداً تركتها لضمنها وعدم الحاجة إليها. منها قول من قال: الاستثناء منقطع راجع إلى استصحاب الإيمان. وقول من قال: كان معه ﷺ مؤمنون حقيقة، وآخرون يظن بهم النفاق فعاد الاستثناء إليهم، وهذان القولان وإن كنا مشهورين فيهما خطأ ظاهر والله أعلم.

(٥) أي: رأيتهم في الحياة الدنيا. قال القاضي عياض: وقيل: المراد نفي لقاتهم بعد الموت. قال الإمام الباجي.

(٦) قوله ﷺ: (بل أنتم أصحابي) ليس نفيًا لإخوتهم ولكن ذكر مرتبتهم الزائدة بالصحة، فهؤلاء إخوة صحابة والذين لم يأتوا إخوة ليسوا

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَرَدُّ عَلَيَّ أُمَّتِي الْحَوْضِ، وَأَنَا أَذُودُ النَّاسَ عَنْهُ، كَمَا يَذُودُ الرَّجُلُ يَسِلُّ الرَّجُلُ عَنْ يَدِهِ». قَالُوا: يَا نَبِيَّ اللَّهِ! أَتَعْرِفُنَا؟ قَالَ: «نَعَمْ، لَكُمْ سِيَمًا لَيْسَتْ لِأَحَدٍ غَيْرِكُمْ، تَرُدُّونَ عَلَيَّ غُرًّا مُحَجَّلِينَ مِنْ آثَارِ الْوُضُوءِ، وَلَيَصِدُنَّ عَنِّي طَائِفَةٌ مِنْكُمْ فَلَا يَصِلُونَ، فَأَقُولُ: يَا رَبِّ! هَؤُلَاءِ مِنْ أَصْحَابِي، فَيَجِئُنِي مَلَكٌ^(١) يَقُولُ: وَهَلْ تَذَرِي مَا أَحْدَثُوا بَعْدَكَ؟»^(٢).

(١) قوله ﷺ: (فيجيئني ملك) هكذا هو في جميع الأصول فيجيئني بالياء الموحدة من الجواب، وكنا نقله القاضي عياض عن جميع الرواة إلا ابن أبي جعفر من رواه عنه فله فيجيئني بالهمز من الجبي، والأول أظهر والثاني وجه الله أعلم.

(٢) قوله: (وهل تذي ما أحدثوا بعدك) وفي الرواية الأخرى: (قد بدلوا بعدك) فاقول سحقا سحقا هنا بما اختلف العلماء في المراد به على أقوال: أحدها: أن المراد به المنافقون المرتدون فيجوز أن يحسروا بالغة والتجمل فيناديهم النبي ﷺ لسيما التي عليهم فيقال: ليس هؤلاء مما وعدت بهم إن هؤلاء بدلوا بعدك أي: لم يموتوا على ما ظهر من إسلامهم. والثاني: أن المراد من كان في زمن النبي ﷺ ثم ارتد بعده فيناديهم النبي ﷺ وإن لم يكن عليهم سيما الوضوء لما كان يعرف ﷺ في حياته من إسلامهم فيقال: لوتدوا بعدك. والثالث: أن المراد به أصحاب المعاصي والكبائر الذين ماتوا على التوحيد، وأصحاب البدع الذين لم يخرجوا يديهم عن الإسلام، وعلى هذا القول لا يقطع هؤلاء الذين ينادون بالشر، بل يجوز أن يزدادوا عقوبة لهم، ثم يرحمهم الله سبحانه وتعالى فيدخلهم الجنة بغير عذاب. قال: أصحاب هذا القول: ولا يمتنع أن يكون لهم غرة وتجمل، ويحتمل أن يكون كانوا في زمن النبي ﷺ ويعد له لكن عرفهم بالسيما. وقال الإمام الحافظ أبو عمرو بن عبد البر: كل من أحدث في الدين فهو من المطرودين عن المحرّض كالأخارج والرافض وسائر أصحاب الأهواء. قال: وكذلك الظلمة المسرفون في جور وطمس الحق والمعلنون بالكبائر. قال: وكل هؤلاء يخاف عليهم أن يكونوا من عنا بهذا الخبر والله أعلم.

٣٨- (٢٤٨) وَحَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، عَنْ سَعْدِ بْنِ طَارِقٍ، عَنْ رِيعِيِّ بْنِ جِرَاشٍ.

عَنْ حُذَيْفَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنْ حَوْضِي لَابْعَدُ مِنْ آيَةٍ مِنْ عَذَابِي، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ^(١) إِنِّي لَأَذُودُ عَنْهُ الرُّجُلَ كَمَا يَذُودُ الرَّجُلُ الْإِبِلَ الْغَرِيَّةَ عَنْ حَوْضِهِ» قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! وَتَعْرِفُنَا؟ قَالَ: «نَعَمْ، تَرُدُّونَ عَلَيَّ غُرًّا مُحَجَّلِينَ مِنْ آثَارِ الْوُضُوءِ، لَيْسَتْ لِأَحَدٍ غَيْرِكُمْ».

(١) قوله ﷺ: (والذي نفسي بيده) فيه جواز الخلف بالله تعالى من غير استحلاف ولا ضرورة ودلائله كثيرة.

بصحابة كما قال: الله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ قال القاضي عياض: ذهب أبو عمرو بن عبد البر في هذا الحديث وغيره من الأحاديث في فضل من يأتي آخر الزمان، إلى أنه قد يكون فيمن يأتي بعد الصحابة من هو أفضل من كان من جملة الصحابة، وإن قوله ﷺ: «خيركم قرني» على الخصوص معناه: خير الناس قرني أي: السابقون الأولون من المهاجرين والأنصار ومن سلك مسلكهم، فهؤلاء أفضل الأمة وهم المرادون بالحديث، وأما من خلط في زمنه ﷺ وإن رآه وصحبه أو لم يكن له سابقة ولا أثر في الدين فقد يكون في القرون التي تأتي بعد القرن الأول من يفضلهم على ما دلت عليه الآثار. قال القاضي: وقد ذهب إلى هذا أيضاً غيره من المتكلمين على المعاني، قال: وذهب معظم العلماء إلى خلاف هذا، وإن من صحب النبي ﷺ ورآه مرة من عمره وحصلت له مزية الصحة أفضل من كل من يأتي بعد، فإن فضيلة الصحة لا يعدها غسل، قالوا: وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء، واحتجوا بقوله ﷺ: «لو أنفق أحدكم مثل أحد ذهباً ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه» هذا كلام القاضي والله أعلم.

(٧) قال العلماء: في هذا الحديث جواز التمني لا سيما في الخير ولقاء الفضلاء وأهل الصلاح.

(٨) أما بين ظهري فمعناه بينهما وهو يفتح الظاء وإسكان الهاء.

(٩) وأما اللحم فجمع أدهم وهو الأسود والدهمة السواد.

(١٠) وأما (البهم) فقول: السود أيضاً، وقيل: البهم الذي لا يخالط لونه لوناً سواه، سواء كان أسود أو أبيض أو أحمر، بل يكون لونه خالصاً، وهذا قول ابن السكيت وأبي حاتم السخيتي وغيرهما.

(١١) قوله ﷺ: (وأنا فرطهم على الخوض) قال المروزي: وغيره معناه: أنا أقدمهم على الخوض، يقال فرط القوم إذا تقدمهم ليرتاد لهم الماء ويهيء لهم الدلا والرشا. وفي هذا الحديث إشارة لهذه الأمة زادها الله تعالى شرفاً، فهنيئاً لمن كان رسول الله ﷺ عليه فرطه.

(١٢) قوله ﷺ: (أناذيهم ألا هلم) معناه: تعالوا، قال: أهل اللغة في هلم لفتان أفصحهما هلم للرجل والرجلين والمرأة والجماعة ممن الصنفين بصيغة واحدة، وبهذه اللغة جاء القرآن في قوله تعالى: ﴿هلم شهداءكم﴾ (والقاتلين لإخوانهم هلم إلينا) واللغة الثانية هلم يا رجل، وهلم يا رجلان، وهلموا يا رجال، وللمرأة هلمي، وللمرأتان هلمنا، وللنساء هلمن. قال: ابن السكيت وغيره: الأولى أفصح كما قدمناه.

(١٣) قوله ﷺ: (فأقول سحقاً سحقاً) هكذا هو في الروايات سحقاً سحقاً مرتين، ومعناه: بعداً بعداً، والمكان السحيق البعيد، وفي سحقاً سحقاً لفتان قرئ بهما في السبع إسكان الحاء وضمها قرأ الكسائي بالضم والباقون بالإسكان ونصب على تقدير ألزمهم الله سحقاً أو سحقهم سحقاً.

٣٩- () حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ يَغْنَبِي الدَّرَاوَزِيُّ (ح).

حَدَّثَنَا مَالِكٌ، جَمِيعاً عَنْ الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِيهِ. عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَرَجَ إِلَى الْمُغَبَّرَةِ فَقَالَ: «السَّلَامُ عَلَيْكُمْ قَارِ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ، وَإِنَّا، إِنْ شَاءَ اللَّهُ، بِكُمْ لِأَحْيَاقُونَ» بِمَثَلِ خَلِيصِ إِسْمَاعِيلَ ابْنِ جَعْفَرٍ، غَيْرَ أَنَّ خَلِيصَ مَالِكٍ: «فَلْيَذْأَدَنَّ رِجَالٌ عَنْ حَوْصِي».

١٣- باب تَبْلُغُ الْحِلْيَةِ حَيْثُ يَنْلُغُ الْوُضُوءُ

٤٠- (٢٥٠) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا خَلْفٌ يَغْنَبِي

ابْنُ خَلِيفَةَ، عَنْ أَبِي مَالِكٍ الْأَشْجَعِيِّ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، قَالَ:

كَنتُ خَلْفَ أَبِي هُرَيْرَةَ وَهُوَ يَتَوَضَّأُ لِلصَّلَاةِ، فَكَانَ يَمُدُّ يَدَهُ حَتَّى تَبْلُغَ إِبْطَهُ، فَقُلْتُ لَهُ: يَا أَبَا هُرَيْرَةَ مَا هَذَا الْوُضُوءُ؟ فَقَالَ: يَا بَنِي قُرُوحَ! ^(١) أَنْتُمْ هَاهُنَا؟ لَوْ عَلِمْتُ أَنَّكُمْ هَاهُنَا مَا تَوَضَّأْتُ هَذَا الْوُضُوءَ، سَمِعْتُ خَلِيلِي ﷺ يَقُولُ: «تَبْلُغُ الْحِلْيَةُ مِنَ الْمُؤْمِنِ حَيْثُ يَنْلُغُ الْوُضُوءُ» ^(٢).

(١) أما قُرُوح ففتح الفاء وتشديد الراء وبالحاء المعجمة، قال: صاحب العين: قُرُوح بلفظ أنه كان من ولد إبراهيم ﷺ، من ولد كان بعد إسماعيل وإسحاق كثر نسله وغما عدده فولد العجم الذين هم في وسط البلاد.

(٢) قال القاضي عياض: لواد أبو هريرة هنا الموالى وكان خطابه لأبي حازم. قال القاضي: وإنما لواد أبو هريرة بكلامه هذا أنه لا ينبغي لمن يقتدي به إذا ترخص في أمر لضرورة أو تشدد فيه لوسوسة أو لاعتقاده في ذلك مذنباً شذ به عن الناس أن يفعله بحضرة العامة الجهلة لئلا يترخصوا برخصته لغیر ضرورة أو يعتقدوا أن ما تشدد فيه هو الفرض اللازم، هذا كلام القاضي والله أعلم.

١٤- باب فَضْلِ إِسْبَاحِ الْوُضُوءِ عَلَى الْمَكَارِهِ

٤١- (٢٥١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ وَابْنُ حُجْرٍ،

جَمِيعاً عَنْ إِسْمَاعِيلَ ابْنِ جَعْفَرٍ.

قال ابن أيوب: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، أَخْبَرَنِي الْعَلَاءُ، عَنْ أَبِيهِ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَلَا أَدُلُّكُمْ عَلَى مَا يَمْحُو اللَّهُ بِهِ الْخَطَايَا وَيَرْفَعُ بِهِ الدَّرَجَاتِ؟». قَالُوا: بَلَى، يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَالَ: «إِسْبَاحُ الْوُضُوءِ عَلَى الْمَكَارِهِ، وَكَثْرَةُ الْخُطَا إِلَى الْمَسَاجِدِ، وَانْتِظَارُ الصَّلَاةِ بَعْدَ الصَّلَاةِ» ^(١) فَذَلِكُمْ الرِّبَاطُ ^(٢). ٤١- () حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ ابْنُ مُوسَى الْأَنْصَارِيُّ، حَدَّثَنَا مَالِكٌ (ح).

وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا

وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ ابْنُ مُوسَى الْأَنْصَارِيُّ، حَدَّثَنَا مَعْنُ،

شُعْبَةً، جَمِيعاً عَنِ الْعَلَاءِ ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

وَلَيْسَ فِي حَدِيثِ شُعْبَةَ ذِكْرُ الرِّبَاطِ، وَفِي حَدِيثِ مَالِكٍ يُتَيْنِ «فَذَلِكُمُ الرِّبَاطُ، فَذَلِكُمُ الرِّبَاطُ»^(١).

(١) قال القاضي عياض: نحو الخطايا كناية عن غفرانها، قال: ويحتمل عموماً من كتاب الحفظه ويكون دليلاً على غفرانها ورفع الدرجات بإصلا المنازل في الجنة، وإسباغ الوضوء تمامه، والمكراه تكون بشدة البرد والم الجسم ونحو ذلك، وكثرة الخطا تكون ببعد الدار وكثرة التكرار، وانتظار الصلاة بعد الصلاة. قال: القاضي أبو الوليد الباجي: هذا في المشتركين من الصلوات في الوقت، وأما غيرهما فلم يكن من عمل الناس.

(٢) أي: الرباط المرغب فيه، وأصل الرباط الحبس على الشيء كأنه حبس نفسه على هذه الطاعة، قيل: ويحتمل أنه أفضل الرباط كما قيل: الجهاد جهاد النفس، ويحتمل أنه الرباط التيسر الممكن أي: أنه من أنواع الرباط، هذا آخر كلام القاضي وكله حسن إلا قول الباجي في انتظار الصلاة فإن فيه نظراً والله أعلم.

(٣) قوله: (وفي حديث مالك ثنتين فذلکم الرباط فذلکم الرباط) هكذا هو في الأصول ثنتين وهو صحيح، ونصبه بتقليل فعل أي: ذكر ثنتين أو كرر ثنتين، ثم أنه كذا وقع في رواية مسلم تكراره مرتين، وفي الموطأ ثلاث مرات: فذلکم الرباط فذلکم الرباط فذلکم الرباط. وأما حكمة تكراره فقيل للاهتمام به وتظيم شأنه، وقيل: كرهه ﷺ على عادته في تكرار الكلام ليفهم عنه والأول أظهر والله أعلم.

١٥- باب السواك^(١)

(١) قال أهل اللغة: السواك بكسر السين وهو يطلق على الفعل وعلى العود الذي يتسوك به وهو مذكر، قال: الليث: وتؤتاه العرب أيضاً. قال: الأزهري: هذا من عدد الليث أي: من أغاليطه القبيحة. وذكر صاحب المحكم أنه يؤنث ويذكر، والسواك فعلك بالسواك، ويقال ساك فمه يسوكه سواك، فإن قلت: استاك لم يذكر الفم، وجمع السواك سواك بضمسين ككتاب وكتب. وذكر صاحب المحكم أنه يجوز أيضاً سواك بالهمز، ثم قيل: إن السواك مأخوذ من ساك إذا ذلك، وقيل: من جاءت الإبل تسواك أي: تحاليل هزالاً، وهو في اصطلاح العلماء استعمال عود أو نحوه في الأستان لتذهب الصفرة وغيرها عنها والله أعلم.

ثم إن السواك ستة ليس بواجب في حال من الأحوال لا في الصلاة ولا في غيرها بإجماع من يعتد به في الإجماع. وقد حكى الشيخ أبو حامد الإسفرايني إمام أصحابنا العراقيين عن داود الظاهري أنه أوجبه للصلاة. وحكاها الماوردي عن داود وقال: هو عنه واجب لو تركه لم تبطل صلاته. وحكي عن إسحاق بن راهويه أنه قال: هو واجب، فإن تركه عمداً بطلت صلاته. وقد أنكر أصحابنا المتأخرون على الشيخ أبي حامد وغيره نقل الوجوب عن داود وقالوا: ملهه أنه ستة كالجماعة، ولو صح إيجابه عن داود لم تضر مخالفته في اعتقاد الإجماع على المختار الذي عليه المحققون والأكثر. وأما إسحاق فلم يصح هذا الحكمي عنه والله أعلم.

ثم إن السواك مستحب في جميع الأوقات، ولكن في خمسة أوقات أشد استحباباً، أحدها: عند الصلاة سواء كان متطهراً بماء أو بتراب أو غير متطهر كمن لم يجد ماء ولا تراباً. الثاني: عند الوضوء. الثالث: عند قراءة القرآن. الرابع: عند الاستيقاظ من النوم. الخامس: عند تغير الفم وتغيره يكون بأشياء: منها ترك الأكل والشرب، ومنها: أكل ماله رائحة كريهة، ومنها: طول السكوت، ومنها: كثرة الكلام. ومذهب الشافعي أن السواك يكره للصائم بعد زوال الشمس لتلا يزيل رائحة الخلوفا المستحبة، ويستحب أن يستاك بعد من أراك، وبأي شيء استاك مما يزيل التغير حصل السواك كالخرقه الخشن والسعد والأشنان، وأما الإصبع فإن كانت لينة لم يحصل بها السواك، وإن كانت خشنة ففيها ثلاثة أوجه لأصحابنا المشهور لا تجزي، والثاني تجزي، والثالث تجزي إن لم يجد غيرها ولا تجزي إن وجد. والمستحب أن يستاك بعد متوسط لا شديد اليس يجرح ولا رطب لا يزيل، والمستحب أن يستاك عرضاً ولا يستاك طولاً لئلا يدعي لحم أسنانه، فإن خالف واستاك طولاً حصل السواك مع الكراهة، ويستحب أن يمر السواك أيضاً على طرف أسنانه وكراسي أضراسه وسقف حلقه إمراراً لطيفاً، ويستحب أن يبدأ في سواكه بالجانب الأيمن من فيه، ولا بأس باستعمال سواك غيره يافته، ويستحب أن يعود الصبي السواك ليعتاده.

٤٢- (٢٥٢) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَعَمْرُو النَّاقِدُ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنْ الْأَعْرَجِ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَوْلَا أَنْ أَشَقَّ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ (وَفِي حَدِيثِ زُهَيْرٍ: عَلَى أُمَّتِي) لَأَمَرْتُهُمْ بِالسَّوَاكِ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ»^(١) [أخرجه البخاري: ٨٨٧، ٧٢٤٠].

٤٣- (٢٥٣) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ، حَدَّثَنَا ابْنُ بِشْرِ، عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي شَرِيحٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: سَأَلْتُ عَائِشَةَ، قُلْتُ: بِأَيِّ شَيْءٍ كَانَ يَبْدَأُ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا دَخَلَ بَيْتَهُ؟ قَالَتْ: بِالسَّوَاكِ.

(١) فيه دليل على أن السواك ليس بواجب. قال: الشافعي رحمه الله تعالى: لو كان واجباً لأمرهم به شق أو لم يشق. قال: جماعات من العلماء من الطوائف: فيه دليل على أن الأمر للوجوب وهو مذهب أكثر الفقهاء وجماعات من المتكلمين، وأصحاب الأصول قالوا: وجه الدلالة أنه مسنون بالاتفاق فدل على أن المتروك إيجابه، وهذا الاستدلال يحتاج في تمامه إلى دليل على أن السواك كان مسنوناً حالة قوله ﷺ: «لَوْلَا أَنْ أَشَقَّ عَلَى أُمَّتِي لَأَمَرْتُهُمْ» وقال جماعة أيضاً: فيه دليل على أن المندوب ليس مأموراً به، وهذا فيه خلاف لأصحاب الأصول، ويقال في هذا الاستدلال ما قدمناه في الاستدلال على الوجوب والله أعلم. وفيه دليل على جواز الاجتهاد للنبي ﷺ فيما لم يرد فيه نص من الله تعالى، وهذا مذهب أكثر الفقهاء وأصحاب الأصول وهو الصحيح المختار، وفيه بيان ما كان عليه النبي ﷺ من الرفق بأمته ﷺ، وفيه دليل على فضيلة السواك عند كل صلاة، وقد تقدم بيان وقت استحبابه.

٤٤- () وَحَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ نَافِعٍ الْعَبْدِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ الْعُقَدَامِ بْنِ شُرَيْحٍ، عَنْ أَبِيهِ.

عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا دَخَلَ بَيْتَهُ بَدَأَ بِالسَّوَالِ. ^(١)

(١) قوله: (إذا دخل بيته بدأ بالسواك) فيه بيان فضيلة السواك في جميع الأوقات وشدة الاهتمام به وتكراره والله أعلم.

٤٥- (٢٥٤) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ الْحَارِثِيُّ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ غِيلَانَ (وَهُوَ ابْنُ جَرِيرٍ الْمَعُولِيُّ)، عَنْ أَبِي بَرَّةَ.

عَنْ أَبِي مُوسَى، ^(١) قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَطَرَفَ السَّوَاكُ عَلَى لِسَانِهِ. [أخرجه البخاري ٢٤٤].

(١) هذا الإسناد كله بصريون إلا أبا برة فإنه كوفي، وأما أبو موسى الأشعري فكان كوفي بصري، واسم أبي برة عامر، وقيل: الحارث، والمعولي بفتح الميم وإسكان العين المهملة وفتح الواو منسوب إلى المعاول بطن من [الأزد]، وهذا الذي ذكرته من ضبطه متفق عليه عند أهل العلم بهذا الفن، وكلهم مصرحون به والله أعلم.

٤٦- (٢٥٥) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، عَنْ حُصَيْنٍ، عَنْ أَبِي وَإِلٍ.

عَنْ حُذَيْفَةَ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا قَامَ لِيَتَهَجَّدَ، ^(١) يَشُورُ ^(٢) فَأَهَ بِالسَّوَاكِ. [أخرجه البخاري ٢٤٥ و ٨٨٩ و ١١٣٦].

(١) أما التهججد فهو الصلاة في الليل، ويقال هجد الرجل إذا نام، وتهجد إذا خرج من المجدود وهو النوم بالصلاة، كما يقال: تحنث وتائم وتخرج إذا اجتنب الحنث والإثم والمخرج.

(٢) فهو بفتح الباء وضم الشين المعجمة وبالصاد المهملة، والشورس ذلك الأسنان بالسواك عرضاً، قاله ابن الأعرابي وإبراهيم الحاربي وأبو سليمان الخطابي وآخرون، وقيل: هو الفسل قاله الهروي وغيره، وقيل: التقيّة قاله أبو عبيد والداودي، وقيل: هو الحك قاله أبو عمرو بن عبد البر تأوله بعضهم أنه بإصبعه، فهذه أقوال الأئمة فيه وأكثرها مقاربة وأظهرها الأول وما في معناه: والله أعلم.

٤٦- () حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مَنصُورٍ (ح).

وَحَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنٍ، حَدَّثَنَا أَبِي وَأَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ الْأَعْمَشِ. كِلَاهُمَا عَنْ أَبِي وَإِلٍ، عَنْ حُذَيْفَةَ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا قَامَ مِنَ اللَّيْلِ، يَبْوِئُهُ. وَلَمْ يَقُولُوا: لِيَتَهَجَّدَ..

٤٧- () حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ مَنصُورٍ، وَحُصَيْنٍ وَالْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي وَإِلٍ.

عَنْ حُذَيْفَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا قَامَ مِنَ اللَّيْلِ يَشُورُ فَأَهَ بِالسَّوَاكِ.

٤٨- (٢٥٦) حَدَّثَنَا عَبْدُ ابْنِ حُمَيْدٍ، حَدَّثَنَا أَبُو نَعِيمٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُسْلِمٍ، حَدَّثَنَا أَبُو الْمُتَوَكِّلِ.

أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ حَدَّثَهُ، أَنَّهُ بَاتَ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ ذَاتَ لَيْلَةٍ، فَقَامَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ، فَخَرَجَ فَظَفَرَ فِي السَّمَاءِ، ثُمَّ تَلَا هَذِهِ الْآيَةَ فِي آلِ عِمْرَانَ: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾ حَتَّى بَلَغَ ﴿فَقَدْ عَذَابَ النَّارِ﴾ ^(١) ثُمَّ رَجَعَ إِلَى الْبَيْتِ فَتَسَوَّكَ وَتَوَضَّأَ، ثُمَّ قَامَ فَصَلَّى، ثُمَّ اضْطَجَعَ، ثُمَّ قَامَ فَخَرَجَ فَظَفَرَ إِلَى السَّمَاءِ تَلَا هَذِهِ الْآيَةَ، ثُمَّ رَجَعَ فَتَسَوَّكَ فَتَوَضَّأَ، ثُمَّ قَامَ فَصَلَّى ^(٢).

(١) فيه أنه يستحب قراءتها عند الاستيقاظ في الليل مع النظر إلى السماء لما في ذلك من عظيم التدبر، وإذا تكرر نومه واستيقاظه وخروجه استحب تكريره قراءة هذه الآيات كما ذكر في الحديث والله سبحانه وتعالى أعلم.

(٢) هذا الحديث فيه فوائد كثيرة ويستنبط منه أحكام نفيسة، وقد ذكره مسلم رحمه الله تعالى هنا مختصراً، وقد بسط طرقه في كتاب الصلاة، وهناك نبسط شرحه وفوائده إن شاء الله تعالى، ونذكر هنا أحرفاً تتعلق بهذا القدر منه هنا، فاسم أبي المتوكل علي بن داود ويقال ابن داود البصري.

١٦- باب خصال الفطرة

٤٩- (٢٥٧) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمَرُو النَّافِذُ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، جَمِيعاً عَنْ سُفْيَانَ.

قَالَ أَبُو بَكْرٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ ابْنِ الْمُسْتَبِيرِ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْفِطْرَةُ خَمْسٌ» ^(١) (أَوْ خَمْسٌ مِنَ الْفِطْرَةِ) ^(٢) (٣) الْخِتَانُ، ^(٤) وَالْأَسْنِخْدَادُ، ^(٥) وَتَقْلِيمُ الْأَظْفَارِ، ^(٦) وَتَنْفُ الْأَبْطِ، ^(٧) وَقَصُّ الشَّارِبِ. ^(٨) [أخرجه البخاري ٥٨٨٩ و ٥٨٩١ و ٦٢٩٧].

٥٠- () حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى، قَالَا: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ

ابن المسيّب.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، أَنَّهُ قَالَ: «الْفِطْرَةُ خَمْسٌ: الْإِخْتَانُ، وَالْأَسْتِحْدَادُ، وَقَصُّ الشَّارِبِ، وَتَقْلِيمُ الْأَظْفَارِ، وَتَنْفُ الْإِبْطِ».

(١) فمعناه: خمس من الفطرة كما في الرواية الأخرى عشر من الفطرة وليست منحصرة في العشر، وقد أشار ﷺ إلى عدم انحصارها فيها بقوله (من الفطرة) والله أعلم.

(٢) وأما الفطرة فقد اختلف في المراد بها هنا فقال أبو سليمان الخطابي: ذهب أكثر العلماء إلى أنها السنة، وكذا ذكره جماعة غير الخطابي قالوا: ومعناه: أنها من سنن الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم، وقيل: هي الدين، ثم إن معظم هذه الفصول ليست بواجبة عند العلماء، وفي بعضها خلاف في وجوبه كالختان والمضمضة والاستنشاق، ولا يمتنع قرن الواجب بغيره كما قال: الله تعالى: ﴿كُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثَرَ وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ والإيتاء واجب والأكل ليس بواجب والله أعلم.

(٣) هنا شك من الراوي هل قال: الأول أو الثاني؟ وقد جزم في الرواية الثانية فقال: الفطرة خمس، ثم فسر ﷺ الخمس فقال: (الختان والاستحداد وتقليم الأظفار وتنف الإبط وقص الشارب) وفي الحديث الآخر: (عشر من الفطرة: قص الشارب وإعفاء اللحية والسواك واستنشاق الماء وقص الأظفار وغسل البراجم وتنف الإبط وحلق العانة وانتقاص الماء، قال: مصعب: ونسيت العاشرة إلا أن تكون المضمضة).

(٤) فالختان: واجب عند الشافعي وكثير من العلماء وسنة عند مالك وأكثر العلماء، وهو عند الشافعي واجب على الرجال والنساء جميعاً، ثم أن الواجب في الرجل أن يقطع جميع الجلدة التي تغطي الحشفة حتى يكشف جميع الحشفة، وفي المرأة يجب قطع أدنى جزء من الجلدة التي في أعلى الفرج، والصحيح من ملهنا الذي عليه جمهور أصحابنا أن الختان جائز في حال الصغر ليس بواجب، ولنا وجه أنه يجب على الولي أن يمتن الصغير قبل بلوغه، ووجه أنه يحرم ختانه قبل عشر سنين. وإذا قلنا بالصحيح استحباب أن يمتن في اليوم السابع من ولادته، وهل يحسب يوم الولادة من السبع أم تكون سبعة سواء؟ فيه وجهان أظهرهما محسب. واختلف أصحابنا في الختن المشكل قليل يجب ختانه في فرجه بعد البلوغ، وقيل: لا يجوز حتى يتبين وهو الأظهر، وأما من له ذكران فإن كانا عاملين وجب ختانهما، وإن كان أحدهما عاملاً دون الآخر ختن العامل، وفيما يعتبر العمل به وجهان:

قوله: أحدهما: بالبول والآخر بالجماع، ولو مات إنسان غير مختون ففيه ثلاثة أوجه لأصحابنا الصحيح المشهور أنه لا يمتن صغيراً كان أو كبيراً. والثاني يمتن الكبير دون الصغير والله أعلم.

(٥) وأما الاستحداد: فهو حلق العانة صمي استحداً لاستعمال الحنيدة وهي الموسى وهو سنة والمراد به نفاقة ذلك الموضع والأفضل في الحلق، ويجوز بالقص والتف والنورة، والمراد بالعانة الشعر الذي فوق ذكر الرجل وحواليه، وكذلك الشعر الذي حولي فرج المرأة. ونقل عن أبي

العباس بن سريج أنه الشعر النابت حول حلقة الذكر، فيحصل من مجموع هذا استحباب حلق جميع ما على القبل والذبر وحولهما. وأما وقت حلقه فالمختار أنه يضبط بالحاجة وطوله فإذا طال حلق، وكذلك الضبط في قص الشارب وتنف الإبط وتقليم الأظفار. وأما حديث أنس المذكور في الكتاب (وقت لنا في قص الشارب وتقليم الأظفار وتنف الإبط وحلق العانة أن لا يترك أكثر من أربعين ليلة) فمعناه: لا يترك تركاً يتجاوز به أربعين لا أنهم وقت لهم الترك أربعين والله أعلم.

(٦) وأما تقليم الأظفار فسنة ليس بواجب وهو تفعيل من القلم وهو القطع، ويستحب أن يبدأ باليمين قبل الرجلين، فيبدأ بمصبة يده اليمنى ثم الوسطى ثم البنصر ثم الخنصر ثم الإبهام، ثم يعود إلى اليسرى فيبدأ بخنصرها ثم بينصرها إلى آخرها، ثم يعود إلى الرجلين اليمنى فيبدأ بخنصرها ويمتد بخنصر اليسرى والله أعلم.

(٧) أما تنف الإبط فسنة بالاتفاق والأفضل فيه التنف لمن قوي عليه ويحصل أيضاً بالخلق والنورة. وحكي عن يونس بن عبد الأعلى قال: دخلت على الشافعي رحمه الله وعنده المزني يعلق إبطه فقال الشافعي: علمت أن السنة التنف ولكن لا أقوى على الوجع. ويستحب أن يبدأ بالإبط الأيمن.

(٨) وأما قص الشارب: فسنة أيضاً، ويستحب أن يبدأ بالجانب الأيمن، وهو غير بين القص بفضه وبين أن يولي ذلك غيره، لحصول المقصود من غير هتك مروءة ولا حرمة بخلاف الإبط والعانة وأما حد ما يقصه فالمختار أنه يقص حتى يبدو طرف الشفة ولا غفه من أصله. وأما روايات أحفوا الشوارب فمعناها: حفوا ما طال على الشفتين والله أعلم.

٥١- (٢٥٨) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَتَيْبَةَ ابْنُ سَعِيدٍ، كِلَاهُمَا عَنْ جَعْفَرٍ.

قال يَحْيَى: أَخْبَرَنَا جَعْفَرُ ابْنِ سُلَيْمَانَ عَنْ أَبِي عِمْرَانَ الْجَوْنِيِّ.

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: قَالَ أَنَسٌ: وَقَّتْ لَنَا^(١) فِي قَصِّ الشَّارِبِ، وَتَقْلِيمِ الْأَظْفَارِ، وَتَنْفِ الْإِبْطِ، وَحَلْقِ الْعَانَةِ، أَنْ لَا تَتْرُكَ أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً^(٢).

(١) وقوله (وقت لنا) هو من الأحاديث المرفوعة مثل قوله أمرنا بكنا، وقد تقدم بيان هذا في الفصول المذكورة في أول هذا الكتاب. وقد جاء في غير صحيح مسلم: «وقت لنا رسول الله ﷺ» والله أعلم. قال القاضي عياض؟ قال: العقيلي: في حديث جعفر هذا نظره، قال: وقال أبو عمر يعني ابن عبد البر لم يروه إلا جعفر بن سليمان وليس بحجة لسوء حفظه وكثرة غلطه. قلت: وقد وثق كثير من الأئمة المتقدمين جعفر بن سليمان، ويكفي في توثيقه احتجاج مسلم به وقد تابعه غيره.

(٢) قد تقدم بيانه وأن معناه: أن لا تترك تركاً يتجاوز الأربعين.

٥٢- (٢٥٩) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا يَحْيَى (يعني

ابن سَعِيدٍ (ج).

وَحَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، حَدَّثَنَا أَبِي، جَمِيعاً عَنْ حَبِيبِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ.

هل لذلك حد؟ فمنهم من لم يحدد شيئاً في ذلك إلا أنه لا يتركها لحد الشهرة ويأخذ منها، وكره مالك طولها جداً، ومنهم من حدد بما زاد على القبضة فيزال، ومنهم من كره الأخذ منها إلا في حج أو عمرة.

قال: وأما الشارب فذهب كثير من السلف إلى استئصاله وحلقه بظاهر قوله ﷺ: «أحفوا وانكروا» وهو قول الكوفيين. وذهب كثير منهم إلى منع الحلق والاستئصال وقاله مالك، وكان يرى حلقه مثله ويلزم بأدب فاعله، وكان يكره أن يؤخذ من أصلاه، ويذهب هؤلاء إلى أن الإحفاء والجز والقص بمعنى واحد، وهو الأخذ منه حتى يبدو طرف الشفة. وذهب بعض العلماء إلى التخيير بين الأمرين. هذا آخر كلام القاضي، والمختار ترك اللحية على حالها. وأن لا يتعرض لها بتقصير شيء أصلاً، والمختار في الشارب ترك الاستئصال والاقتصار على ما يبدو به طرف الشفة والله أعلم.

٥٦- (٢٦١) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ زَكَرِيَّا بْنِ أَبِي زَائِدَةَ، عَنْ مُصْعَبِ بْنِ شَيْبَةَ، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ حَبِيبٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ.

عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «عَشْرٌ مِنَ الْفُطْرَةِ: قَصُّ الشَّارِبِ، وَإِعْفَاءُ اللَّحْيَةِ»^(١) وَالسُّوَالِكُ، وَاسْتِثْنَاءُ الْمَاءِ،^(٢) وَقَصُّ الْأَطْفَارِ، وَغَسْلُ التَّيْرَانِ،^(٣) وَتَنْفُ الْإِيطِ، وَخَلْقُ الْعَانَةِ، وَانْقِصَافُ الْمَاءِ^(٤). قَالَ زَكَرِيَّا: قَالَ مُصْعَبٌ: وَتَسِيْتُ الْعَاشِرَةَ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ الْمَضْمَضَةَ.^(٥)

زَادَ قُتَيْبَةُ: قَالَ وَكِيعٌ: انْقِصَافُ الْمَاءِ يَعْنِي الاسْتِجَابَةَ.

(١) وأما إعفاء اللحية فمعناه توفيرها وهو معنى أوفوا اللحى في الرواية الأخرى. وكان من عادة الفرس قص اللحية فهي الشرع عن ذلك وقد ذكر العلماء في اللحية عشر خصال مكروهة بعضها أشد قبحاً من بعض: إحداها: خضابها بالسواد لا لغرض الجهاد. الثانية: خضابها بالصفرة تشبيهاً بالصالحين لا لاتباع السنة. الثالثة: تبيضها بالكبريت أو غيره استعجالاً للشيخوخة لأجل الرياسة والتعظيم وإيهام أنه من المشايخ. الرابعة: نضها أو حلقها أول طلوعها إشاراً للمرودة وحسن الصورة. الخامسة: تنف الشيب. السادسة: تصفيفها طاقة فوق طاقة تصنعاً ليستحسنه النساء وغيرهن. السابعة: الزيادة فيها والتقص منها بالزيادة في شعر العنار من الصدفين أو أخذ بعض العنار في حلق الرأس وتنف جانبي العنفة وغير ذلك. الثامنة: تسريحها تصنعاً لأجل الناس. التاسعة: تركها شعثاً ملبدة إظهاراً للزهادة وقلة المبالاة بنفسه. العاشرة: النظر إلى سوادها وبيضها إعجاباً وخيلاء وغرة بالشباب وفخراً بالشيب وتطاولاً على الشباب. الحادية عشر: عقدتها وضفرتها. الثانية عشر: حلقها إلا إذا نبت للمرأة لحية فيستحب لها حلقها والله أعلم.

(٢) وأما الاستئصال: فتقدم بيان صفته واختلاف العلماء في وجوبه واستحبابه.

عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «أَحْفُوا الشَّوَارِبَ وَأَعْفُوا اللَّحْيَ»^(١) [مخرجه البخاري: ٥٨٩٢، ٥٨٩٣].

(١) قوله ﷺ: «أحفوا الشوارب وأعفوا اللحى» وفي الرواية الأخرى (وأوفوا اللحى) هو بقطع الهزة في أحفوا وأعفوا وأوفوا. وقال ابن دريد: يقال أيضاً حفا الرجل شاربته يحفوه حفوا إذا استأصل أخذ شعره، فعلى هذا تكون هزمة أحفوا هزة وصل. وقال غيره: عفوت الشعر وأعفيتُه لغتان، وقد تقدم بيان معنى إحصاء الشوارب وإعفاء اللحى. وأما أوفوا فهو بمعنى أعفوا أي: أتركوها وافية كاملة لا تقصرها. قال: ابن السكيت وغيره: يقال في جمع اللحية لحى ولحى بكسر اللام ويضمها لغتان الكسر الفصح.

٥٣- () وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ نَافِعٍ، عَنْ أَبِيهِ.

عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّهُ أَمَرَ بِإِحْفَاءِ الشَّوَارِبِ وَإِعْفَاءِ اللَّحْيَةِ.

٥٤- () حَدَّثَنَا سَهْلُ بْنُ عُمَانَ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ مَحْمُودٍ، حَدَّثَنَا نَافِعٌ.

عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «خَالِفُوا الْمُشْرِكِينَ، أَحْفُوا الشَّوَارِبَ وَأَوْفُوا اللَّحْيَ».

٥٥- (٢٦٠) حَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ إِسْحَاقَ، أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، أَخْبَرَنِي الْقَلَاءُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَعْقُوبَ، مَوْلَى الْحَرْقَةِ، عَنْ أَبِيهِ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «جُزُوا الشَّوَارِبَ وَارْخُوا»^(١) اللَّحْيَ، خَالِفُوا الْمَجُوسَ.

(١) وأما قوله ﷺ: «وارخوا» فهو أيضاً بقطع الهزة وبالحاء المعجمة ومعناه: أتركوها ولا تعرضوا لها بتغيير. وذكر القاضي عياض أنه وقع في رواية الأكثرين كما ذكرنا. وأنه وقع عند ابن ماعان أرجوا بالهميم، قيل هو بمعنى الأول وأصله أرجوا بالهمز فعلت الهزة تخفيفاً ومعناه: أخروها وأتركوها. وجاء في رواية البخاري: «وفروا اللحى» فحصل خمس روايات: أحفوا وأوفوا وأرخوا وأرجوا ووفروا، ومعناها كلها تركها على حالها، هذا هو الظاهر من الحديث الذي تقتضيه ألفاظه، وهو الذي قاله جماعة من أصحابنا وغيرهم من العلماء. وقال القاضي عياض رحمه الله تعالى: يكره حلقها وقصها وتغيرها. وأما الأخذ من طولها وعرضها فحسن، وتكره الشهرة في تعظيمها كما تكره في قصها وجزها. قال: وقد اختلف السلف

(١) أما الخراءة فبكر الخاء المعجمة وتخفيف الراء وبالد، وهي اسم هيئة الحدث. وأما نفس الحدث فيحذف التاء وبالد مع فتح الخاء وكسرها.
(٢) وقوله: (أجل) معناه: نعم وهي بتخفيف اللام، ومراد سلمان عليه السلام أنه علمنا كل ما محتاج إليه في ديننا حتى الخراءة التي ذكرت أيها القائل فإنه علمنا آدابها فنهانا فيها عن كذا وكذا والله أعلم.

(٣) وقوله: (نهانا أن نستقبل القبلة لفائط أو بول) كذا ضبطناه في مسلم لفائط باللام، وروي في غيره بفائط وروي لفائط باللام والباء وهما بمعنى وأصل لفائط المطمئن من الأرض ثم صار عبارة عن الخارج المعروف من دير الأدي. وأما النهي عن الاستقبال للقبلة بالبول واللفائط فقد اختلف العلماء فيه على مذاهب، أحدها: ملهب مالك والشافعي رحمهما الله تعالى أنه يحرم استقبال القبلة في الصحراء بالبول واللفائط ولا يحرم ذلك في البنيان، وهذا مروي عن العباس بن عبد المطلب وعبد الله بن عمر رضي الله عنهما والشعبي وإسحاق بن راهوية وأحمد بن حنبل في إحدى الروايتين رحمهم الله. والمذهب الثاني: أنه لا يجوز ذلك لا في البنيان ولا في الصحراء وهو قول أبي أيوب الأنصاري الصحابي عليه السلام وبجاهد وإبراهيم النخعي وسفيان الثوري وأبي ثور وأحمد في رواية. والمذهب الثالث: جواز ذلك في البنيان والصحراء جميعاً وهو مذهب عروة بن الزبير وربيعة شيخ مالك رضي الله عنهم وداود الظاهري. والمذهب الرابع: لا يجوز الاستقبال لا في الصحراء ولا في البنيان ويجوز الاستقبال فيها وهي إحدى الروايتين عن أبي حنيفة وأحمد رحمهما الله تعالى. واحتج المانعون مطلقاً بالأحاديث الصحيحة الواردة في النهي مطلقاً كحديث سلمان المذكور وحديث أبي أيوب وأبي هريرة وغيرهما قالوا: ولأنه إنما منع حرمة القبلة، وهذا المعنى موجود في البنيان والصحراء، ولأنه لو كان الحائل كافياً لجاز في الصحراء لأن بيتنا وبين الكعبة جبلاً وأودية وغير ذلك من أنواع الحائل، واحتج من أباح مطلقاً بحديث ابن عمر رضي الله عنهما المذكور في الكتاب أنه رأى النبي ﷺ مستقبلاً بيت المقدس مستبداً القبلة. ومحدث عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ بلغه أن أناساً يكرهون استقبال القبلة بفروجهم فقال النبي ﷺ: «أوقد فعلوها حولوا بمقعدني أي: إلى القبلة. روى أحمد بن حنبل في مسنده وابن ماجه وإسناده حسن، واحتج من أباح الاستقبال دون الاستقبال بحديث سلمان، واحتج من حرم الاستقبال والاستقبال في الصحراء، وأباحهما في البنيان بحديث ابن عمر رضي الله عنهما المذكور في الكتاب، ومحدث عائشة الذي ذكرناه. وفي حديث جابر قال: نهى رسول الله ﷺ أن نستقبل القبلة ببول فرأيت قبل أن يقبض بعام يستقبلها. روى أبو داود والترمذي وغيرهما وإسناده حسن. ومحدث مروان الأصغر قال: رأيت ابن عمر رضي الله عنهما. أتاخ راحتك مستقبل القبلة ثم جلس يبول إليها فقلت: يا أبا عبد الرحمن اليس قد نهى عن هذا؟ فقال: بلى إنما نهى عن ذلك في الفضاء فإذا كان بينك وبين القبلة شيء يستر فلا بأس. روى أبو داود وغيره. فهذه أحاديث صحيحة مصرحة بالجواز في البنيان، وحديث أبي أيوب وسلمان وأبي هريرة وغيرهم وردت بالنهي فيحمل على الصحراء ليجمع بين الأحاديث، ولا خلاف بين العلماء أنه إذا أمكن الجمع بين الأحاديث لا يصار إلى ترك بعضها، بل يجب الجمع بينها والعمل بجميعها، وقد أمكن الجمع على ما ذكرناه،

(٣) وأما غسل البراجم فسهة مستقلة ليست مختصة بالوضوء. والبراجم بفتح الباء وبالجيم جمع برجمة بضم الباء والجيم وهي عقد الأصابع ومفاصلها كلها. قال العلماء: ويلحق بالبراجم ما يجتمع من الوسخ في معاطف الأذن وهو الصمغ فيزيله بالمسح لأنه ربما أضرت كثرت بالسمع، وكذلك ما يجتمع في داخل الأنف، وكذلك جميع الوسخ الجتمع على أي: موضع كان من البدن بالعرق والغبار وغوهمما والله أعلم.

(٤) وأما انتفاص الماء فهو بالقاف والصاد المهملة، وقد فسره وكيع في الكتاب بأنه الاستجاء. وقال أبو عبيدة وغيره معناه: إنتفاص البول بسبب استعمال الماء في غسل مذاكيره. وقيل هو الانتضاح. وقد جاء في رواية الانتضاح بدل انتفاص الماء. قال: الجمهور: الانتضاح نضح الفرج بماء قليل بعد الوضوء لينفي عنه الوسواس. وقيل: هو الاستجاء بالماء. وذكر ابن الأثير أنه روى انتفاص الماء بالفاء والصاد المهملة. وقال في فصل الفاء: قيل الصواب أنه بالفاء، قال: والمراد نضحه على ذكر من قولهم لنضج الدم القليل نضجه وجمعها نضج، وهذا الذي نقله شاذ والصواب ما سبق والله أعلم.

(٥) وأما قوله: (ونسيت العاشرة إلا أن تكون المضمضة) فهذا شك منه فيها، قال القاضي عياض: ولعلها الختان المذكور مع الخمس وهو أولى والله أعلم. فهذا مختصر ما يتعلق بالفطرة، وقد أشيعت القول فيها بدلائلها وفروعها في شرح المذهب والله أعلم.

٥٦- () وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مُصْعَبِ بْنِ شَيْبَةَ، فِي هَذَا الْإِسْنَادِ، وَقُلْتُ. غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: قَالَ أَبُوهُ: وَنَسِيتُ الْعَاشِرَةَ.

١٧- باب الاستطابة^(١)

(١) وهو مشتمل على النهي عن استقبال القبلة في الصحراء بفائط أو بول، وعن الاستجاء باليمين، وعن مس الذكر باليمين، وعن التخلي في الطريق والظل، وعن الاعتصار على أقل من ثلاثة أحجار، وعن الاستجاء بالرجع والمظم، وعلى جواز الاستجاء بالماء.

٥٧- (٢٦٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ وَوَكَيْعٌ، عَنِ الْأَعْمَشِ (ح).

وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى (وَاللَّفْظُ لَهُ) أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ.

عَنْ سَلْمَانَ، قَالَ: قِيلَ لَهُ: قَدْ عَلِمَكُمْ نَيْيَكُمْ ﷺ كُلَّ شَيْءٍ، حَتَّى الْخِرَاءَةَ^(١)، قَالَ: فَقَالَ: أَجَلٌ^(٢) لَقَدْ نَهَانَا أَنْ نَسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةَ لِغَائِطٍ أَوْ بَوْلٍ^(٣)، أَوْ أَنْ نَسْتَجِجَ بِالْيَمِينِ^(٤)، أَوْ أَنْ نَسْتَجِجَ بِأَقْلٍ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ^(٥)، أَوْ أَنْ نَسْتَجِجَ بِرَجِيعٍ أَوْ بِعَظْمٍ^(٦).

إلا لعذر، فإذا استنجى بماء صبه باليمين ومسح باليسرى، وإذا استنجى بحجر فإن كان في اللبر مسح يساره، وإن كان في القبل وأمكنه وضع الحجر على الأرض أو بين قدميه بحيث يتأتى مسحه أمسك الذكر يساره ومسحه على الحجر، فإن لم يمكنه ذلك واضطر إلى حمل الحجر حمله يمينه وأمسك الذكر يساره ومسح بها ولا يترك اليمنى، هذا هو الصواب. وقال بعض أصحابنا: يأخذ الذكر يمينه والحجر يساره ومسح ويمسح ويمسك اليسرى وهذا ليس بصحيح لأنه لمس الذكر يمينه بغير ضرورة وقد نهى عنه والله أعلم.

ثم إن في النهي عن الاستنجاء باليمين تنبيهاً على إكramها وصيانتها عن الأكلار ونحوها، وسنوضح هذه القاعدة قريباً في أواخر الباب إن شاء الله تعالى والله أعلم.

(٥) قوله: (أو أن نستنجي بأقل من ثلاثة أحجار) هذا نص صريح صحيح في أن الاستيفاء ثلاث مسحات واجب لا بد منه، وهذه المسألة فيها خلاف بين العلماء، فمذهبنا أنه لا بد في الاستنجاء بالحجر من إزالة عين النجاسة واستيفاء ثلاث مسحات، فلو مسح مرة أو مرتين فزال عين النجاسة وجب مسحه ثالثة، وبهذا قال: أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهوية وأبو ثور. وقال مالك وداود: الواجب الانتقاء فإن حصل بحجر أجزاء وهو وجه لبعض أصحابنا، والمعروف من مذهبنا ما قلناه. قال أصحابنا: ولو استنجى بحجر له ثلاثة أحرف مسح بكل حرف مسحة أجزاء، لأن المراد المسحات، والأحجار الثلاثة أفضل من حجر له ثلاثة أحرف، ولو استنجى في القبل والذبر وجب ست مسحات لكل واحد ثلاث مسحات والأفضل أن يكون ستة أحجار، فإن اقتصر على حجر واحد له ستة أحرف أجزاء، وكذلك الخرق الصفيقة التي إذا مسح بها لا يصل البلل إلى الجانب الآخر يجوز أن مسح بجانبيها والله أعلم. قال أصحابنا: وإذا حصل الانتقاء بثلاثة أحجار فلا زيادة عليها، فإن لم يحصل بثلاثة وجب رابع، فإن حصل الانتقاء به لم تجب الزيادة، ولكن يستحب الإتيان بخامس فإن لم يحصل بالأربعة وجب خامس، فإن حصل به فلا زيادة، وهكذا فيما زاد متى حصل الانتقاء بوتر فلا زيادة ولا وجب الانتقاء واستحب الإتيان والله أعلم. وأما نصه ﷺ على الأحجار فقد تعلق به بعض أهل الظاهر وقالوا: الحجر متعين لا يجوز غيره. وذهب العلماء كافة من الطوائف كلها إلى أن الحجر ليس متعيناً بل تقوم الخرق والخشب وغير ذلك مقامه، وأن المعنى فيه كونه مزهلاً وهذا يحصل بغير الحجر، وإنما قال: ﷺ ثلاثة أحجار لكونها الغالب المتيسر فلا يكون له مفهوم كما في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ إِمْلَاقٍ﴾ ونظائره، ويدل على عدم تعيين الحجر نهيه ﷺ عن العظام والبعر والرجيع، ولو كان الحجر متعيناً لنهى عما سواه مطلقاً. قال أصحابنا: والذي يقوم مقام الحجر كل جامد طاهر مزهلاً للعين ليس له حرمة ولا هو جزء من حيوان، قالوا: ولا يشترط اتحاد جنسه فيجوز في القبل أحجار وفي الذبر خرق، ويجوز في أحدهما حجر مع خرقين أو مع خرق وخشبة ونحو ذلك والله أعلم.

(٦) فيه النهي عن الاستنجاء بالنجاسة، ونهى صلى الله عليه وسلم بالرجيع على جنس الجنس، فإن الرجيع هو البروث، وأما العظم فلكونه طعاماً للجن، فنهى على جميع المظومات وتلتحق به المحترمات كأجزاء

فوجب المصير إليه، وفرقوا بين الصحراء والبيان من حيث المعنى بأنه يلحقه المشقة في البيان في تكليفه ترك القبلة بخلاف الصحراء. وأما من أباح الاستنجاء فيحتج على رد مذهب بالأحاديث الصحيحة المصروفة بالنهي عن الاستقبال والاستنجاء جميعاً كحديث أبي أيوب وغيره والله أعلم.

(فرع) في مسائل تتعلق باستقبال القبلة لقضاء الحاجة على مذهب الشافعي رحمه الله.

إحسانها: المختار عند أصحابنا أنه إنما يجوز الاستقبال والاستنجاء في البيان إذا كان قريباً من سائر من جدران ونحوها من حيث يكون بينه وبينه ثلاثة أذرع فما دونها، وبشرط آخر وهو أن يكون الحائل مرتضاً بحيث يستر أسفل الإنسان وقدره بأخرة الرجل وهي نحو ثلثي ذراع فإن زاد ما بينه وبينه على ثلاثة أذرع أو قصر الحائل عن أخيرة الرجل فهو حرام كالصحراء، إلا إذا كان في بيت بني لفلان فلا حجر فيه كيف كان، قالوا: ولو كان في الصحراء وتستر بشيء على الشرط المذكور زال التحريم، فالاعتبار بوجود السائر المذكور وعلمه، فيحل في الصحراء والبيان بوجوده، ويحرم فيهما لعدمه، هذا هو الصحيح المشهور عند أصحابنا، ومن أصحابنا من اعتبر الصحراء والبيان مطلقاً، ولم يعتبر الحائل، فأباح في البيان بكل حال وحرم في الصحراء بكل حال، والصحيح الأول، وفرعوا عليه فقالوا: لا فرق بين أن يكون السائر ذابة أو جندراً أو هدة أو كتيب رمل أو جبلاً ولو أرخى ذيله في قبالة القبلة، ففي حصول الست وجهان لأصحابنا أصحهما عندهم وأشهرهما أنه سائر لحصول الحائل والله أعلم.

المسألة الثانية: حيث جوزنا الاستقبال والاستنجاء. قال: جماعة من أصحابنا: هو مكروه ولم يذكر الجمهور الكراهة، والمختار أنه لو كان عليه مشقة في تكلف التحرف عن القبلة فلا كراهة، وإن لم تكن مشقة فالأولى تجنبه للخروج من خلاف العلماء، ولا تطلق عليه الكراهة للأحاديث الصحيحة فيه.

المسألة الثالثة: يجوز الجماع مستقبل القبلة في الصحراء والبيان، هذا مذهبنا ومذهب أبي حنيفة وأحمد وداود الظاهري، واختلف فيه أصحاب مالك فجوزوه ابن القاسم وكرهه ابن حبيب والصواب الجواز، فإن التحريم إنما يثبت بالشرع ولم يرد فيه نهى والله أعلم.

المسألة الرابعة: لا يحرم استقبال بيت المقدس ولا استنباره بالبول والغائط لكن يكره.

المسألة الخامسة: إذا تجنب استقبال القبلة واستنبارها حال خروج البول والغائط ثم أراد الاستقبال أو الاستنجاء حال الاستنجاء جاز والله أعلم.

(٤) قوله: (وإن لا يستنجي باليمين) هو من أدب الاستنجاء، وقد أجمع العلماء على أنه منهي عن الاستنجاء باليمين، ثم الجماهير على أنه نهى تنزيه وأدب لا نهى تحريم. وذهب بعض أهل الظاهر إلى أنه حرام، وأشار إلى تحريمه جماعة من أصحابنا ولا تعويل على إشارتهم، قال أصحابنا: ويستحب أن لا يستعين باليد اليمنى في شيء من أمور الاستنجاء

المعجمة جمع مرحاض بكسر الميم وهو بيت المتخذ لقضاء حاجة الإنسان أي: للتغوط.

(٣) قوله: (فتتحرف عنها) بالنونين معناه: غرض على اجتنبها بالليل عنها بحسب قدرتها.

(٤) قوله: (قال نعم) هو جواب لقوله أولاً: قلت لسفيان بن عيينة سمعت الزهري يذكره عن عطاء.

٦٠- (٢٦٥) وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ الْحَسَنِ ابْنُ خِزَّاشٍ، حَدَّثَنَا عَمْرُ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ (يَعْنِي ابْنَ زُرَيْعٍ) حَدَّثَنَا رَوْحٌ، عَنْ سُهَيْلٍ، عَنِ الْقَعْقَاعِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ^(١) عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «إِذَا جَلَسَ أَحَدُكُمْ عَلَى حَاجَتِهِ، فَلَا يَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ وَلَا يَسْتَدْبِرُهَا».

(١) قال الدارقطني: هذا غير محفوظ عن سهيل، وإنما هو حديث ابن عجلان حدث به عن روح وغيره. وقال أبو الفضل حفيد أبي سعيد المروزي: الخطأ فيه من عمر بن عبد الوهاب لأنه حديث يعرف بمحمد بن عجلان عن القعقاع، وليس لسهيل في هذا الإسناد ذكر رواه أمية بن بسطام عن يزيد بن زريع على الصواب عن روح عن ابن عجلان عن القعقاع عن أبي صالح عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ بطوله. وحديث عمر بن عبد الوهاب مختصر. قلت: ومثل هذا لا يظهر قدحه فإنه عمول على أن سهيلاً وابن عجلان سمعاه جميعاً واشتهرت روايته عن ابن عجلان وقلت عن سهيل، ولم يذكره أبو داود والنسائي وابن ماجه إلا من جهة ابن عجلان، فرواه أبو داود عن ابن المبارك عن ابن عجلان عن القعقاع، والنسائي عن يحيى بن عجلان، وابن ماجه عن سفيان بن عيينة، والمغيرة بن عبد الرحمن وعبد الله بن رجاء المكي ثلاثهم عن ابن عجلان والله أعلم. وأحمد بن خرائش المذكور بالخاء المعجمة.

٦١- (٢٦٦) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ ابْنِ قَعْنَبٍ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ (يَعْنِي ابْنَ بِلَالٍ)، عَنْ يَحْيَى ابْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ ابْنِ يَحْيَى.

عَنْ أَبِي أُرَيْبٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا أَتَيْتُمُ الْغَائِطَ فَلَا تَسْتَقْبِلُوا الْقِبْلَةَ وَلَا تَسْتَدْبِرُوهَا، بَيِّتٌ وَلَا غَائِطٌ، وَلَكِنْ شَرِّقُوا أَوْ غَرِّبُوا»^(١).

قال عبد الله: وَلَقَدْ رَوَيْتُ^(٢) عَلَى ظَهْرِ يَسْتٍ، فَرَأَيْتُ^(٣) رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَاعِدًا عَلَى لَبَتَيْنِ^(٤) مُسْتَقْبِلًا بَيْتَ الْمُقَدَّسِ،^(٥) لِحَاجَتِهِ. [أخرجه البخاري ١٤٥ و ١٤٨ و ١٤٩ و ٣١٠٢].

(١) قوله: (عن حبان) هو بفتح الحاء وبالباء الموحدة.

(٢) أما رويت فكسر القاف ومعناه: صعدت هذه اللغة الفصحى

الحيوان وأوراق كتب العلم وغير ذلك. ولا فرق في التمسك بين المائع والجامد فإن استنجى بنجس لم يصح استنجاؤه ووجب عليه بعد ذلك الاستنجاء بالماء ولا يميزه الحجر لأن الموضع صار نجساً بنجاسة أجنبية، ولو استنجى بمطعم أو غيره من المحرمات الطاهرات فالأصل أنه لا يصح استنجاؤه، ولكن يميزه الحجر بعد ذلك إن لم يكن قبل النجاسة من موضعها، وقيل: إن استنجاه الأول يميزه مع المعصية والله أعلم.

٥٧- () حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ الْأَعْمَشِ وَمَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ يَزِيدٍ.

عَنْ سَلْمَانَ، قَالَ: قَالَ لَنَا الْمُشْرِكُونَ: «إِنِّي أَرَى صَاحِبَكُمْ يُعَلِّمُكُمْ، حَتَّى يُعَلِّمَكُمْ الْخِرَاءَةَ»، فَقَالَ: أَجَلٌ، إِنَّهُ نَهَانَا أَنْ يَسْتَنْجِيَ أَحَدُنَا يَمِينَهُ، أَوْ يَسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةَ، وَنَهَى عَنِ الرُّوثِ وَالْعِظَامِ، وَقَالَ: «لَا يَسْتَنْجِيَ أَحَدُكُمْ بِدُونِ ثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ».

(١) هكذا هو في الأصول وهو صحيح تقديره قال: لنا قائل للمشركين، أو أنه أراد واحداً من المشركين وجمعه لكون باقيهم يوافقونه.

٥٨- (٢٦٣) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ ابْنِ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا رَوْحُ ابْنِ عُبَادَةَ، حَدَّثَنَا زَكْرِيَّا ابْنُ إِسْحَاقَ، حَدَّثَنَا أَبُو الزُّبَيْرِ.

أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرًا يَقُولُ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَتَمَسَّحَ بِعِظَمٍ أَوْ يَغْرِ.

٥٩- (٢٦٤) وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ ابْنِ حَرْبٍ وَابْنُ ثَمِيرٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ابْنُ عُيَيْنَةَ (ح).

قال: وَحَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ يَحْيَى (وَاللَّفْظُ لَهُ) قَالَ: قُلْتُ لِسُفْيَانَ ابْنِ عُيَيْنَةَ: سَمِعْتَ الزُّهْرِيَّ يَذْكُرُ عَنْ عَطَاءِ ابْنِ يَزِيدَ اللَّيْثِيِّ.

عَنْ أَبِي أُرَيْبٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا أَتَيْتُمُ الْغَائِطَ فَلَا تَسْتَقْبِلُوا الْقِبْلَةَ وَلَا تَسْتَدْبِرُوهَا، بَيِّتٌ وَلَا غَائِطٌ، وَلَكِنْ شَرِّقُوا أَوْ غَرِّبُوا»^(١).

قال أبو أُرَيْبٍ: فَقَدِمْنَا الشَّامَ، فَوَجَدْنَا مَرَّاحِيصَ^(٢) قَدْ بَيَّتَ قِبَلَ الْقِبْلَةِ، فَتَحَرَّفَ عَنْهَا^(٣) وَتَسْتَفِيرُ^(٤) اللَّهُ؟ قَالَ: نَعَمْ.^(٥) [أخرجه البخاري ١٤٤ و ٣٩٤].

(١) قوله ﷺ: (ولكن شرقوا أو غربوا) قال العلماء: هذا خطاب لأهل المدينة ومن في معناهم بحيث إذا شرق أو غرب لا يستقبل الكعبة ولا يستدبرها.

(٢) قوله: (فوجدنا مراحيص) هو بفتح الميم والحاء المهملة والضاد

(٤) قوله ﷺ: (ولا يتنفس في الإناء) معناه: لا يتنفس في نفس الإناء، وأما التنفس ثلاثاً خارج الإناء فسنة معروفة. قال العلماء: والنهي عن التنفس في الإناء هو من طريق الأدب مخافة من تقديره وتنسبه وسقوط شيء من الفم والأنف فيه ونحو ذلك والله أعلم.

٦٤- () حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ، عَنْ هِشَامِ الدُّسْتَوَائِيِّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ.

عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمْ الْخَلَاءَ فَلَا يَمَسُّ ذَكَرَهُ يَمِينُهُ».

٦٥- () حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا الثَّقَفِيُّ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ.

عَنْ أَبِي قَتَادَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى أَنْ يَتَنَفَّسَ فِي الْإِنَاءِ، وَأَنْ يَمَسَّ ذَكَرَهُ يَمِينُهُ، وَأَنْ يَسْتَطِيبَ يَمِينُهُ.

١٩- باب التيمن في الطهور وغيره

٦٦- (٢٦٨) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّيْمِيُّ، أَخْبَرَنَا أَبُو الْأَخْوَصِ، عَنْ أَشْعَثَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مَسْرُوقٍ.

عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: إِذَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِيَجِبُ التَّيْمُنُ فِي طَهْوَرِهِ إِذَا تَطَهَّرَ، وَفِي تَرْجُلِهِ إِذَا تَرَجَّلَ، وَفِي انْتِمَالِهِ إِذَا انْتَمَلَ. (١) [إخرجه البخاري ١٦٨ و ٤٢٦ و ٥٢٨٠ و ٥٨٥٤ و ٥٩٢٦].

(١) هذه قاعدة مستمرة في الشرع، وهي إما كان من باب التكريم والتشريف، كلبس الثوب والسراويل والخف ودخول المسجد والسرائك والاحتفال وتقليم الأظفار وقص الشارب وترجيل الشعر وهو مشطه وتنف الإبط وحلق الرأس والسلام من الصلاة وغسل أعضاء الطهارة والخروج من الخلاء والأكل والشرب والمصافحة واستلام الحجر الأسود، وغير ذلك مما هو في معناه: يستحب التيامن فيه. وأما ما كان بضده كدخول الخلاء والخروج من المسجد والامتخاط والاستنجاء وخلع الثوب والسراويل والخف وما أشبه ذلك فيستحب التياسر فيه، وذلك كله بكرامة اليمين وشرفها والله أعلم.

وأجمع العلماء على أن تقديم اليمين على اليسار من اليدين والرجلين في الروضه سنة لو خالفها فاته الفضل وصح وضوءه، وقالت الشيعة: هو واجب ولا اعتداد بخلاف الشيعة.

وأعلم أن الابتداء باليسار وإن كان مجزئاً فهو مكروه نص عليه الشافعي وهو ظاهر، وقد ثبت في سنن أبي داود والترمذي وغيرهما بأسانيد حسنة عن أبي هريرة ﷺ: أن رسول الله ﷺ قال: «إِذَا لَبِستمُ أَوْ تَوَضَّأتمُ فَابْدِئُوا بِأَيْمَانِكُمْ» فهذا نص في الأمر بتقديم اليمين ومخالفة مكروهة أو محرمة، وقد انعقد إجماع العلماء على أنها ليست محرمة فوجب

المشهور، وحكى صاحب المطالع لغتين آخرتين: إحداهما بفتح القاف بغير همزة، والثانية بفتحها مع همزة والله تعالى أعلم.

(٣) وأما رؤيته فروقت اتفاقاً بغير قصد لذلك.

(٤) وأما اللبنة فمعروفة وهي بفتح اللام وكسر الباء، ويموز إسكان الباء مع فتح اللام ومع كسرها، وكذا كل ما كان على هذا الوزن أهني مفتوح الأول مكسور الثاني يوز فيه الأوجه الثلاثة ككصب، فإن كان ثانية أو ثالثة حرف حلق جاز فيه وجه رابع وهو كسر الأول والثاني كفضخ.

(٥) وأما بيت المقدس فتقدم بيان لغاته واشتقاقه في أول باب الإسراء والله أعلم.

٦٧- () حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشِيرٍ الْعَبْدِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانَ، عَنْ عَمْرِو وَاسِعِ بْنِ حَبَّانَ.

عَنْ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: رَقِيتُ عَلَى نَيْتِ أَخْتِي حَفْصَةَ، فَرَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَاعِدًا لِحَاجَتَيْهِ، مُسْتَقْبِلَ الشَّامِ، مُسْتَدْبِرَ الْقِبْلَةِ.

١٨- باب النهي عن الاستنجاء باليمين

٦٣- (٢٦٧) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ.

عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يُمَسِّكُنْ أَحَدُكُمْ ذَكَرَهُ يَمِينُهُ» (٢) وَهُوَ يُبُولُ، وَلَا يَتَمَسَّحُ مِنَ الْخَلَاءِ يَمِينُهُ، (٣) وَلَا يَتَنَفَّسُ فِي الْإِنَاءِ (٤). [إخرجه البخاري ١٥٣ و ١٥٤ و ٥٦٣٠. وسأني بعد الحديث: ٢٠٢٧].

(١) هكذا هو في الأصول التي رأيناها في الأول همام بالميم عن يحيى بن أبي كثر. وفي الثاني هشام بالشين، وأظن الأول تصحيفاً من بعض الناقليين عن مسلم، فإن البخاري والنسائي وغيرهما من الأئمة روه عن هشام الدستوائي كما رواه مسلم في الطريق الثاني، وقد أوضح ما قلته الإمام الحافظ أبو محمد خلف الواسطي فقال: رواه مسلم عن يحيى بن يحيى عن عبد الرحمن بن مهدي عن هشام، وعن يحيى بن يحيى عن وكيع عن هشام عن يحيى بن أبي كثر، فصرح الإمام خلف بأن مسلماً رواه في الطريقين عن هشام الدستوائي، فدل هذا على أن هماماً بالميم تصحيف وقع في نسخنا عن بعد مسلم والله أعلم.

(٢) أما إمساك الذكر باليمين فمكروه كراهة تنزيه لا تحريم كما تقدم في الاستنجاء، وقد قلنا هناك أنه لا يستعين باليمين في شيء من ذلك من الاستنجاء، وقد قلنا ما يتعلق بهذا الفصل.

(٣) وأما قوله ﷺ: (ولا يتمسح من الخلاء يمينه) فليس التمسيد بالخلاء للاحتراز عن البول بل هما سواء، والخلاء بالماء هو الغائط والله أعلم.

٢١- باب الاستنجاء بالماء من التبرؤ

٦٩- (٢٧٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا خَالِدُ بْنُ

عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ خَالِدِ بْنِ عَطَاءٍ، أَنَّ أَبِي مَيْمُونَةَ.

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ حَائِطًا،^(١)
وَتَبِعَهُ غُلَامٌ مَعَ مِیْضَاءَ،^(٢) هُوَ اصْغَرْنَا، فَوَضَعَهَا عِنْدَ مِذْرَبٍ،
فَقَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَاجَتَهُ، فَخَرَجَ عَلَيْنَا وَقَدْ اسْتَنْجَى
بِالْمَاءِ.^(٣) (أخرجه البخاري: ١٥٠)

(١) وأما الحائط فهو البستان.

(٢) المِیْضَاءُ بكسر الميم وبهمزة بعد الضاد المعجمة وهي الإناء الذي
يتوضأ به كالركوة والإبريق وشبههما.

(٣) وأما فقه هذه الأحاديث ففيها استحباب التباعد لفشاء الحاجة
عن الناس والاستئذان من أهين الناظرين، وفيها جواز استخدام الرجل
الفاضل بعض أصحابه في حاجته، وفيها خلعة الصالحين وأهل الفضل
والتبرؤ بذلك، وفيها جواز الاستنجاء بالماء واستحبابه ورجعانه على
الاقصر على الحجر، وقد اختلف الناس في هذه المسألة، فالذي عليه
الجمهير من السلف والخلف وأجمع عليه أهل الفتوى من أئمة الأمصار أن
الأفضل أن يجمع بين الماء والحجر، فيستعمل الحجر أولاً لتخفيف التجلية
وتقل مباشرتها يده، ثم يستعمل الماء، فإن أراد الاقتصار على أحدهما جاز
الاقتصار على أيهما شاء، سواء وجد الآخر أو لم يجده، فيجوز الاقتصار
على الحجر مع وجود الماء، ويجوز عكسه، فإن اقتصر على أحدهما فالأفضل
من الحجر، لأن الماء يطهر المحل طهارة حقيقية، وأما الحجر فلا
يطهر، وإنما يخفف التجلية، ويسبغ الصلاة مع التجلية المعفو عنها،
وبعض السلف ذهبوا إلى أن الأفضل هو الحجر، وربما أوهم كلام بعضهم
أن الماء لا يجزي. وقال ابن حبيب المالكي: لا يجزي الحجر إلا لمن عدم
الماء، وهذا خلاف ما عليه العلماء من السلف والخلف وخلاف ظواهر
السنن المتظاهرة والله أعلم.

وقد استدلل بعض العلماء بهذه الأحاديث على أن المستحب أن
يتوضأ من الأواني دون المزارع والبرك ونحوها، إذ لم ينقل ذلك عن النبي
ﷺ، وهذا الذي قاله غير مقبول ولم يوافق عليه أحد فيما نعلم. قال
القاضي عياض: هذا الذي قاله هذا القائل لا أصل له، ولم ينقل أن النبي
ﷺ وجدهما فعدل عنها إلى الأواني والله أعلم.

٧٠- (٢٧١) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ
وَعَنْدَرٌ، عَنْ شُعْبَةَ (ح).

وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى (وَاللَّفْظُ لَهُ)، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ
جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي مَيْمُونَةَ.
أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
يَدْخُلُ الْخَلَاءَ، فَأَحْمِلُ أَنَا، وَغُلَامٌ نَحْوِي، إِذَاؤَةً مِنْ مَاءٍ،

أَنْ تَكُونَ مَكْرُوعَةً. ثُمَّ أَعْلَمَ أَنَّ مِنْ أَعْضَاءِ الْوُضُوءِ مَا لَا يَسْتَحِبُّ فِيهِ
التَّيَامُنُ وَهُوَ الْأَذْنَانُ وَالْكَفَّانُ وَالْخَدَّانُ بَلْ يَطْهَرَانِ دَفْعَةً وَاحِدَةً، فَإِنْ تَعَذَّرَ
ذَلِكَ كَمَا فِي حَقِّ الْأَفْطَحِ وَنَحْوِهِ قَدِمَ الْيَمِينُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

٦٧- () وَحَدَّثَنَا حُصَيْنُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ مَعَاذٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا
شُعْبَةُ، عَنْ الْأَشْعَثِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مَسْرُوقٍ.

عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُجِيبُ التَّيْمَنَ فِي
شَأْنِهِ كُلِّهِ، فِي نَعْلَيْهِ، وَتَرْجُلَيْهِ،^(١) وَطُهُورِهِ.

(١) مكنا وقع في بعض الأصول في نعله على أفراد النعل، وفي
بعضها نعله بزيادة ياء التثنية وهما صحيحان أي: في لبس نعله أو في
لبس نعله أي: جنس النعل، ولم ير في شيء من نسخ بلادنا غير هذين
الوجهين، وذكر الحميدي والمصنف عبد الحق في كتابهما الجمع بين
الصحيحين في نعله بناءً على ما فوق ثم نون وتشديد العين، وكذا هو في
روايات البخاري وغيره وكله صحيح، ووقع في روايات البخاري فيجب
التيمن ما استطاع في شأنه كله، وذكر الحديث الخ. وفي قوله: ما استطاع
إشارة إلى شدة المحافظة على التيمن والله أعلم.

٢٠- باب النهي عن التخلي في الطرق والظلال

٦٨- (٢٦٩) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقَتِيْبَةُ وَابْنُ حُجْرٍ،
جَمِيعاً عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَعْفَرٍ.

قال ابن أيوب: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، أَخْبَرَنِي الْعَلَاءُ، عَنْ أَبِيهِ.
عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «اتَّقُوا اللَّعَّانَيْنِ». ^(١)
قَالُوا: وَمَا اللَّعَّانَانِ؟ قَالَ: «الَّذِي يَتَخَلَّى فِي
طَرِيقِ النَّاسِ»^(٢) أَوْ فِي ظِلِّهِمْ.

(١) أما اللعانان فكنا وقع في مسلم، ووقع في رواية أبي داود: «اتَّقُوا
اللاعنين» والروايتان صحيحتان. قال: الإمام أبو سليمان الخطابي: المراد
باللاعنين الأمرين الجالين للعلن، الحاملين الناس عليه والداعين إليه، وذلك
أن من فعلهما شتم ولعن يعني عادة الناس لعنه، فلما صاروا سبباً لذلك
أضيف اللعن إليهما، قال: وقد يكون اللاعن بمعنى الملعون والملاعن
مواضع اللعن، قلت: فعلى هذا يكون التقدير: اتَّقُوا الأمرين الملعونين
فاعلم، وهذا على رواية أبي داود. وأما رواية مسلم فمعناها- والله
أعلم-: اتَّقُوا فعل اللعانين أي: صاحبي اللعن وهما اللعان يلعنهما الناس
في العادة والله أعلم. قال: الخطابي وغيره من العلماء: المراد بالظلال هنا
مستظل الناس الذي اغتفوه مقيلاً ومناخاً ينزلونه ويقعدون فيه، وليس كل
ظل يحرم القعود تحته، فقد قعد النبي ﷺ تحت حايش النخل لحاجته وله
ظل بلا شك والله أعلم.

(٢) ولما قوله ﷺ: «الذي يتخلى في طريق الناس» فمعناه يتسوط في
موضع يمر به الناس، وما نهى عنه في الظل والطريق لما فيه من إيذاء
المسلمين بتنجيس من يمر به وتنته واستغثاره والله أعلم.

وَعَزَّةٌ^(١) قَيْسْتَجِي بِالْمَاءِ. (أخرجه البخاري ١٥٠ و ١٥١ و ١٥٢ و ٥٠٠).

(١) ولما العزة ففتح العين والزاي وهي عصا طويلة في أسفلها زج ويقال: رمح قصير، ولما كان يستصحبها النبي ﷺ لأنه كان إذا توضأ صلى فيحتاج إلى نصيبها بين يديه لتكون حائلاً يصلي إليه.

٧١- () وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَابْنُ كُرَيْبٍ (وَاللَّفْظُ لِزُهَيْرٍ)، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ (يَعْنِي ابْنَ عَلِيٍّ)، حَدَّثَنِي رَوْحُ بْنُ الْقَاسِمِ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي مَيْمُونَةَ.

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَتَبَرَّجُ^(١) لِحَاجَتِهِ، فَأَتِيَهُ بِالْمَاءِ، فَيَتَغَسَّلُ بِهِ.^(٢) (أخرجه البخاري ٢١٧).

(١) وأما قوله (يتبرج) فمعناه يأتي البراز بفتح الباء وهو المكان الواسع الظاهر من الأرض ليدخلوا حاجته ويستتر ويعد عن عين الناظرين.

(٢) وأما قوله: (يفتسل به) فمعناه يستنجي به ويفسل محل الاستنجاء والله أعلم.

٢٢- باب المسح على الخفين^(١)

(١) أجمع من يعتد به في الإجماع على جواز المسح على الخفين في السفر والحضر سواء كان لحاجة أو لغبرها، حتى يجوز للمرأة الملازمة بينها والزمن الذي لا يمضي، وإنما أنكرته الشيعة والخوارج ولا يعتد بخلافهم. وقد روي عن مالك رحمه الله تعالى روايات فيه والمشهور من مذهبه كمنهيب الجماهير، وقد روي المسح على الخفين خلافاً لا يحصون من الصحابة. قال: الحسن البصري رحمه الله تعالى: حدثني سبعون من أصحاب رسول الله ﷺ أن رسول الله ﷺ كان مسح على الخفين، وقد بينت أسماء جماعات كثيرين من الصحابة الذين روه في شرح المهذب، وقد ذكرت فيه جملاً نفيسة عما يتعلق بذلك وبالله التوفيق. واختلف العلماء في أن المسح على الخفين أفضل أم غسل الرجلين؟ فذهب أصحابنا إلى أن الغسل أفضل لكونه الأصل، وذهب إليه جماعات من الصحابة منهم عمر بن الخطاب وابنه عبد الله وأبو أيوب الأنصاري رضي الله عنهم وذهب جماعات من التابعين إلى أن المسح أفضل، وذهب إليه الشعبي والحكم وحامد، وعن أحمد روايتان أصحهما المسح أفضل والثانية مما سواه، واختاره ابن المنذر والله أعلم.

٧٣- (٢٧٣) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ، أَخْبَرَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ شَقِيقٍ.

عَنْ حُذَيْفَةَ، قَالَ: كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، فَأَتَنَّهُ إِلَى سَبَاطِ^(١) قَوْمٍ، فَبَالَ قَائِلًا،^(٢) فَتَحَيْتُ. فَقَالَ: «أَفَنَّهُ». فَذَنُوتُ حَتَّى قُمْتُ عِنْدَ عَقِيَّتِهِ،^(٣) فَتَوَضَّأْتُ، فَمَسَحَ عَلَى خَفِيَّيْهِ.^(٤) (أخرجه البخاري ٢٢٤).

(١) أما السباطة فبضم السين المهملة وتخفيف الباء الموحدة وهي ملقى القمامة والتراب ونحوهما تكون بفناء الدور مرفقاً لأهلها، قال الخطابي: ويكون ذلك في الغالب سهلاً مثلاً يخذ فيه البول ولا يرتد على البائل.

(٢) وأما سبب بوله ﷺ قائماً فذكر العلماء فيه أوجه حكاهما الخطابي والبيهقي وغيرهما من الأئمة أحدها: قال وهو مروي عن الشافعي: أن العرب كانت تستنفي لوجع الصلب بالبول قائماً، قال: فترى أنه كان به ﷺ رجوع الصلب إذ ذاك. والثاني أن سببه ما روي في رواية ضعيفة رواها البيهقي وغيره أنه ﷺ بال قائماً لعله بمأبضه، والمأبض بهمزة ساكنة بعد الميم ثم باء موحدة وهو باطن الركبة. والثالث أنه لم يجد مكاناً للقعود فاضطر إلى القيام لكون الطرف الذي من السباطة كان عالياً مرتفعاً. وذكر الإمام أبو عبد الله اللازري والقاضي عياض رحمهما الله تعالى وجهاً

(١) أجمع من يعتد به في الإجماع على جواز المسح على الخفين في السفر والحضر سواء كان لحاجة أو لغبرها، حتى يجوز للمرأة الملازمة بينها والزمن الذي لا يمضي، وإنما أنكرته الشيعة والخوارج ولا يعتد بخلافهم. وقد روي عن مالك رحمه الله تعالى روايات فيه والمشهور من مذهبه كمنهيب الجماهير، وقد روي المسح على الخفين خلافاً لا يحصون من الصحابة. قال: الحسن البصري رحمه الله تعالى: حدثني سبعون من أصحاب رسول الله ﷺ أن رسول الله ﷺ كان مسح على الخفين، وقد بينت أسماء جماعات كثيرين من الصحابة الذين روه في شرح المهذب، وقد ذكرت فيه جملاً نفيسة عما يتعلق بذلك وبالله التوفيق. واختلف العلماء في أن المسح على الخفين أفضل أم غسل الرجلين؟ فذهب أصحابنا إلى أن الغسل أفضل لكونه الأصل، وذهب إليه جماعات من الصحابة منهم عمر بن الخطاب وابنه عبد الله وأبو أيوب الأنصاري رضي الله عنهم وذهب جماعات من التابعين إلى أن المسح أفضل، وذهب إليه الشعبي والحكم وحامد، وعن أحمد روايتان أصحهما المسح أفضل والثانية مما سواه، واختاره ابن المنذر والله أعلم.

٧٢- (٢٧٢) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ، أَخْبَرَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ شَقِيقٍ.

عَنْ حُذَيْفَةَ، قَالَ: كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، فَأَتَنَّهُ إِلَى سَبَاطِ^(١) قَوْمٍ، فَبَالَ قَائِلًا،^(٢) فَتَحَيْتُ. فَقَالَ: «أَفَنَّهُ». فَذَنُوتُ حَتَّى قُمْتُ عِنْدَ عَقِيَّتِهِ،^(٣) فَتَوَضَّأْتُ، فَمَسَحَ عَلَى خَفِيَّيْهِ.^(٤) (أخرجه البخاري ٢٢٤).

رابعاً وهو أنه يال قائماً لكونها حالة يؤمن فيها خروج الحدث من السبيل الآخر في الغالب بخلاف حالة القعود، ولذلك قال: عمر: البول قائماً أحسن للدير ويحوز وجه خلس أنه ﷺ فعله للجواز في هذه المرة وكانت عادته المستمرة ببول قاعداً، ويدل عليه حديث عائشة رضي الله عنها قالت: «من حدثكم أن النبي ﷺ كان يبول قائماً فلا تصدقوا ما كان يبول إلا قاعداً» رواه أحمد بن حنبل والترمذي والنسائي وآخرون وإسناده جيد والله أعلم.

وقد روي في النهي عن البول قائماً أحاديث لا تثبت، ولكن حديث عائشة هذا ثابت فلهذا قال العلماء: يكره البول قائماً إلا لعذر وهي كرامة تنزيه لا تحريم. قال ابن المنذر في الإشراف: اختلفوا في البول قائماً فثبت عن عمر بن الخطاب ﷺ وزيد بن ثابت وابن عمر وسهل بن سعد أنهم بالوا قياماً، قال: وروي ذلك عن أنس وعلي وأبي هريرة رضي الله عنهم، وفعل ذلك ابن سيرين وعروة بن الزبير، وكرهه ابن مسعود والشعبي وإبراهيم بن سعد، وكان إبراهيم بن سعد لا يميز شهادة من بال قائماً. وفيه قول ثالث أنه إن كان في مكان يتطير إليه من البول شيء فهو مكروه فإن كان لا يتطير فلا بأس به وهذا قول مالك. قال ابن المنذر: البول جالساً أحب إلي وقائماً مباح، وكل ذلك ثابت عن رسول الله ﷺ، هذا كلام ابن المنذر والله أعلم.

وأما بوله ﷺ في سبابة قوم فيحتمل أوجهها أظهرها: أنهم كانوا يؤثرون ذلك ولا يكرهونه بل يفرحون به، ومن كان هذا حاله جاز البول في أرضه والأكل من طعامه، ونظائر هذا في السنة أكثر من أن تحصى، وقد أشرنا إلى هذه القاعدة في كتاب الإيمان في حديث أبي هريرة ﷺ قال: احتضرت كما يحتضر الثعلب. والوجه الثاني أنها لم تكن مختصة بهم بل كانت بفناء دورهم للناس كلهم فاضيف إليهم لقربها منهم. والثالث أن يكونوا أذنوا لمن أراد قضاء الحاجة إما بصريح الإذن وإما بما في معناه والله أعلم.

وأما بوله ﷺ في السبابة التي يقرب الدور مع أن المعروف من عادته ﷺ التباعد في المذهب فقد ذكر القاضي عياض ﷺ أن سببه أنه ﷺ كان من الشغل بأمر المسلمين والنظر في مصالحهم بالحل المعروف، فلعله طال عليه مجلس حتى حفزه البول فلم يتمكن التباعد ولو أبعد لتضرر وارتداد السبابة لدمتها وأقام حذيفة بقربه ليستره عن الناس، وهذا الذي قاله القاضي حسن ظاهر والله أعلم.

(٣) وأما قوله: (فتنحت فقال: ادنه فلنوت حتى فمت عند عقيه) قال العلماء: إنما استنداه ﷺ ليستتر به عن أعين الناس وغيرهم من الناظرين لكونها حالة يستخفى بها ويستحي منها في العادة، وكانت الحاجة التي يقضيها بولاً من قيام يؤمن معها خروج الحدث الآخر والرائحة الكريهة فلهذا استنداه. وجاء في الحديث الآخر «لما أراد قضاء الحاجة قال: تنح لكونه كان يقضيها قاعداً ويحتاج إلى الخشيتين جميعاً فتحصل الرائحة الكريهة وما يتبعها»، ولهذا قال: بعض العلماء في هذا الحديث: من السنة القرب من البائل إذا كان قائماً فإذا كان قاعداً فالسنة الإبعاد عنه والله تعالى أعلم.

(٤) وأعلم أن هذا الحديث مشتمل على أنواع من الفوائد تقدم بسط أكثرها فيما ذكرناه ونشير إليها هنا مختصرة، ففيه إثبات المسح على الخفين، وفيه جواز المسح في الخضر، وفيه جواز البول قائماً، وجواز قرب الإنسان من البائل، وفيه جواز طلب البائل من صاحبه الذي يدل عليه القرب منه ليستره، وفيه استحباب الستر، وفيه جواز البول بقرب الديار، وفيه غير ذلك والله أعلم.

٧٤- () حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، قَالَ:

كَانَ أَبُو مُوسَى يَشْدُو فِي الْبَوْلِ، وَيَبُولُ فِي قَارُورَةٍ وَيَقُولُ: إِنَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَانَ إِذَا أَصَابَ جِلْدَ أَحَدِهِمْ بَوْلٌ قَرَضَهُ بِالْمَقَارِضِ.

فَقَالَ حَذِيفَةُ: لَوِ دِدْتُ أَنْ صَاحِبَكُمْ لَا يَشْدُو هَذَا التَّشْدِيدَ، فَلَقَدْ رَأَيْتُنِي أَنَا وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ تَتَمَاشَى، فَأَتَى سَبَاطَةَ خَلْفَ حَائِطٍ، فَقَامَ كَمَا يَقُومُ أَحَدُكُمْ، قَبَالَ، فَانْتَبَذْتُ مِنْهُ، فَأَشَارَ إِلَيَّ فَنَجَحْتُ، فَقُمْتُ عِنْدَ عَقِيهِ حَتَّى فَرَّغَ. (١) (أخرجه البخاري ٢٢٥ و ٢١٧١ و ٢٢٦٦).

(١) قوله: (فقال حذيفة لوددت أن صاحبكم لا يشدو هذا التشديد) فلقد رأيتني أنا ورسول الله ﷺ تتماشى فأتى سبابة خلف حائط فقام كما يقوم أحدكم (قال) الخ، مقصود حذيفة أن هذا التشديد خلاف السنة، فإن النبي ﷺ بال قائماً، ولا شك في كون القام معرضاً للرشيش، ولم يلتفت النبي ﷺ إلى هذا الاحتمال ولم يتكلف البول في قارورة كما فعل أبو موسى ﷺ والله أعلم.

٧٥- (٢٧٤) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ (ح) ..

وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ ابْنُ الْمُهَاجِرِ، أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ يَحْيَى ابْنِ سَعِيدٍ، عَنْ سَعْدِ ابْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ نَافِعِ ابْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ عُرْوَةَ ابْنِ الْمُؤَيَّرَةِ.

عَنْ أَبِيهِ الْمُغِيرَةَ ابْنِ شُعْبَةَ، (٢) عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، أَنَّهُ خَرَجَ لِحَاجَتِهِ، فَاتَّبَعَهُ الْمُغِيرَةُ (٣) بِإِدَاوَةٍ فِيهَا مَاءٌ، فَصَبَّ عَلَيْهِ حِينَ فَرَّغَ مِنْ حَاجَتِهِ، (٤) فَتَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى الْخُفَّيْنِ.

وَفِي رِوَايَةٍ ابْنِ رُمُحٍ (مَكَانَ حِينَ، حَتَّى) (٥) (أخرجه البخاري: ٤٤٤٢، ٢٠٣، ١٨٢. وسنأتي بعد الحديث: ٤٤٢١).

(١) هذا الإسناد فيه أربعة تابعيون يروي بعضهم عن بعض وهم: يحيى بن سعيد وهو الأنصاري وسعد ونافع وعروة، وقد تقدم أن ميم المغيرة تضم وتكسر والله أعلم.

قوله: (عن عروة بن المغيرة عن أبيه المغيرة بن شعبة عن رسول الله ﷺ أنه خرج لحاجته فاتبعه المغيرة بإداوة فيها ماء فصب عليه حين فرغ من

فَتَوَضَّأَ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ، ثُمَّ مَسَحَ عَلَى خَفَيْهِ ثُمَّ صَلَّى. وإعرجه البخاري ٣١٣ و ٣٨٨ و ٢٩١٨ و ٥٧٩٨.

٧٨- () وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ، جَمِيعاً عَنْ عِيسَى بْنِ يُونُسَ.

قال إسحاق: أَخْبَرَنَا عِيسَى، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ مُسْلِمٍ، عَنْ مَسْرُوقٍ.

عَنِ الْمُفِيرَةِ ابْنِ شُعْبَةَ، قَالَ: خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِيَقْضِيَ حَاجَتَهُ، فَلَمَّا رَجَعَ تَلَقَّيْتُهُ بِالْإِذَاوَةِ، فَصَبَّيْتُ عَلَيْهِ فَعَسَلٌ يَدْبُو، ثُمَّ عَسَلٌ وَجْهَهُ، ثُمَّ دَعَبْتُ لِيَغْسِلَ ذِرَاعَيْهِ فَضَاقَتْ الْجَبَّةُ فَأَخْرَجَهُمَا مِنْ تَحْتِ الْجَبَّةِ،^(١) فَغَسَلَهُمَا، وَمَسَحَ رَأْسَهُ وَمَسَحَ عَلَى خَفَيْهِ، ثُمَّ صَلَّى بِنَا.

(١) قوله: (فأخرجهما من تحت الجبة) فيه جواز مثل هذا للحاجة وفي الخلوة، وأما بين الناس فينبغي أن لا يفعل لغير حاجة لأن فيه إخلالاً بالروء.

٧٩- () حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ابْنُ ثَمِيرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا زَكْرِيَّا، عَنْ عَامِرٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي حُرُوقُ ابْنِ الْمُفِيرَةِ.

عَنْ أَبِيهِ،^(١) قَالَ: كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ ذَاتَ لَيْلَةٍ فِي مَسِيرٍ، فَقَالَ لِي: «أَمَعَكَ مَاءٌ؟». قُلْتُ: نَعَمْ، فَتَزَلَّ عَنْ رَاحِلَتِي، فَمَشَى حَتَّى تَوَارَى فِي سَوَادِ اللَّيْلِ، ثُمَّ جَاءَ فَأَفْرَعْتُ عَلَيْهِ مِنْ الْإِذَاوَةِ، فَغَسَلْتُ وَجْهَهُ، وَعَلَيْهِ جَبَّةٌ مِنْ صُوفٍ، فَلَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يُخْرِجَ ذِرَاعَيْهِ مِنْهَا، حَتَّى أَخْرَجَهُمَا مِنْ أَسْفَلِ الْجَبَّةِ، فَغَسَلَ ذِرَاعَيْهِ، وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ، ثُمَّ أَهْوَيْتُ لِأَنْزِعَ خَفَيْهِ، فَقَالَ: «دَعْهُمَا، فَإِنِّي أَدْخَلْتُهُمَا طَاهِرَتَيْنِ»^(٢) وَمَسَحَ عَلَيْهِمَا. وإعرجه البخاري ٢٠٦ و ٥٧٩٩.

(١) هذا الإسناد كله كوفيون.

(٢) قوله ﷺ: (فإنني أدخلتهما طاهرتين) فيه دليل على أن المسح على الخفين لا يجوز إلا إذا لبسهما على طهارة كاملة بأن يفرغ من الوضوء بكماله ثم يلبسهما، لأن حقيقة إدخالهما طاهرتين أن تكون كل واحدة منهما أدخلت وهي طاهرة، وقد اختلف العلماء في هذه المسألة، فمنعنا أنه يشترط لبسهما على طهارة كاملة حتى لو غسل رجله اليمنى ثم لبس خفها وغسل اليسرى ثم لبس خفها لم يصح لبس اليمنى فلا بد من نزعهما وإعادة لبسها، ولا يحتاج إلى نزع اليسرى لكونها البست بعد كمال الطهارة، وشذ بعض أصحابنا فأوجب نزع اليسرى أيضاً، وهذا الذي ذكرناه من اشتراط الطهارة في اللبس هو مذهب مالك وأحمد وإسحاق، وقال أبو حنيفة وسفيان الثوري ويحيى بن آدم والمزني وأبو ثور وداود: يجوز اللبس على حدث ثم يكمل طهارته والله أعلم.

حاجته فتوضأ ومسح على الخفين) وفي رواية: (حتى) مكان (حين)

(٢) أما قوله: (فاتبعه المنيرة) فهو من كلام عروة عن أبيه وهذا كثير يقع مثله في الحديث فنقل الراوي عن المروي عنه لفظه عن نفسه بلفظ النية. وأما الإداوة فهي الركوة والمطهرة والميضأة بمعنى مقارب وهو إثناء الوضوء.

(٣) وأما قوله: (فصب عليه حين فرغ من حاجته) فمعناه: بعد انفصاله من موضع قضاء حاجته وانتقاله إلى موضع آخر فصب عليه في وضوءه. وأما رواية «حتى فرغ» فلعل معناها فصب عليه في وضوءه حتى فرغ من الوضوء فيكون المراد بالحاجة الوضوء. وقد جاء في الرواية الأخرى مبيناً أن صبه عليه كان بعد رجوعه من قضاء الحاجة والله أعلم.

(٤) وفي هذا الحديث دليل على جواز الاستعانة في الوضوء، وقد ثبت أيضاً في حديث أسامة بن زيد ﷺ أنه صب على رسول الله ﷺ في وضوءه حين انصرف من عرفة، وقد جاء في أحاديث ليست بثابتة النهي عن الاستعانة، قال أصحابنا: الاستعانة ثلاثة أقسام: أحدها: أن يستعين بغيره في إحضار الماء فلا كرامة فيه ولا نقص. والثاني: أن يستعين به في غسل الأعضاء ويأشتر الأجنبي بنفسه غسل الأعضاء فهذا مكروه إلا لحاجة. والثالث: أن يصب عليه فهذا الأولى تركه، وهل يسمى مكروهاً؟ فيه وجهان: قال: أصحابنا وغيرهم: وإذا صب عليه وقف الصاب على يسار المتوضئ والله أعلم.

٧٥- () وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ، قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى ابْنَ سَعِيدٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

وَقَالَ: فَغَسَلْتُ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ ثُمَّ مَسَحَ عَلَى الْخَفَيْنِ.

٧٦- () وَحَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ يَحْيَى التُّمَيْمِيُّ، أَخْبَرَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ، عَنْ أَثْنَعَتٍ، عَنْ الْأَسْوَدِ ابْنِ جِلَالٍ.

عَنِ الْمُفِيرَةِ ابْنِ شُعْبَةَ، قَالَ: بَيْنَا أَنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ لَيْلَةٍ، إِذْ نَزَلَ فَقَضَى حَاجَتَهُ، ثُمَّ جَاءَ فَصَبَّيْتُ عَلَيْهِ مِنْ إِذَاوَةٍ كَأَنَّ مَعِي، فَتَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى خَفَيْهِ.

٧٧- () وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ.

قال: أَبُو بَكْرٍ حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ مُسْلِمٍ، عَنْ مَسْرُوقٍ.

عَنِ الْمُفِيرَةِ ابْنِ شُعْبَةَ، قَالَ: كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي مَسِيرٍ، فَقَالَ: «يَا مُفِيرَةُ خُذِي الْإِذَاوَةَ». فَأَخَذْتُهَا، ثُمَّ خَرَجْتُ مَعَهُ، فَأَنْطَلَقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى تَوَارَى عَنِّي، فَقَضَى حَاجَتَهُ، ثُمَّ جَاءَ وَعَلَيْهِ جَبَّةٌ شَامِيَةٌ صَبِيغَةُ الْكُمَيْنِ، فَلَعَبْتُ يُخْرِجُ يَدَهُ مِنْ كُمَيْهَا فَضَاقَتْ عَلَيْهِ، فَأَخْرَجَ يَدَهُ مِنْ أَسْفَلِهَا، فَصَبَّيْتُ عَلَيْهِ

الأخر وحمة وعروة ابنان للمغيرة والحديث مروي عنهما جميعاً، لكن رواية بكر بن عبد الله بن المزني إنما هي عن حمزة بن المغيرة وعن بن المغيرة غير مسمى ولا يقول بكر عروة ومن قال: عروة عنه فقد وهم، وكذلك اختلف عن بكر فرواه معتبر في أحد الوجهين عنه عن بكر عن الحسن عن ابن المغيرة، وكذا رواه يحيى بن سعيد عن التيمي وقد ذكر هذا مسلم، وقال غيرهم عن بكر عن المغيرة قال الدارقطني: وهو وهم، هذا آخر كلام القاضي عياض والله أعلم.

(٢) قوله: (فأنت مبطورة) قد تقدم قريباً أن فيها لغتين: فتح الميم وكسرها وأنها الإناء الذي يتطهر منه.

(٣) هو بفتح الياء وكسر السين أي: يكشف والله أعلم.

(٤) قوله: (مسح بनावيته وعلى العمامة) هذا مما احتج به أصحابنا على أن مسح بعض الرأس يكفي ولا يشترط الجميع، لأنه لو وجب الجميع لما اكتفى بالعمامة عن الباقي، فإن الجمع بين الأصل والبدل في عضو واحد لا يجوز كما لو مسح على خف واحد وغسل الرجل الأخرى، وأما التميم بالعمامة فهو عند الشافعي وجماعة على الاستحباب لتكون الطهارة على جميع الرأس، ولا فرق بين أن يكون لبس العمامة على طهر أو على حدث، وكذا لو كان على رأسه قلنسوة ولم يزعها مسح بनावيته، ويستحب أن يتم على القلنسوة كالعمامة، ولو اقتصر على العمامة ولم يمسح شيئاً من الرأس لم يجزه ذلك عندنا بلا خلاف، وهو مذنب مالك وأبي حنيفة وأكثر العلماء ورحمهم الله تعالى، وذهب أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى إلى جواز الاقتصار وواقفه عليه جماعة من السلف والله أعلم، والناصية هي مقدم الرأس.

(٥) وأما قوله: (فركنا الركعة التي سبقتا) فكنا ضبطناه وكذا هو في الأصول بفتح السين والياء والقاف ويعدها مثناة من فوق ساكنة أي: وجدت قبل حضورنا والله أعلم.

(٦) أعلم أن هذا الحديث فيه فوائد كثيرة، منها جواز اقتداء الفاضل بالفضل، وجواز صلاة النبي ﷺ خلف بعض أمته. ومنها: أن الأفضل تقديم الصلاة في أول الوقت فإنهم فعلوها أول الوقت ولم يتظفروا النبي ﷺ. ومنها أن الإمام إذا تأخر عن أول الوقت استحباب للجماعة أن يقدموا أحدهم فيصلي بهم إذا وقفوا بحسن خلق الإمام وأنه لا يتأذى من ذلك ولا يترتب عليه فتنة، فاما إذا لم يأمروا آذاه فإنهم يصلون في أول الوقت فرادى، ثم إن أدركوا الجماعة بعد ذلك استحباب لهم إعادتها معهم. ومنها أن من سبقه الإمام ببعض الصلاة أتى بما أدرك فإذا سلم الإمام أتى به بقي عليه ولا يسقط ذلك عنه بخلاف قراءة الفاتحة فإنها تسقط عن المسرو إذا أدرك الإمام راكمًا. ومنها اتباع المسبوق للإمام في فعله في ركوعه وسجوده وجلوسته وإن لم يكن ذلك موضع فعله للمأموم. ومنها أن المسبوق إنما يبارق الإمام بعد سلام الإمام والله أعلم.

٨٢- () حَدَّثَنَا أُمَيَّةُ بْنُ بَسْطَامٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى، قَالَا: حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: حَدَّثَنِي بَكْرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ ابْنِ الْمُغِيرَةِ.

٨٠- () وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ، حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ أَبِي زَائِدَةَ، عَنْ الشَّعْبِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ ابْنِ الْمُغِيرَةِ.

عَنْ أَبِيهِ، أَنَّهُ وَضَا النِّيَّ ﷺ، فَتَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى خَفَيْهِ، فَقَالَ لَهُ: فَقَالَ: «إِنِّي أَدْخَلْتُهُمَا طَاهِرَيْنِ».

(١) قال الحافظ أبو علي النيسابوري: هكذا روي لنا عن مسلم إسناده هذا الحديث عن عمر بن أبي زائدة من جميع الطرق ليس بينه وبين الشعبي أحد، وذكر أبو مسعود أن مسلم بن الحجاج أخرجه عن ابن حاتم عن إسحاق عن عمر بن أبي زائدة عن عبد الله بن أبي السفر عن الشعبي، وهكذا قال: أبو بكر الجورقي في كتابه الكبير وذكر البخاري في تاريخه أن عمر بن أبي زائدة قد سمع من الشعبي، وأنه كان يعض ابن أبي السفر وذكرنا إلى الشعبي يسألناه، هذا آخر كلام أبي علي، قلت: وقد ذكر الحافظ أبو محمد خلف الواسطي في أطرافه أن مسلماً رواه عن ابن حاتم عن إسحاق عن عمر بن أبي زائدة عن الشعبي كما هو في الأصول ولم يذكر ابن أبي السفر والله أعلم.

٢٣- باب المنح على الناصية والعمامة

٨١- () وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ابْنُ بَزِيْعٍ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ (بِعْنِي ابْنُ زُرَيْعٍ)، حَدَّثَنَا حُمَيْدُ الطَّوِيلُ، حَدَّثَنَا بَكْرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْمُزَنِيُّ، عَنْ عُرْوَةَ ابْنِ الْمُغِيرَةِ ابْنِ شُعْبَةَ.

عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: تَخَلَّفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَتَخَلَّفَتْ مَعَهُ، فَلَمَّا قَضَى حَاجَتَهُ قَالَ: «أَمَعَكَ مَاءٌ؟» فَأَتَيْتُهُ بِمِطْهَرَةٍ،^(١) فَغَسَلَ كَفَيْهِ وَوَجْهَهُ، ثُمَّ ذَهَبَ بِخَيْرِ^(٢) عَنْ ذِرَاعَيْهِ فَضَاقَ كُمُ الْجُبَّةِ، فَأَخْرَجَ يَدَهُ مِنْ تَحْتِ الْجُبَّةِ، وَأَلْقَى الْجُبَّةَ عَلَى مَنْكِبَيْهِ، وَغَسَلَ ذِرَاعَيْهِ، وَمَسَحَ بِنَاصِيَتِهِ وَعَلَى الْعِمَامَةِ^(٣) وَعَلَى خَفَيْهِ، ثُمَّ رَكِبَ وَرَكِبْتُ، فَأَتَيْنَاهُ إِلَى الْقَوْمِ وَقَدْ قَامُوا فِي الصَّلَاةِ، يُصَلِّي بِهِنَّ عَبْدُ الرَّحْمَنِ ابْنُ عَرْفَرٍ وَقَدْ رَكَعَ بِهِمْ رَكْعَةً، فَلَمَّا أَحْسَنَ بِالنَّبِيِّ ﷺ ذَهَبَ يَتَأَخَّرُ، فَأَوْمَأَ إِلَيْهِ، فَصَلَّى بِهِمْ، فَلَمَّا سَلَّمَ قَامَ النَّبِيُّ ﷺ وَقُمْتُ، فَرَكَعْنَا الرُّكْعَةَ الَّتِي مَسَبَقْتَنَا.^(٤) (١) وأخرجه البخاري: ١٨٢، ٢٠٣، ٤٣٦٣، ٤٤٢١.

(١) قوله: (وحدثني محمد بن عبد الله بن بزيع قال: حدثنا يزيد يعني ابن زريع قال: حدثنا حميد الطويل قال: حدثنا بكر بن عبد الله المزني عن عروة بن المغيرة بن شعبة عن أبيه قال: الحافظ أبو علي النساني: قال: أبو مسعود الدمشقي) هكذا يقول مسلم في حديث ابن زريع عن يزيد بن زريع عن عروة بن المغيرة، وخالفه الناس فقالوا فيه حمزة بن المغيرة بدل عروة، وأما أبو الحسن الدارقطني فنسب الوهم فيه إلى محمد بن عبد الله بزيع لا إلى مسلم، هذا آخر كلام النساني. قال القاضي عياض: حمزة بن المغيرة هو الصحيح عندهم في هذا الحديث، وإنما عروة بن المغيرة في الأحاديث

عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَسَحَ عَلَى الْخَفَيْنِ، وَمُقَدِّمُ رَأْسِهِ، وَعَلَى جَمَافَتِهِ.

٨٢- () وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى، حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ بَكْرِ بْنِ الْحَسَنِ، عَنْ ابْنِ الْمُغِيرَةِ، عَنْ أَبِيهِ،^(١) عَنْ النَّبِيِّ ﷺ بِوَحْدِهِ.

(١) قوله: (حدثنا المعتمر عن أبيه عن بكر عن الحسن عن ابن المغيرة عن أبيه) هذا الإسناد فيه أربعة تابعون يروي بعضهم عن بعض وهم: أبو المعتمر سليمان بن طرخان ويكر بن عبد الله والحسن البصري وابن المغيرة واسمه حمزة كما تقدم، وهؤلاء التابعون الأربعة بصريون إلا ابن المغيرة فإنه كوفي.

٨٣- () وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ، جَمِيعاً عَنْ يَحْيَى الْقَطَّانِ.

قال ابن حاتم: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ الثَّيْمِيِّ، عَنْ بَكْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ الْحَسَنِ، عَنْ ابْنِ الْمُغِيرَةِ ابْنِ شُعْبَةَ، عَنْ أَبِيهِ.

قال بَكْرٌ: وَقَدْ سَمِعْتُ مِنْ ابْنِ الْمُغِيرَةِ^(١) أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَوَضَّأَ، فَمَسَحَ بِنَاحِيَّتَيْهِ، وَعَلَى الْعِمَامَةِ وَعَلَى الْخَفَيْنِ.

(١) قوله: (قال بكر وقد سمعت من ابن المغيرة) هكذا ضبطناه وكذا هو في الأصول يبللنا سمعت بالشاء في آخره وليس بعدها هاء، وقال القاضي: هو عند جميع شيوخنا سمعته يعني بالماء في آخره بعد التاء، قال: وكذا ذكره ابن أبي خيثمة والدارقطني وغيرهما، قال: ووقع عند بعضهم ولم أروه، وقد سمعت من ابن المغيرة يعني بمحذ الماء وقد تقدم سماعه الحديث منه هذا كلام القاضي.

٨٤- (٢٧٥) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ، قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ (ح).

وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ، أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ.

كِلَاهُمَا عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ الْحَكَمِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ.

عَنْ بِلَالٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَسَحَ عَلَى الْخَفَيْنِ وَالْجِمَارِ.^(١)

وفي حديث عيسى: حَدَّثَنِي الْحَكَمُ، حَدَّثَنِي بِلَالٌ، وَحَدَّثَنِي سُوَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ (يعني ابن مسهر) عَنْ الْأَعْمَشِ^(٢) بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

وَقَالَ فِي الْحَدِيثِ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ.

(١) يعني بالخمير العمامة لأنها تخرم الرأس أي: تغطيه.

(٢) ومعنى هذا أن الأعمش يروي عنه هنا اثنان: أبو معاوية وعيسى

بن يونس، فقال أبو معاوية في روايته عن الأعمش عن الحكم، وقال عيسى بن أبي ليلى في روايته عن الأعمش قال: حَدَّثَنِي الْحَكَمُ فَاتَى بِحَدِيثِي بَدَلَ عَنْ، وَلَا شَكَّ أَنَّ حَدِيثَنَا أَقْوَى لَا سِيَّامَا مِنَ الْأَعْمَشِ الَّذِي هُوَ مَعْرُوفٌ بِالْتَدْلِيلِ، وَقَالَ أَيْضاً أَبُو مُعَاوِيَةَ فِي رَوَايَةِ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ الْحَكَمِ عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى عَنْ بِلَالٍ عَنْ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ، وَقَالَ عِيسَى فِي رَوَايَةِ عَنْ الْأَعْمَشِ: حَدَّثَنِي الْحَكَمُ عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى عَنْ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ قَالَ: حَدَّثَنِي بِلَالٌ، فَاتَى بِحَدِيثِي بِلَالٌ مَوْضِعَ عَنْ بِلَالٍ، ثُمَّ أَعْلَمَ أَنَّ هَذَا الْإِسْنَادَ الَّذِي ذَكَرَهُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى مِمَّا تَكَلَّمَ عَلَيْهِ الدَّارِقُطِيُّ فِي كِتَابِ «الْعِلَلِ» وَذَكَرَ الْخِلَافَ فِي طَرِيقِهِ وَالْخِلَافَ عَنْ الْأَعْمَشِ فِيهِ، وَأَنَّ بِلَالاً سَقَطَ مِنْهُ عِنْدَ بَعْضِ الرُّوَاةِ وَاقْتَصَرَ عَلَى كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ، وَأَنَّ بَعْضَهُمْ عَكَّاهُ فَاسْقَطَ كَعْباً وَاقْتَصَرَ عَلَى بِلَالٍ، وَأَنَّ بَعْضَهُمْ زَادَ الْبِرَاءَ بَيْنَ بِلَالٍ وَابْنِ أَبِي لَيْلَى، وَأَكْثَرُ مَنْ رَوَاهُ رَوَاهُ كَمَا هُوَ فِي مُسْلِمٍ، وَقَدْ رَوَاهُ بَعْضُهُمْ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ﷺ عَنْ بِلَالٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

٢٤- باب التوقيت في المنسح على الخفين

٨٥- (٢٧٦) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ،

أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا الثَّوْرِيُّ، عَنْ عَمْرِو بْنِ قَيْسٍ الْمَلَابِيِّ^(١) عَنْ الْحَكَمِ ابْنِ عُثَيْبَةَ^(٢) عَنْ الْقَاسِمِ ابْنِ مُخِجَرَةَ^(٣) عَنْ شُرَيْحٍ^(٤) ابْنِ هَانِئٍ^(٥) قَالَ:

أَتَيْتُ عَائِشَةَ أَمَّا لَهَا عَنْ الْمَسْحِ عَلَى الْخَفَيْنِ، فَقَالَتْ: عَلَيْكَ يَا ابْنَ أَبِي طَالِبٍ فَسَلُّهُ، فَإِنَّهُ كَانَ يُسَافِرُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَسَأَلْتَاهُ فَقَالَ: جَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيَهُنَّ لِلْمُسَافِرِ، وَيَوْمًا وَلَيْلَةً لِلْمُقِيمِ.^(٦)

قال وَكَانَ سَفِيَّانٌ إِذَا ذَكَرَ عَمْرًا أَتَى عَلَيْهِ.

(١) أما أسانيده فالملابي بضم الميم وبالمد كان يبيع الملا وهو نوع من الثياب معروف الواحدة ملالة بالمد وكان من الأخيار.

(٢) وعثبة بضم العين وبعدها مثناة من فوق ثم مثناة من تحت ثم موحدة.

(٣) وخميرة بضم الميم وبالهاء المعجمة.

(٤) وشريح بالشين المعجمة وبالهاء.

(٥) وهانيء بهزة آخره والأعمش والحكم والقاسم وشريح تابعون كوفيون.

(٦) وأما أحكامه ففيه الحجة البينة والدلالة الواضحة لمذهب الجمهور أن المسح على الخفين موقت بثلاثة أيام في السفر ويوم وليلة في الحضر، وهذا مذهب أبي حنيفة والشافعي وأحمد وإسحاق والعلماء من الصحابة فمن بعدهم، وقال مالك في المشهور عنه: بمسح بلا توقيت وهو قول قديم

مرثد، وفي الطريق الآخر: يحيى بن سعيد عن سفيان قال: «حدثني علقمة بن مرثد، إنما فعل مسلم رحمه الله تعالى هذا وأعاد ذكر سفيان وعلقمة لقوائدهما: أن سفيان رحمه الله تعالى من المدلسين، وقال في الرواية الأولى عن علقمة: والمدلس لا يحتج بعنقته بالاتفاق إلا إن ثبت سماعه من طريق آخر، فذكر مسلم الطريق الثاني المصريح بسماع سفيان من علقمة فقال: حدثني علقمة، والفائدة الأخرى أن ابن عمر قال: حدثنا سفيان ويحيى بن سعيد قال: عن سفيان، فلم يستجز مسلم رحمه الله تعالى الرواية عن الاثنين بصيغة أحدهما، فإن حدثنا متفق على حمله على الاتصال وعن مختلف فيه كما قلناه في شرح المقدمة.

(٢) وأما قول عمر رضي الله عنه: «صنعت اليوم شيئاً لم تكن تصنعه» ففيه تصريح بأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يواظب على الوضوء لكل صلاة عملاً بالأفضل، وصلى الصلوات في هذا اليوم بوضوء واحد بياناً للجواز كما قال: «عمداً صنعت يا عمر»، وفي هذا الحديث جواز سؤال المفضل الفاضل عن بعض أعماله التي في ظاهرها مخالفة للعادة، لأنها قد تكون عن نبيان فيرجع عنها وقد تكون تمسداً لمعنى خفي على المفضل فيستغني والله أعلم.

(٣) في هذا الحديث أنواع من العلم منها جواز المسح على الخف، وجواز الصلوات المفروضة والنوافل بوضوء واحد ما لم يحدث وهذا جائز بإجماع من يعتد به، وحكى أبو جعفر الطحاوي وأبو الحسن بن بطال في شرح صحيح البخاري عن طائفة من العلماء أنهم قالوا: يجب الوضوء لكل صلاة وإن كان متطهراً، واحتجوا بقول الله تعالى: «إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ» الآية، وما أظن هذا المذهب يصح عن أحد، ولعلمهم أرادوا استحباب تجديد الوضوء عند كل صلاة، ودليل الجمهور الأحاديث الصحيحة منها هذا الحديث وحديث أنس في صحيح البخاري: (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ عند كل صلاة وكان أحداً يكفيه الوضوء ما لم يحدث) وحديث سويد بن النعمان في صحيح البخاري أيضاً: (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى العصر ثم أكل سوياً ثم صلى المغرب ولم يتوضأ) وفي معناه: أحاديث كثيرة كحديث الجمع بين الصلاتين بعرفة والمزدلفة وسائر الأسفار، والجمع بين الصلوات الفاتحات يوم الخندق وغير ذلك، وأما الآية الكريمة فالمراد بها- والله أعلم- «إِذَا قُمْتُمْ» عذتين وقيل: إنها منسوخة بفعل النبي صلى الله عليه وسلم وهذا القول ضعيف والله أعلم. قال أصحابنا: يستحب تجديد الوضوء وهو أن يكون على طهارة ثم يظهر ثانياً من غير حدث، وفي شرط استحباب التجديد أوجه، أحدها: أنه يستحب لمن صلى به صلاة سواء كانت فريضة أو نافلة. والثاني: لا يستحب إلا لمن صلى فريضة. والثالث: يستحب لمن فعل به ما لا يجوز إلا بطهارة كمس المصحف وسجود التلاوة. والرابع: يستحب وإن لم يفعل به شيئاً أصلاً بشرط أن يتخلل بين التجديد والوضوء زمن يقع بمثله تفريق، ولا يستحب تجديد الغسل على المذهب الصحيح المشهور. وحكى إمام الحرمين وجهاً أنه يستحب. وفي استحباب تجديد التيمم وجهان: أشهرهما لا يستحب وصورته في الجريح والمريض ونحوهما من يتيمم مع وجود الماء ويتصور في غيره إذا قلنا لا يجب الطلب لمن تيمم ثانياً في موضعه والله أعلم.

ضعيف عن الشافعي، واحتجوا بحديث ابن أبي عمارة بكسر العين في ترك التوقيت رواه أبو داود وغيره وهو حديث ضعيف باتفاق أهل الحديث، وأوجه الدلالة من الحديث على مذهب من يقول بالمفهوم ظاهراً، وعلى مذهب من لا يقول به يقال الأصل منع المسح فيما زاد، ومذهب الشافعي وكثيرين أن ابتداء المدة من حين الحدث بعد لبس الخف لا من حين اللبس ولا من حين المسح.

ثم إن الحدث عام مخصوص بحديث صفوان بن غسال رضي الله عنه قال: «أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا كنا مسافرين أو سفراً أن لا نتزع خفافنا ثلاثة أيام ولياليهن إلا من جنابه» قال أصحابنا: فإذا أجنب قبل انقضاء المدة لم يجز المسح على الخف، فلو اغتسل وغسل رجله في الخف ارتفعت جنابته وجازت صلاته، فلو أحدث بعد ذلك لم يجز له المسح على الخف بل لا بد من غسله ولبسه على طهارة، بخلاف ما لو تجست رجله في الخف فغسلها فيه فإن له المسح على الخف بعد ذلك والله أعلم.

٨٥- () وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ، أَخْبَرَنَا زَكْرِيَّا بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَبِي أَنَسَةَ، عَنْ الْحَكَمِ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَهُ.

٨٥- () وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ الْحَكَمِ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُخَيْمِرَةَ، عَنْ شُرَيْحِ بْنِ هَاشِمٍ، قَالَ: سَأَلْتُ عَائِشَةَ عَنِ الْمَسْحِ عَلَى الْخَفَيْنِ، فَقَالَتْ: أَتَيْتُ عَلَيْهَا، فَإِنَّهُ أَغْلَمَ بِذَلِكَ مِنِّي، فَأَتَيْتُ عَلَيْهَا، فَذَكَرَ عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، بِمِثْلِهِ.

(١) وفي هذا الحديث من الأدب ما قاله العلماء أنه يستحب للمحدث والمعلم والمفتي إذا طلب منه ما يعلمه عند أجل منه أن يرشد إليه وإن لم يعرفه قال: اسأل عنه فلاناً، قال: أبو عمر بن عبد البر: واختلف الرواة في رفع هذا الحديث ووقفه على علي قال: ومن رفعه أحفظ وأضبط والله سبحانه وتعالى أعلم.

٢٥- باب جَوَازِ الصَّلَوَاتِ كُلِّهَا بِوُضُوءٍ وَاحِدٍ

٨٦- (٢٧٧) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، حَدَّثَنَا أَبِي حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَلْقَمَةَ ابْنِ مَرْثَدٍ (ح).

وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ (وَاللَّفْظُ لَهُ)، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ سُفْيَانَ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَلْقَمَةُ ابْنِ مَرْثَدٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بُرَيْدَةَ.

عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم صَلَّى الصَّلَوَاتِ يَوْمَ الْقَتْحِ بِوُضُوءٍ وَاحِدٍ وَمَسَحَ عَلَى خَفَيْهِ، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: لَقَدْ صَنَعْتَ الْيَوْمَ شَيْئاً لَمْ تَكُنْ تَصْنَعُهُ، قَالَ: «عَمْدًا صَنَعْتُهُ يَا عُمَرُ».

(١) وأما إسناده الباب ففيه ابن عمر قال: حدثنا سفيان عن علقمة بن

٢٦- باب كراهة غمس المتوضي، وغيره يده

الْمَشْكُوكُ فِي نَجَاسَتِهَا فِي الْإِنَاءِ قَبْلَ غَسْلِهَا ثَلَاثًا

٨٧- (٢٧٨) وَحَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَهْضِيُّ^(١) وَحَامِدُ بْنُ عُمَرَ الْبَكْرَاوِيُّ^(٢) قَالَا: حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ، عَنْ خَالِدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَقِيقٍ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا اسْتَيْقَظَ أَحَدُكُمْ مِنْ نَوْمِهِ، فَلَا يَغْسِلُ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ حَتَّى يَغْسِلَهَا ثَلَاثًا، فَإِنَّهُ لَا يَذَرِي آيْنَ بَاتَتْ يَدُهُ»^(٣).

(١) بفتح الجيم والضاد المعجمة وتقديم يائه في المقدمة.

(٢) وفيه حامد بن عمر بن حفص بن عمر بن عبد الله بن أبي بكره نفيح بن الحارث الصحابي فنسب حامد إلى جده، وفيه أبو رزين اسمه مسعود بن مالك الكوفي كان عالماً فيها وهو مولى أبي وائل شقيق بن سلمة.

(٣) قال: الشافعي وغيره من العلماء رحمهم الله تعالى في معنى قوله ﷺ (لا يذري آين باتت يده): أن أهل الحجاز كانوا يستنجون بالأحجار ويلادهم حارة، فإذا نام أحدهم عرق فلا يأمن النائم أن يطوف يده على ذلك الموضع النجس أو على بثره أو قملة أو قذر غير ذلك، وفي هذا الحديث دلالة لمسائل كثيرة في مذهبنا ومذهب الجمهور، منها أن الماء القليل إذا وردت عليه نجاسة نجسته وإن قلت ولم تغيره فإنها تنجسه، لأن الذي تعلق باليد ولا يرى قليل جداً، وكانت عاداتهم استعمال الأواني الصغيرة التي تقصر عن قتلين بل لا تقاربهما. ومنها: الفرق بين ورود الماء على النجاسة وورودها عليه، وأنها إذا وردت عليه نجسته، وإذا ورد عليها أزالها. ومنها: أن الفسل سبباً ليس عاماً في جميع النجاسات وإنما ورد الشرع به في ولوغ الكلب خاصة. ومنها: أن موضع الاستنجاء لا يطهر بالأحجار بل يبقى نجساً معفواً عنه في حق الصلاة. ومنها: استحباب غسل النجاسة ثلاثاً لأنه إذا أمر به في التوهمة ففي الحقيقة أولى. ومنها استحباب الغسل ثلاثاً في التوهمة. ومنها أن النجاسة التوهمة يستحب فيها الغسل ولا يؤثر فيها الرش فإنه ﷺ قال: حتى يغسلها ولم يقل حتى يغسلها أو يرشها. ومنها استحباب الأخذ بالاحتياط في العبادات وغيرها ما لم يخرج عن حد الاحتياط إلى حد الوسوسة، وفي الفرق بين الاحتياط والوسوسة كلام طويل أوضحته في باب الآتية من شرح المذهب. ومنها استحباب استعمال الفاظ الكتابات فيما يتحاشى من التصريح به فإنه ﷺ قال: «لا يذري آين باتت يده»، ولم يقل فلعل يده وقعت على دبره أو ذكره أو نجاسة أو غير ذلك وإن كان هذا معنى قوله ﷺ، ولهذا نظائر كثيرة في القرآن العزيز والأحاديث الصحيحة، وهذا إذا علم أن السامع يفهم بالكتابة المقصود، فإن لم يكن كذلك فلا بد من التصريح ليضي اللبس والوقوع في خلاف المطلوب، وعلى هذا يحمل ما جاء من ذلك مصرحاً به والله أعلم.

هذه فوائد من الحديث غير الفسائلة المقصودة هنا وهي النهي عن غمس اليد في الإناء قبل غسلها وهذا يجمع عليه، لكن الجماهير من

العلماء المتقدمين والمتأخرين على أنه نهى تنزيه لا تحريم، فلو خالف وغمس لم يفسد الماء ولم يائس الغمس. وحكي أصحابنا عن الحسن البصري رحمه الله تعالى أنه ينجس إن كان قام من نوم الليل. وحكوه أيضاً عن إسحاق بن راهويه وعبد بن جرير الطبري وهو ضعيف جداً، فإن الأصل في الماء واليد الطهارة فلا ينجس بالشك، وقواعد الشرع متظاهرة على هذا، ولا يمكن أن يقال الظاهر في اليد النجاسة، وأما الحديث فمحمول على التنزيه، ثم مذهبنا ومذهب المحققين أن هذا الحكم ليس خصوصاً بالقيام من النوم بل المعتبر فيه الشك في نجاسة اليد، فعنى شك في نجاستها كره له غمسها في الإناء قبل غسلها، سواء قام من نوم الليل أو النهار أو شك في نجاستها من غير نوم، وهذا مذهب جمهور العلماء. وحكى عن أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى رواية أنه إن قام من نوم الليل كره كراهة تحريم، وإن قام من نوم النهار كره كراهة تنزيه، ووافقه عليه داود الظاهري اعتماداً على لفظ الميت في الحديث، وهذا مذهب ضعيف جداً فإن النبي ﷺ نهى على العلة بقوله ﷺ: «فإنه لا يذري آين باتت يده» ومعناه: أنه لا يأمن النجاسة على يده، وهذا عام لوجود احتمال النجاسة في نوم الليل والنهار وفي القطة، وذكر الليل أولاً لكونه الغالب، ولم يقتصر عليه خوفاً من توهم أنه مخصوص به بل ذكر العلة بعده والله أعلم.

هذا كله إذا شك في نجاسة اليد، أما إذا يقن طهارتها وأراد غمسها قبل غسلها فقد قال: جماعة من أصحابنا: حكمه حكم الشك لأن أسباب النجاسة قد تخفى في حق معظم الناس فسد الباب لثلا يتساهل فيه من لا يعرف، والأصح الذي ذهب إليه الجماهير من أصحابنا أنه لا كراهة فيه بل هو في خيار بين الغمس أولاً والفسل، لأن النبي ﷺ ذكر النوم ونهى على العلة وهي الشك، فإذا انتفت العلة انتفت الكراهة، ولو كان النهي عاماً لقال: إذا أراد أحدكم استعمال الماء فلا يغمس يده حتى يغسلها وكان أهم واحسن والله أعلم.

قال أصحابنا: وإذا كان الماء في إناء كبير أو صخرة بحيث لا يمكن الصب منه وليس معه إناء صغير يغترف به فطريقه أن يأخذ الماء بضعه ثم يغسل به كفيه أو يأخذ بطرف ثوبه التنظيف أو يستعين بغيره والله أعلم.

٨٧- () حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ وَأَبُو سَعِيدٍ الْأَشْجَعِيُّ، قَالَا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ (ح).

وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، كِلَاهُمَا عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي رَزِينٍ وَأَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

فِي حَدِيثِ أَبِي مُعَاوِيَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَفِي حَدِيثِ وَكِيعٍ قَالَ: يَرْفَعُهُ، بِجَلِيلِهِ^(١).

(١) وفيه قول مسلم رحمه الله تعالى في حديث أبي معاوية قال: قال: رسول الله ﷺ. وفي حديث وكيع يرفعه، وهذا الذي فعله مسلم رحمه الله تعالى من احتياظه ودقيق نظره وغزير علمه وثبوت فهمه، فإن أبا معاوية ووكيعاً اختلفت روايتهما فقال أحدهما: قال: أبو هريرة قال: رسول الله ﷺ. وقال الآخر عن أبي هريرة يرفعه، وهذا بمعنى ذلك عند أهل العلم كما قدمناه في الفصول، ولكن أراد مسلم رحمه الله تعالى أن لا يروي

(١) وفيه المغيرة الحزامي بالزاي والمغيرة بضم الميم على المشهور ويقال بكسرها تقدم ذكرهما في المقدمة والله أعلم.

٢٧- باب حُكْمِ وَلُوغِ الْكَلْبِ

٨٩- (٢٧٩) وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ السَّعْدِيُّ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، أَخْبَرَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ أَبِي رَزِينٍ^(١) وَأَبِي صَالِحٍ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا وَلَغَ الْكَلْبُ^(٢) فِي إِثْنَاءِ أَحَدِكُمْ فَلْيُزِقْهُ، ثُمَّ لِيَفْسِلْهُ سَبْعَ مِرَارٍ»^(٣).

(١) أما أسانيد الباب ولغاته ففيه أبو رزين تقدم ذكره في الباب قبله.

(٢) وفيه: (ولغ الكلب)، قال: أهل اللغة: يقال ولغ الكلب في الإثاء بلغ بفتح اللام فيها ولوغاً إذا شرب بطرف لسانه، قال: أبو زيد: يقال ولغ الكلب بشربنا وفي شربنا ومن شربنا.

(٣) أما أحكام الباب ففيه دلالة ظاهرة لمذهب الشافعي وغيره ﷺ من يقول بنجاسة الكلب، لأن الطهارة تكون عن حدث أو نجس وليس هنا حدث فتبين النجس، فإن قيل المراد الطهارة اللغوية، فالجواب أن حمل اللفظ على حقيقته الشرعية مقدم على اللغوية.

وفيهِ أيضاً: نجاسة ما ولغ فيه وأنه إن كان طعاماً مائماً حرم أكله لأن إراقته إضاعة له، فلو كان طاهراً لم يأمرنا بإراقته بل قد نهينا عن إضاعة المال، وهذا مذهبنا ومذهب الجماهير أنه نجس ما ولغ فيه، ولا فرق بين الكلب المأذون في اقتنائه وغيره، ولا بين كلب البدوي والحضري لعدم اللفظ. وفي مذهب مالك أربعة أقوال: طهارته ونجاسته وطهارة سؤر المأذون في اقتنائه دون غيره. وهذه الثلاثة عن مالك، والرابع عن عبد الملك بن الماجشون المالكي أنه يفرق بين البدوي والحضري.

وفيهِ: الأمر بإراقته وهذا متفق عليه عندنا، ولكن هل الإراقة واجبة لعينها أم لا نجب إلا إذا أراد استعمال الإثاء أراقه؟ فيه خلاف، ذكر أكثر أصحابنا الإراقة لا نجب لعينها بل هي مستحبة، فإن أراد استعمال الإثاء أراقه، وذهب بعض أصحابنا إلى أنها واجبة على الفور ولو لم يرد استعماله حكاه الماوردي من أصحابنا في كتابه «الحاوي»، ويحتاج له بمطلق الأمر وهو يقتضي الوجوب على المختار وهو قول أكثر الفقهاء، ويحتاج للآول بالقياس على باقي المياه النجسة فإنه لا نجب لإراقته بلا خلاف، ويمكن أن يجاب عنها بأن المراد في مسألة الولوغ الزجر والتغليظ والمبالغة في التنفير عن الكلاب والله أعلم.

وفيهِ وجوب غسل نجاسة ولوغ الكلب سبع مرات وهذا مذهبنا ومذهب مالك وأحمد والجماهير، وقال أبو حنيفة: يكفي غسله ثلاث مرات والله أعلم.

وأما الجمع بين الروايات فقد جاء في رواية (سبع مرات)، وفي رواية (سبع مرات أولاً بالتراب)، وفي رواية (أخرهن أو أولاًهن)، وفي رواية (سبع مرات السابعة بالتراب)، وفي رواية (سبع مرات وغفروا الثامنة

بالمعنى، فإن الرواية بالمعنى حرام عند جماعات من العلماء وجائزة عند الأكثرين إلا أن الأولى اجتنبها والله أعلم.

٨٧- () وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمَرُو النَّسَائِدُ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ (ح).

وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي رَافِعٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرُ بْنُ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ، بِمِثْلِهِ.

كِلَاهُمَا عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ، بِمِثْلِهِ.

٨٨- () وَحَدَّثَنِي سَلَمَةُ بْنُ شَبِيبٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ أَعِينٍ، حَدَّثَنَا مَعْقِلٌ^(١) عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ^(٢) عَنْ جَابِرٍ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّهُ أَخْبَرَهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا اسْتَقْبَطَ أَحَدُكُمْ فَلْيُفْرِغْ عَلَى يَدَيْهِ ثَلَاثَ مَرَاتٍ قَبْلَ أَنْ يُدْخِلَ يَدَهُ فِي إِنْثَائِهِ، فَإِنَّهُ لَا يَذَرِي فِيهِمْ بَأْسَ يَدِهِ». (أخرجه البخاري ١٦٢). وقد تقدم عند مسلم بقطعة لم ترد في هذه الطريق برقم: ٢٢٣٧.

(١) وفيه معقل عن أبي الزبير هو معقل بفتح الميم وكسر القاف.

(٢) وأبو الزبير هو محمد بن مسلم بن تدوس تقدم بيانه في مواضع.

٨٨- () وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا الْمُغِيرَةُ (بِعُزْيِ الْجَزَائِي)^(١) عَنْ أَبِي الزَّنَادِ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ (ح).

وَحَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى عَنْ هِشَامٍ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ (ح).

وَحَدَّثَنِي أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا خَالِدُ (بِعُزْيِ) ابْنِ مَخْلَدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ، عَنْ الْعَلَاءِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ (ح).

وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، حَدَّثَنَا مَعْمَرُ، عَنْ هَمَامِ بْنِ مُنْبِجٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ (ح).

وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ (ح).

وَحَدَّثَنَا الْخَلْوَانِيُّ وَابْنُ رَافِعٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، قَالَا جَمِيعاً: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي زَيْدُ بْنُ أَبِي مَرْثُومٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زَيْدٍ أَخْبَرَهُ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ فِي رِوَايَتِهِمْ جَمِيعاً عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِهَذَا الْخَلْوَانِيِّ.

كُلُّهُمْ يَقُولُ: حَتَّى يَفْسِلَهَا، وَلَمْ يَقُلْ وَاحِدٌ مِنْهُمْ: ثَلَاثاً، إِلَّا مَا قَدَّمْنَا مِنْ رِوَايَةِ جَابِرٍ، وَابْنِ الْمُسَيَّبِ، وَأَبِي سَلَمَةَ، وَعَبْدِ اللَّهِ ابْنَ شَقِيقٍ، وَأَبِي صَالِحٍ، وَأَبِي رَزِينٍ، فَإِنَّ فِي رِوَايَتِهِمْ ذِكْرَ الثَّلَاثِ.

بالتراب)، وقد روى البيهقي وغيره هذه الروايات كلها وفيها دليل على أن التقيد بالأولى وبغيرها ليس على الاشتراط بل المراد إحناهن، وأما رواية (وعفروه الثامنة بالتراب) فمنعينا ومذهب الجماهير أن المراد اغسلوه سبعا واحدة منهن بالتراب مع الماء فكان التراب قائم مقام غسلة فسميت ثامنة لهذا والله أعلم.

وأعلم أنه لا فرق عندنا بين ولوغ الكلب وغيره من أجزائه، فإذا أصاب بوله أو روثه أو دمه أو عرقه أو شعره أو لعابه أو عضو من أعضائه شيئا طاهراً في حال رطوبة أحدهما وجب غسله سبع مرات إحناهن بالتراب، ولو ولغ كلبان أو كلب واحد مرات في إناء ففيه ثلاثة أوجه لأصحابنا الصحيح أنه يكفي للجميع سبع مرات. والثاني يجب لكل ولغة سبع. والثالث يكفي لو لغات الكلب الواحد سبع، ويجب لكل كلب سبع، ولو وقعت نجاسة أخرى في الإناء الذي ولغ فيه الكلب كفى عن الجميع سبع، ولا تقوم الغسلة الثامنة بالماء وحده ولا غمس الإناء في ماء كبير ومكثه فيه قدر سبع غسلات مقام التراب على الأصح وقيل: يقوم، ولا يقوم الصابون والأشتان وما أشبههما مقام التراب على الأصح، ولا فرق بين وجود التراب وعدمه على الأصح، ولا يحصل الغسل بالتراب النجس على الأصح، ولو كانت نجاسة الكلب دمه أو روثه فلم يزل عنه إلا بست غسلات مثلاً، فهل يحسب ذلك ست غسلات أم غسلة واحدة؟ أم لا يحسب من السبع أصلاً؟ فيه ثلاثة أوجه أصحابنا واحدة. ولما احتجروا حكم الكلب في هذا كله، هنا منعنا، وذهب أكثر العلماء إليه أن الاحتيز لا يقتضي غسله سبعا وهو قول الشافعي وهو قوي في الدليل.

قال أصحابنا: ومعنى الغسل بالتراب أن يخلط التراب في الماء حتى يتكدر، ولا فرق بين أن يطرح الماء على التراب أو التراب على الماء أو يأخذ الماء الكدر من موضع فيخل به، فاما مسح موضع النجاسة بالتراب فلا يجزي، ولا يجب إدخال اليد في الإناء بل يكفي أن يلقى فيه الإناء ويحركه، ويستحب أن يكون التراب في غير الغسلة الأخيرة ليأتي عليه ما ينظفه، والأفضل أن يكون في الأولى، ولو ولغ الكلب في ماء كثير بحيث لم ينقص ولوغته عن قلتين لم ينحس، ولو ولغ في ماء قليل أو طعام فأصاب ذلك الماء أو الطعام ثوباً أو بدنأ أو إله آخر وجب غسله سبعا إحناهن بالتراب، ولو ولغ في إناء فيه طعام جامد ألقى ما أصابه وما حوله وانتفع بالباقي على طهارته السابقة، كما في الفلوة تموت في السمن الجامد والله أعلم.

٨٩- () وَخَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ زَكْرِيَّا، عَنْ الْأَعْمَشِ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَهُ، وَلَمْ يَقُلْ: فَلْيَغْسِلُوهُ.

٩٠- () حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا شَرِبَ الْكَلْبُ فِي إِنَاءٍ أَخَذَكُمْ فَلْيَغْسِلُوهُ سَبْعَ مَرَّاتٍ». (إخرجه البخاري ٢١٧٢).

٩١- () وَخَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ

إِبْرَاهِيمَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ حَسَّانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «طَهِّرُوا» إِنَاءَ أَخَذَكُمْ، إِذَا وَلَغَ فِيهِ الْكَلْبُ، أَنْ يَغْسِلُوهُ سَبْعَ مَرَّاتٍ، أَوْ لَاهُنَ بِالْتَّرَابِ».

(١) الأشهر فيه ضم الطاء ويقال: بفتحها لغتان تقلعتا في أول كتاب الرضوء.

٩٢- () حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَّامٍ^(١) ابْنِ مُنْبُو، قَالَ:

هَذَا مَا حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ عَنْ مُحَمَّدٍ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرَ أَحَادِيثَ مِنْهَا، وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «طَهِّرُوا إِنَاءَ أَخَذَكُمْ، إِذَا وَلَغَ الْكَلْبُ فِيهِ، أَنْ يَغْسِلُوهُ سَبْعَ مَرَّاتٍ».

(١) وفيه قوله (في صحيفة همام) فذكر أحاديث منها وقد تقدم في الفصول وغيرها بيان فائدة هذه العبارة.

٩٣- (٢٨٠) وَخَدَّثَنَا حَيْثُ اللَّهِ ابْنُ مُعَاوِيَةَ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي التَّيَّاحِ^(١)، سَمِعَ مُطَرِّفَ ابْنَ عَبْدِ اللَّهِ.

يُحَدِّثُ عَنْ ابْنِ الْمُغْفَلِ^(٢)، قَالَ: قَالَ: أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِقَتْلِ الْكِلَابِ،^(٣) ثُمَّ قَالَ: «مَا بَالُهُمْ وَيَا الْكِلَابِ؟». ثُمَّ رَخَّصَ فِي كَلْبِ الصَّيْدِ وَكَلْبِ الْغَنَمِ^(٤)، وَقَالَ: «إِذَا وَلَغَ الْكَلْبُ فِي الْإِنَاءِ فَاغْسِلُوهُ سَبْعَ مَرَّاتٍ، وَعَفِّرُوهُ الثَّامِنَةَ فِي التَّرَابِ». (إسناده: ١٥٧٣).

(١) وفيه: أبو التياح بفتح المثناة فوق ويعلوها مشاة تحت مشددة وآخره حاء مهملة واسمه يزيد بن حديد الضبي البصري العبد الصالح، قال: شعبة: كنا نكنيه بأبي حماد قال: ويلغني أنه كان يكنى بأبي التياح وهو غلام.

(٢) وفيه ابن المغفل بضم الميم وفتح الغين المعجمة والفاء وهو عبد الله بن المغفل المزني.

(٣) ولما الأمر بقتل الكلاب فقال أصحابنا: إن كان الكلب عقوراً قتل، وإن لم يكن عقوراً لم يجز قتله، سواء كان فيه منفعة من المنافع المذكورة أو لم يكن. قال: الإمام أبو المصالي إمام الحرمين: والأمر بقتل الكلاب منسوخ قال: وقد صح أن رسول الله ﷺ أمر بقتل الكلاب مرة، ثم صح أنه نهى عن قتلها، قال: واستمر الشرع عليه على التفصيل الذي ذكرناه، قال: وأمر بقتل الأسود البهيم وكان هذا في الابتداء وهو الآن منسوخ، هنا كلام إمام الحرمين ولا مزيد على تحقيقه والله أعلم.

(٤) ولما قوله: (أمر رسول الله ﷺ بقتل الكلاب) ثم قال: (ما بالهم وبال الكلاب؟) ثم رخص في كلب الصيد وكنب الغنم. وفي الرواية الأخرى (وكلب الزرع) فهذا نهى عن اقتنائها، وقد اتفق أصحابنا وغيرهم

بحيث يجري إليه البول فكله مذموم فيجوز منه على التفصيل المذكور، ولم يخالف في هذا أحد من العلماء إلا ما حكى عن داود بن علي الظاهري أن النهي يخص بول الإنسان بنفسه وأن الغائط ليس كالبول، وكذا إذا بال في إناء ثم صبه في الماء أو بال بقرب الماء، وهذا الذي ذهب إليه خلاف إجماع العلماء وهو أقبح ما نقل عنه في الجمود على الظاهر والله أعلم.

قال العلماء: ويكره البول والتغوط بقرب الماء وإن لم يصل إليه لعموم نهى النبي ﷺ عن البراز في الموارد، ولما فيه من إيذاء المارين بالماء، ولما يخاف من وصوله إلى الماء والله أعلم.

وأما اتفاس من لم يستنج في الماء ليستنجي فيه فإن كان قليلاً بحيث ينجس بوقوع النجاسة فيه فهو حرام لما فيه من تلطخه بالنجاسة وتنجيس الماء، وإن كان كثيراً لا ينجس بوقوع النجاسة فيه، فإن كان جارياً فلا بأس به، وإن كان راكداً فليس بمحرم ولا تظهر كراهته لأنه ليس في معنى البول ولا يقاربه، ولو اجتنب الإنسان هذا كان أحسن والله أعلم.

٩٥- (٢٨٢) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ ابْنِ سِيرِينَ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «لَا يَبُولُنْ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ»^(١) ثُمَّ يَغْتَسِلُ مِنْهُ. (١) ولما (الدائم) فهو الراكد.

٩٦- () وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ، قَالَ:

هَذَا مَا حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ عَنْ مُحَمَّدٍ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرَ أَخَاوِثَ مِنْهَا، وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَبُولُ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ الَّذِي لَا يَجْرِي»^(٢) ثُمَّ تَغْتَسِلُ مِنْهُ»^(٣) (إخرجه البخاري: ٢٣٩).

(١) وقوله ﷺ: «الذي لا يجري» تفسير للدائم وإيضاح لمعناه، ويعتدل أنه احتراز به عن راكد لا يجري بعضه كالبرك ونحوها، وهذا النهي في بعض المياه للتحريم وفي بعضها للكره، ويؤخذ ذلك من حكم المسألة، فإن كان الماء كثيراً جارياً لم يحرم البول فيه لفهوم الحديث ولكن الأثر اجتنابه، وإن كان قليلاً جارياً فقد قال: جماعة من أصحابنا بكرهه، والمختار أنه يحرم ولأنه يقره وينجسه على المشهور من مذنب الشافعي وغيره وبغير غيره ليستعمله مع أنه نجس، وإن كان الماء كثيراً راكداً فقال أصحابنا: بكره ولا يحرم، ولو قيل يحرم لم يكن بعيداً فإن النهي يقتضي التحريم على المختار عند المحققين والأكثرين من أهل الأصول، وفيه من المعنى أنه يقره، وربما أدى إلى تنجيسه بالإجماع لتغيره أو إلى تنجيسه عند أبي حنيفة ومن وافقه في أن الغدير الذي يتحرك بتحريك طرفه الآخر ينجس بوقوع نجس فيه.

(٢) فيه قوله ﷺ: (لا يبولن أحدكم في الماء الدائم ثم يغتسل منه) وفي الرواية الأخرى (لا يبل في الماء الدائم الذي لا يجري ثم يغتسل منه)

على أنه يحرم اقتناء الكلب لغير حاجة، مثل أن يقتني كلباً إيجاباً بصورته أو للمفاخرة به فهذا حرام بلا خلاف، وأما الحاجة التي يجوز الاقتناء لها فقد ورد هذا الحديث بالترخيص لأحد ثلاثة أشياء وهي: الزرع والماشية والصيد وهذا جائز بلا خلاف، واختلف أصحابنا في اقتنائه لحراسة الدور والدروب، وفي اقتنائه الجرو ليعلم، فمنهم: من حرمه لأن الرخصة إنما وردت في الثلاثة المتقدمة، ومنهم من أباحه وهو الأصح لأنه في معناها، واختلفوا أيضاً فيما اقتنى كلب صيد وهو رجل لا يصيد والله أعلم.

٩٣- () وَحَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ الْحَارِثِيُّ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ يَحْيَى (ابْنُ الْحَارِثِ) (ح).

وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ (ح).

وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْوَلِيدِ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ.

كُلُّهُمْ عَنْ شُعْبَةَ^(١) فِي هَذَا الْإِسْنَادِ، يَبُولُو.

غَيْرَ أَنَّ فِي رِوَايَةِ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ مِنَ الزَّمَادَةِ وَرَّخَصَ فِي كَلْبِ الْغَنَمِ وَالصَّيْدِ وَالزُّرْعِ، وَلَيْسَ ذَكَرَ الزُّرْعَ فِي الرِّوَايَةِ غَيْرَ يَحْيَى^(٢).

(١) وقول مسلم: حدثنا عبد الله بن معاذ حدثنا أبي حدثنا شعبة عن أبي التياح سمع مطرف بن عبد الله عن ابن المغفل، قال: مسلم: وحديثه يحيى بن حبيب الحارثي قال: حدثنا خالد يعني ابن الحارث ح وحديثي محمد بن حاتم قال: حدثنا يحيى بن سعيد ح وحديثي محمد بن الوليد قال: حدثنا محمد بن جعفر كلهم عن شعبة في هذا الإسناد مثله، هذه الأسانيد من جميع هذه الطرق ورجالها بصريون، وقد قلنا مرات أن شعبة واسطي ثم بصري، ويحيى بن سعيد المذكور هو القطان والله أعلم.

(٢) وفيه قوله في آخر الباب: (وليس ذكر الزرع في الرواية غير يحيى) هكذا هو في الأصول وهو صحيح، وذكر بفتح الذال والكاف والزرع منصوب وغير مرفوع معناه: لم يذكر هذه الرواية إلا يحيى.

٢٨- باب النهي عن البول في الماء الراكد

٩٤- (٢٨١) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَمُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ، قَالَا: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ (ح).

وَحَدَّثَنَا قَبِيصَةُ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ.

عَنْ جَابِرٍ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، أَنَّهُ نَهَى أَنْ يَبَالَ فِي الْمَاءِ الرَّائِدِ^(١).

(١) وأما (الراكد) القليل فقد أطلق جماعة من أصحابنا أنه مكروه، والصواب المختار: أنه يحرم البول فيه لأنه ينجسه ويتلف ماليته ويضر غيره باستعماله والله أعلم.

قال أصحابنا: وغيرهم من العلماء: والتغوط في الماء كالبول فيه وأقبح، وكذلك إذا بال في إناء ثم صبه في الماء، وكذا إذا بال بقرب النهر

وفي الرواية الأخرى: (نهى أن يبال في الماء الراكد) الرواية يقتل مرفوع أي: لا تبل ثم أنت تقتل منه. وذكر شيخنا أبو عبد الله بن مالك عليه السلام أنه يجوز أيضاً جزمه عطفاً على موضع يولن ونصبه بإضمار أن واعطاء ثم حكم واد الجمع، فلما الجزم فظاهر، وأما النصب فلا يجوز لأنه يقتضي أن المنهي عنه الجمع بينهما دون أفراد أحدهما، وهذا لم يقله أحد بل البول فيه منهي عنه، سواء أراد الاغتسال فيه أو منعه أم لا والله أعلم.

وفي الرواية الأخرى: (نهى أن يبال في الماء الراكد) الرواية يقتل مرفوع أي: لا تبل ثم أنت تقتل منه. وذكر شيخنا أبو عبد الله بن مالك عليه السلام أنه يجوز أيضاً جزمه عطفاً على موضع يولن ونصبه بإضمار أن واعطاء ثم حكم واد الجمع، فلما الجزم فظاهر، وأما النصب فلا يجوز لأنه يقتضي أن المنهي عنه الجمع بينهما دون أفراد أحدهما، وهذا لم يقله أحد بل البول فيه منهي عنه، سواء أراد الاغتسال فيه أو منعه أم لا والله أعلم.

٢٩- باب النهي عن الاغتسال في الماء الراكد

٩٧- (٢٨٣) وَحَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ وَأَبُو الطَّاهِرِ وَاحِمْدُ بْنُ عِيسَى، جَمِيعاً عَنْ ابْنِ وَهْبٍ.

قال هارون: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي عَنْ عَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ بُكَيْرِ بْنِ الْأَشَجِّ، أَنَّ أَبَا السَّائِبِ (١) مَوْلَى هِشَامِ ابْنِ زُهْرَةَ، حَدَّثَهُ.

أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَغْتَسِلُ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ وَهُوَ جُنُبٌ». فَقَالَ: كَيْفَ يَفْعَلُ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ؟ قَالَ: يَتَنَاوَلُهُ تَنَاوُلًا (٢).

(١) أما أبو السائب فلا يعرف اسمه.

(٢) وأما أحكام المسألة فقال العلماء من أصحابنا وغيرهم: يكره الاغتسال في الماء الراكد قليلاً كان أو كثيراً، وكذا يكره الاغتسال في العين الجارية. قال: الشافعي رحمه الله تعالى في البيهقي: أكره للمجنب أن يقتل في البئر معينة كانت أو دائمة، وفي الماء الراكد الذي لا يجري، قال الشافعي: وسواء قليل الراكد وكثيره أكره الاغتسال فيه هذا نصه، وكذا صرح أصحابنا وغيرهم بمعناه، وهذا كله على كراهة التنزيه لا التحريم، وإذا اغتسل فيه الجنب فهل يصير الماء مستملاً؟ فيه تفصيل معروف عند أصحابنا، وهو أنه إن كان الماء قلتين فصاعداً لم يصير مستملاً ولو اغتسل فيه جماعات في أوقات متكررات، وأما إذا كان الماء دون القلتين فإن انغمس فيه الجنب بغيرة ثم لما صار تحت الماء نوى ارتفعت جنبته وصار الماء مستملاً، وإن نزل فيه إلى ركبته مثلاً ثم نوى قبل انغماس باقيه صار الماء في الحال مستملاً بالنسبة إلى غيره، وارتفعت الجنبه عن ذلك القدر المنغمس بلا خلاف، وارتفعت أيضاً عن القدر الباقي إذا عم انغماسه على المذهب الصحيح المختار المصوص المشهور، لأن الماء إنما يصير مستملاً بالنسبة إلى المتطهر إذا اتصل عنه.

وقال أبو عبد الله الحنفي من أصحابنا وهو بكسر الحاء وإسكان الضاد المعجمتين لا يرتفع عن باقيه والصواب الأول، وهذا إذا عم الانغماس من غير انفضاله، فلو انفصل ثم عاد إليه لم يجز ما يقسله به بعد ذلك بلا خلاف، ولو انغمس رجلان تحت الماء الناقص عن قلتين إن تصورا ثم نوبا دفعة واحدة ارتفعت جنبتهما وصار الماء مستملاً، فإن نوى أحدهما قبل الآخر ارتفعت جنبته الناري وصار الماء مستملاً بالنسبة إلى رفيقه فلا ترتفع جنبته على المذهب الصحيح المشهور، وفيه وجه شاذ أنها ترتفع، وإن نزل في ركبتهما فتربا ارتفعت جنبتهما عن ذلك

٣- باب وجوب غسل البول وغيره من النجاسات

إِذَا حَصَلَتْ فِي الْمَسْجِدِ،

وَأَنَّ الْأَرْضَ تَطْهَرُ بِالْمَاءِ مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ إِلَى حَقْرِهَا.

٩٨- (٢٨٤) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا حَمَّادٌ (وَهُوَ

ابْنُ زَيْلٍ)، عَنْ ثَابِتٍ.

عَنْ أَنَسٍ، أَنَّ أَضْرَابًا (١) بَالَ فِي الْمَسْجِدِ، فَقَامَ إِلَيْهِ بَعْضُ الْقَوْمِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «دَعُوهُ وَلَا تُزِرْمُوهُ». (٢) قَالَ فَلَمَّا فَرَغَ دَعَا بِذُلُورٍ (٣) مِنْ مَاءٍ، فَصَبَّهُ عَلَيْهِ. (٤) (أخرجه البخاري ١٠٢٥).

(١) الأهرابي هو الذي يسكن البادية.

(٢) وقوله ﷺ: (لا تزرموه) هو بضم التاء وإسكان الزاي ويعدها راء أي: لا تقطعوا، والإزرام القطع.

(٣) وأما الذلور ففيها لغتان التذكير والتأنيث، والذنوب بفتح الذال وضم النون وهي الذلور المملوء ماء.

(٤) أما أحكام الباب ففيه إثبات نجاسة بول الأدمي وهو جمع عليه، ولا فرق بين الكبير والصغير بإجماع من يعتد به، لكن بول الصغير يكفي فيه النضح كما سوضحه في الباب الأتي إن شاء الله تعالى، وفيه احترام المسجد وتنزيهه عن الأفتار، وفيه أن الأرض تطهر بصب الماء عليها، ولا يشترط حفرها، وهذا مذهبنا ومذهب الجمهور، وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: لا تطهر إلا بحفرها، وفيه أن ضالة النجاسة طاهرة، وهذه المسألة فيها خلاف بين العلماء، ولأصحابنا فيها ثلاثة أوجه: أحدها أنها طاهرة. والثاني نجسة. والثالث إن انفصلت وقد طهر المحل فهي طاهرة، وإن انفصلت ولم يطهر المحل فهي نجسة، وهذا الثالث هو الصحيح، وهذا الخلاف إذا انفصلت غير متغيرة، أما إذا انفصلت متغيرة فهي نجسة بإجماع المسلمين، سواء تغير طعمها أو لونها أو ريحها، وسواء كان التغير قليلاً أو كثيراً والله أعلم.

وفيه: الرفق بالجاهل وتعليمه ما يلزمه من غير تعنيف ولا إيذاء إذا لم يأت بالمخالفة استخفافاً أو عناداً، وفيه: دفع أعظم الضررين باحتمال أخفهما لقوله ﷺ: «دعوه»، قال العلماء: كان قوله ﷺ: «دعوه» لمصلحتين: إحداها أنه لو قطع عليه بوله تضرر وأصل التجسس قد حصل، فكان احتمال زيادته أولى من إيقاع الضرر به، والثانية أن التجسس قد حصل في جزء يسير من المسجد فلو أقاموه في أثناء بوله لتنجست ثيابه وبلده ومواضع كثيرة من المسجد والله أعلم.

٩٩- () حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ، عَنْ يَحْيَى ابْنِ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيِّ (أ).

وَحَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ يَحْيَى وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ جَمِيعاً عَنْ

الدَّرَاوَزِيُّ.

المسبب والحسن وعطاء والشافعي، وقال ابن عباس: لا تتخفوه مرقداً، وروى عنه أنه قال: إن كنت تنام فيه لصلاة فلا بأس. وقال الأوزاعي: يكره النوم في المسجد. وقال مالك: لا بأس بذلك للغريب ولا أرى ذلك للمحاضر. وقال أحمد: إن كان مسافراً أو شبهه فلا بأس وإن اتخذ مقيلاً أو مبيتاً فلا وهذا قول إسحاق، هذا ما حكاه ابن المنذر، واحتج من جوزه بنوم علي بن أبي طالب عليه السلام وابن عمر وأهل الصفة والمرأة صاحبة الوشاح والغريين وثمالة بن أثال وصفوان بن أمية وغيرهم وأحاديثهم في الصحيح مشهورة والله أعلم. ويجوز أن يمكن الكافر من دخول المسجد بإذن المسلمين ومنع من دخوله بغير إذن.

الثالثة: قال: ابن المنذر أباح كل من يحفظ عنه العلم الوضوء في المسجد إلا أن يتوضأ في مكان يله أو يتأذى الناس به فإنه مكروه، ونقل الإمام والحسن ابن بطال المالكي هذا عن ابن عمر وابن عباس وعطاء وطاوس والخنفي وابن القاسم المالكي وأكثر أهل العلم، وعن ابن سيرين ومالك وسحنون أنهم كرهوه تنزيهاً للمسجد والله أعلم.

الرابعة: قال: جماعة من أصحابنا يكره إدخال البهائم والحيوانات والصبيان الذين لا يميزون المسجد لغیر حاجة مقصودة، لأنه لا يؤمن تنجيسهم المسجد ولا يجرم لأن النبي صلى الله عليه وسلم طاف على البعير، ولا ينفي هذا الكراهة لأنه صلى الله عليه وسلم فعل ذلك بيئناً للجواز أو ليظهر ليقندي به صلى الله عليه وسلم والله أعلم.

الخامسة: يحرم إدخال النجاسة إلى المسجد، وأما من هلى بدنه نجاسة فإن خاف تنجيس المسجد لم يجر له الدخول فإن أمن ذلك جاز، وأما إذا اقتصد في المسجد فإن كان في غير إناء فحرام، وإن قطر دمه في إناء فمكروه، وإن بال في المسجد في إناء ففيه وجهان أحدهما أنه حرام، والثاني مكروه.

السادسة: يجوز الاستلقاء في المسجد وهز الرجل وتشيك الأصابع للأحاديث الصحيحة المشهورة في ذلك من فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم.

السابعة: يستحب استحباباً متاكداً كنس المسجد وتنظيفه للأحاديث الصحيحة المشهورة فيه والله أعلم.

(٣) قوله: (فجاء بدلو فشئ عليه) يروى بالشين المعجمة وبالمهملة وهو في أكثر الأصول والروايات بالمعجمة ومعناه: صبه، وفرق بعض العلماء بينهما فقال هو بالمهملة الصب في سهولة وبالمعجمة التفريق في صبه والله أعلم.

٣١- باب حُكْمُ بَوْلِ الطِّفْلِ الرُّضِيعِ وَكَيْفِيَّةُ غَسْلِهِ

١٠١- (٢٨٦) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابُو كُرَيْبٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ غَمْرٍ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ أَبِيهِ.

عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم كَانَ يُؤْتِي الصَّبِيَّانَ ^(١) فَيَبْرُكُ عَلَيْهِمَا ^(٢) وَيُحَنِّكُهُمَا ^(٣)، فَأَتَيْتُ بِصَبِيٍّ قَبَالَ عَلَيْهِ، فَدَعَا بِمَاءٍ، فَأَتْبَعَهُ بَوْلَهُ وَلَمْ يَغْسِلْهُ. ^(٤) راجعه البخاري ٢٢٢

قال يحيى ابن يحيى: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ ابْنُ مُحَمَّدٍ الْمَدَنِيُّ، عَنْ يَحْيَى ابْنِ سَعِيدٍ.

أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ ابْنَ مَالِكٍ يَذْكُرُ أَنَّ أَغْرَابِيًّا قَامَ إِلَى نَاحِيَةِ فِي الْمَسْجِدِ، قَبَالَ فِيهَا، فَصَاحَ بِهِ النَّاسُ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «دَعُوهُ». فَلَمَّا قَرَعَ أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم بِذُنُوبِهِ قَصَبًا عَلَى بَوْلِهِ. راجعه البخاري ٢١٩، ٢٢١.

١٠٠- (٢٨٥) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا عُمَرُ ابْنُ يُونُسَ الْخَنْفِيُّ، حَدَّثَنَا عِكْرِمَةُ ابْنُ عَمَّارٍ، حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ ابْنُ أَبِي طَلْحَةَ.

حَدَّثَنِي أَنَسُ ابْنُ مَالِكٍ (وَهُوَ عَمُّ إِسْحَاقَ) قَالَ: بَيْنَمَا نَحْنُ فِي الْمَسْجِدِ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم إِذْ جَاءَ أَغْرَابِيٌّ، فَقَامَ يَبُولُ فِي الْمَسْجِدِ، فَقَالَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «مَهْ مَهْ» ^(١) قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «لَا تَزِرُكُمْ دَعْوُهُ». فَتَرَكُوهُ حَتَّى بَالَ، ثُمَّ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم دَعَاهُ فَقَالَ لَهُ: «إِنَّ هَذِهِ الْمَسَاجِدَ لَا تَصْلُحُ لِشَيْءٍ مِنْ هَذَا الْبَوْلِ وَلَا الْقَذَرِ، إِنَّمَا هِيَ لِلذِّكْرِ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ، وَالصَّلَاةِ، وَقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ». أَوْ كَمَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم ^(٢)، قَالَ: فَأَمَرَ رَجُلًا مِنَ الْقَوْمِ، فَجَاءَ بِدَلْوٍ مِنْ مَاءٍ، فَشَنَّهُ عَلَيْهِ. ^(٣) راجعه البخاري ٢١٩، ٢٢١.

(١) قوله: (فقال أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم مه مه) هي كلمة زجر، ويقال به به بالياء أيضاً، قال العلماء: هو اسم مبني على السكون معناه: اسكت، قال: صاحب المطالع: هي كلمة زجر قيل أصلها ما هذا ثم حذف تخفيفاً، قال: ويقال مكروه مه مه، ويقال فردة مه، ومثله به به. وقال يعقوب: هي لتعظيم الأمر كبخ يخ، وقد تتون مع الكسر وينون الأول ويكسر الثاني بغير تنوين، هذا كلام صاحب المطالع وذكره أيضاً غيره والله أعلم.

(٢) قوله صلى الله عليه وسلم: (إن هذه المساجد لا تصلح لشيء من هذا البول ولا القذر إنما هي لذكر الله وقراءة القرآن أو كما قال: رسول الله صلى الله عليه وسلم) فيه صيانة المساجد وتنزيهاها عن الأقذار والقذو والبصاق ورفع الأصوات والخصومات، والبيع والشراء وسائر العقود وما في معنى ذلك. وفي هذا الفصل مسائل ينبغي أن أذكر أطرافاً منها مختصرة.

أحدها: أجمع المسلمون على جواز الجلوس في المسجد للمحدثين، فإن كان جلوسه لعبادة من اعتكاف أو قراءة علم أو سماع موعظة أو انتظار صلاة أو نحو ذلك كان مستحباً، وإن لم يكن لشيء من ذلك كان مباحاً، وقال بعض أصحابنا: إنه مكروه وهو ضعيف.

الثانية: يجوز النوم عندنا في المسجد نص عليه الشافعي رحمه الله تعالى في الأم، قال: ابن المنذر في الإسراق: رخص في النوم في المسجد ابن

٥٤٦٨ و ٦٠٠٢ و ٦٣٥٥.

حَدَّثَنَا هِشَامٌ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَ حَدِيثِ ابْنِ عُثَيْمٍ.

١٠٣- (٢٨٧) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ ابْنُ الْمُهَاجِرِ، أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ.

عَنْ أُمِّ قَيْسٍ بِنْتِ مِخْصَنٍ، أَنَّهَا أَتَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِابْنٍ لَهَا لَمْ يَأْكُلِ الطَّعَامَ، فَوَضَعَتْهُ فِي حَجَرٍ، قَالَتْ، قَالَ: فَلَمْ يَزِدْ عَلَى أَنْ تَفْصَحَ بِالنَّاءِ. وإعرجه البخاري ٢٢٣ و ٥٦٩٣. وسأني بعد الحديث: [٢٢١٣].

١٠٣- () وَحَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو النَّاقِدُ وَزُهَيْرُ ابْنِ حَرْبٍ، جَمِيعاً عَنْ ابْنِ عُثَيْمٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ. وَقَالَ: فَذَعَا بِمَاءٍ فَرَشَهُ.

١٠٤- () وَحَدَّثَنِي حَزْمَةُ ابْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ ابْنُ يَزِيدَ، أَنَّ ابْنَ شِهَابٍ أَخْبَرَهُ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ ابْنُ عُثَيْمٍ ابْنُ عُثَيْمٍ ابْنُ عُثَيْمٍ.

أَنَّ أُمَّ قَيْسٍ بِنْتِ مِخْصَنٍ (وَكَاثَتْ مِنَ الْمُهَاجِرَاتِ الْأَوَّلِ اللَّائِي بَايَعْنَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، وَهِيَ أُخْتُ عِكَاثَةَ ابْنِ مِخْصَنٍ، أَخَذَ بَنِي أَسَدٍ ابْنِ خُزَيْمَةَ) قَالَ: أَخْبَرْتَنِي، أَنَّهَا أَتَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِابْنٍ لَهَا لَمْ يَبْلُغْ أَنْ يَأْكُلِ الطَّعَامَ، قَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ: أَخْبَرْتَنِي، أَنَّ ابْنَهَا ذَاكَ بَالَ فِي حَجَرٍ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَذَعَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِمَاءٍ فَتَفْصَحَ^(١) عَلَى نَوْبِهِ، وَلَمْ يَغْسِلْهُ غَسَلًا.

(١) وأما حقيقة النضج هنا فقد اختلف أصحابنا فيها، فذهب الشيخ أبو محمد الجويني والقاضي حسين والبغوي إلى أن معناه: أن الشيء الذي أصابه البول يغمر بالماء كسائر النجاسات بحيث لو عصر لا يعصر، قالوا: وإنما يخالف هذا غيره في أن غيره يشترط عصره على أحد الوجهين وهذا لا يشترط بالاتفاق. وذهب إمام الحرمين والمحققون إلى أن النضج أن يغمر ويكثر بالماء مكاثرة لا يبلغ جريان الماء وتردده وتقاطره، بخلاف المكاثرة في غيره فإنه يشترط فيها أن يكون بحيث يجري بعض الماء ويتساطر من المحل وإن لم يشترط عصره وهذا هو الصحيح المختار، ويدل عليه قولها (فنضجه ولم يغسله) وقولها فرشه أي: (نضجه) والله أعلم.

ثم إن النضج إنما يميز ما دام الصبي يقتصر به على الرضاع، أما إذا أكل الطعام على جهة التغذية فإنه يجب الغسل بلا خلاف والله أعلم.

٣٢- باب حكم المني

١٠٥- (٢٨٨) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا خَالِدُ^(١) ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ خَالِدِ^(٢)، عَنْ أَبِي مَعْشَرٍ^(٣)، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ وَالْأَسْوَدِ.

(١) الصبيان بكسر الصاد هذه اللغة المشهورة. وحكى ابن دريد صحتها.

(٢) قوله (فبورك عليهم) أي: يذهب لهم ويمسح عليهم، وأصل البركة ثبوت الخير وكثرته.

(٣) وقولها (فيحكمهم) قال: أهل اللغة: التحنيك أن يمضغ التمر أو نحوه ثم يذلك به حنك الصغير، وفيه لغتان مشهورتان حنكه وحنكته بالتخفيف والتشديد، والرواية هنا (فيحكمهم) بالتشديد وهي أشهر اللغتين،

(٤) أما أحكام الباب: ففيه استحباب تحنيك المولود، وفيه: التبرك بأهل الصلاح والفضل، وفيه: استحباب حمل الأطفال إلى أهل الفضل للتبرك بهم، وسواء في هذا الاستحباب المولود في حال ولادته وبعدها، وفيه التنب إلى حسن المعاشرة واللين والتواضع والرفق بالصغار وغيرهم، وفيه: مقصود الباب وهو أن بول الصبي يكفي فيه النضج. وقد اختلف العلماء في كيفية طهارة بول الصبي والجارية على ثلاثة مذاهب وهي ثلاثة أوجه لأصحابنا الصحيح المشهور المختار: أنه يكفي النضج في بول الصبي ولا يكفي في بول الجارية بل لا بد من غسله كسائر النجاسات والثاني أنه يكفي النضج فيهما. والثالث: لا يكفي النضج فيهما، وهذان الوجهان حكاهما صاحب التتمة من أصحابنا وغيره وهما شاذان ضعيفان، وعن قال: بالفرق علي بن أبي طالب وعطاء بن أبي رباح والحسن البصري وأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه وجماعة من السلف وأصحاب الحديث وابن وهب من أصحاب مالك رضي الله عنهم، وروي عن أبي حنيفة، وعن قال: بوجوب غسلهما: أبو حنيفة ومالك في المشهور عنهما وأهل الكوفة.

واعلم أن هذا الخلاف إنما هو في كيفية تطهير الشيء الذي بول عليه الصبي ولا خلاف في نجاسته. وقد نقل بعض أصحابنا إجماع العلماء على نجاسة بول الصبي وأنه لم يخالف فيه إلا داود الظاهري. قال: الخطابي وغيره: وليس نجوس من جوز النضج في الصبي من أجل أن بوله ليس بنجس ولكنه من أجل التخفيف في إزالته فهذا هو الصواب. وأما ما حكاه أبو الحسن بن بطال ثم القاضي عياض عن الشافعي وغيره أنهم قالوا: بول الصبي طاهر فينضج فحكاية باطلة قطعاً.

١٠٦- () وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ ابْنِ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ.

عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِصَبِيٍّ يَوْضَعُ^(١) قَبَالَ فِي حَجَرٍ،^(٢) فَذَعَا بِمَاءٍ فَصَبَّهُ عَلَيْهِ.

(١) وقولها (بصبي يرضع) هو بفتح الياء أي: رضيع وهو الذي لم يطم.

(٢) يقال يفتح الحاء وكسرهما لغتان مشهورتان.

١٠٦- () وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا عَيْسَى،

أَنَّ رَجُلًا نَزَلَ بِعَائِشَةَ، فَاصْبَحَ يَغْسِلُ ثَوْبَهُ، فَقَالَتْ عَائِشَةُ: إِنَّمَا كَانَ يُجَزِّئُكَ^(١) إِنْ رَأَيْتَهُ، أَنْ تَغْسِلَ مَكَانَهُ، فَإِنْ لَمْ تَرَ، نَضَعَتْ حَوْلَهُ، وَلَقَدْ رَأَيْتُنِي أَفْرُكُهُ مِنْ ثَوْبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَرُكًا، فَيُصَلِّي فِيهِ.^(٢)

نَحْوُ حَدِيثِ خَالِدٍ عَنْ أَبِي مَعْشَرٍ.

١٠٧- () وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ هَمَامٍ، عَنْ عَائِشَةَ، بِنَحْوِ حَدِيثِهِمْ.

١٠٨- (٢٨٩) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَشْرٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ، قَالَ: سَأَلْتُ سُلَيْمَانَ ابْنَ يَسَارٍ عَنِ الْعَصِي يُصِيبُ ثَوْبَ الرَّجُلِ، أَيُغْسِلُهُ أَمْ يَغْسِلُ الثَّوْبَ؟ فَقَالَ:

(١) وأما خالد الأول فهو الواسطي الطحان.

(٢) وأما خالد الثاني فهو الحلاء. وهو خالد بن مهران أبو المنازل بضم الميم البصري.

(٣) زياد بن كليب التميمي الحنظلي الكوفي.

(٤) وفيه قولها (كان يجزئك) هو بضم الياء وبالحمز.

أَخْبَرْتَنِي عَائِشَةُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَغْسِلُ الْعَصِي ثُمَّ يَخْرُجُ إِلَى الصَّلَاةِ فِي ذَلِكَ الثَّوْبِ، وَأَنَا أَنْظُرُ إِلَى أَثَرِ الْغَسْلِ فِيهِ. [أخرجه البخاري ٢٢٩ و ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢].

١٠٨- () وَحَدَّثَنَا أَبُو كَامِلٍ الْجَحْدَرِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّاحِمِ (يَعْنِي ابْنَ زِيَادٍ) (ح).

وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، أَخْبَرَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ وَابْنُ أَبِي زَائِدَةَ، كُلُّهُمَا عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

أَمَّا ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ فَحَدِيثُهُ كَمَا قَالَ: ابْنُ يَشْرٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَغْسِلُ الْعَصِي.

وَأَمَّا ابْنُ الْمُبَارَكِ وَعَبْدُ الرَّاحِمِ فَفِي حَدِيثِهِمَا قَالَتْ: كُنْتُ أَغْسِلُهُ مِنْ ثَوْبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

(٥) وأما حقيقة النضج هنا فقد اختلف أصحابنا فيها، فذهب الشيخ أبو محمد الجويني والقاضي حسين والبغوي إلى أن معناه: أن الشيء الذي أصابه البول يغمر بالماء كسائر النجاسات بحيث لو عصر لا يعصر، قالوا: وإنما يخالف هذا غيره في أن غيره يشترط عصره على أحد الوجهين وهذا لا يشترط بالاتفاق. وذهب إمام الحرمين والمحققون إلى أن النضج أن يغمر ويكثر بالماء مكالفة لا يبلغ جريان الماء وتردده وتقاطره، بخلاف المكثرة في غيره فإنه يشترط فيها أن يكون بحيث يجري بعض الماء ويتقاطر من المحل وإن لم يشترط عصره وهذا هو الصحيح المختار، ويدل عليه قولها (نضجه) ولم يغسله) وقولها فرشه أي: (نضجه) والله أعلم.

ثُمَّ إِنْ نَضَجَ إِذَا يَجْزِي مَا دَامَ الصَّبِي يَقْتَصِرُ بِهِ عَلَى الرِّضَاعِ، أَمَّا إِذَا أَكَلَ الطَّعَامَ عَلَى جِهَةِ التَّغْنِيَةِ فَإِنَّهُ يَجِبُ الْغَسْلُ بِلَا خِلَافٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

١٠٦- () وَحَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ حَفْصٍ ابْنُ غِيَاثٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْأَمْوَدِ وَهَمَامٍ.

عَنْ عَائِشَةَ فِي الْعَصِي، قَالَتْ: كُنْتُ أَفْرُكُهُ مِنْ ثَوْبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

١٠٧- () حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ (يَعْنِي ابْنَ زَيْدٍ) عَنْ هِشَامِ بْنِ حَسَّانَ (ح).

وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا عَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَرُوبَةَ، جَمِيعًا عَنْ أَبِي مَعْشَرٍ (ح).

وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ عَنْ مُغِيرَةَ (ح).

وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ عَنْ مَهْدِيٍّ ابْنِ مَيْمُونٍ، عَنْ وَاصِلِ الْأَحْزَبِ (ح).

وَحَدَّثَنِي ابْنُ حَاتِمٍ، حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ عَنْ مَنْصُورٍ وَمُغِيرَةَ، كُلُّهُمَا عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ الْأَمْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ، فِي حَتِّ الْعَصِي مِنْ ثَوْبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ،

(١) هو بجمع مفتوحة ثم واو مشددة ثم ألف ثم سين مهملة.

(٢) هو يفتح الغين المعجمة وإسكان الراء وفتح القاف.

(٣) وفيه قولها: (فلو رأيت شيئاً غسلته) هو استغهام إنكار حلفت منه المهمة تقديره أكت غسلته معتقداً وجوب غسله؟ وكيف تفعل هذا وقد كنت أحكه من ثوب رسول الله ﷺ يابساً بظفري؟ ولو كان نجساً لم

بتركه النبي ﷺ ولم يكتب بحكه والله أعلم.

بد من إزالة الطعم، وإن بقيت الرائحة فيه قولان للشافعي أفصحهما يطهر والثاني لا يطهر والله أعلم.

١١٠- () وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ عُثَيْمٍ (ح).

وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ، أَخْبَرَنِي ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يَحْيَى ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ ابْنُ سَالِمٍ وَمَالِكُ ابْنُ أَنَسٍ وَعَمْرُو ابْنُ الْحَارِثِ، كُلُّهُمْ عَنْ هِشَامِ ابْنِ عُرْوَةَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَشَلَّ حَلِيثُ يَحْيَى ابْنِ سَعِيدٍ.

٣٤- باب الدليل على نجاسة البول

وَوُجُوبِ الاستبراء منه

١١١- (٢٩٢) حَدَّثَنِي أَبُو سَعِيدٍ الْأَشْجَعُ وَأَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ ابْنُ الْعَلَاءِ وَإِسْحَاقُ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ (قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ)، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، قَالَ: سَمِعْتُ مُجَاهِدًا يُحَدِّثُ عَنْ طَاوُسٍ.

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: مَرَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى قَبْرَيْنِ، فَقَالَ: «أَمَّا إِنَّهُمَا لَيُعَذَّبَانِ، وَمَا يُعَذَّبَانِ فِي كَبِيرٍ،^(١) أَمَّا أَحَدُهُمَا فَكَانَ يَمُشِي بِالنَّمِيمَةِ،^(٢) وَأَمَّا الْآخَرُ فَكَانَ لَا يَسْتَبِرُّ مِنْ بَوْلِهِ»^(٣). قَالَ: فَذَعَا بِغَسَّيْبٍ^(٤) رَطَبُوا فَشَقُّهُ بَاطِنَيْنِ،^(٥) ثُمَّ غَرَسَ عَلَى هَذَا وَاحِدًا، وَعَلَى هَذَا وَاحِدًا، ثُمَّ قَالَ: «لَعَلَّهُ أَنْ يُخَفَّفَ عَنْهُمَا، مَا لَمْ يَسْأَلَا»^(٦). [أخرجه البخاري: ٢١٨، ١٣٦١، ١٣٧٨، ٢١٦، ٦٠٥٥].

(١) وأما قوله ﷺ: «وما يعذبان في كبير» فقد جاء في رواية البخاري: «وما يعذبان في كبير وأنه لكبير كان أحدهما لا يستبر من البول» الحديث ذكره في كتاب الأدب في باب النعمة من الكبائر، وفي كتاب الوضوء من البخاري أيضاً: «وما يعذبان في كبير بل إنه كبير» ثبت بهاتين الزيادةتين الصحيحتين أنه كبير، فيجب تأويل قوله ﷺ «وما يعذبان في كبير». وقد ذكر العلماء فيه تأويلين: أحدهما أنه ليس بكبير في زعمهما. والثاني أنه ليس بكبير تركه عليهما. وحكى القاضي عياض رحمه الله تعالى تأويلاً ثالثاً: أي: ليس بأكبر الكبائر، قلت: فعلى هذا يكون المراد بهذا الزجر والتحذير لغيرهما أي: لا يترحم أحد أن التعذيب لا يكون إلا في أكبر الكبائر الموقفات فإنه يكون في غيرها والله أعلم.

وسبب كونهما كبيرين أن عدم التنزه من البول يلزم منه بطلان الصلاة فتركه كبيرة بلا شك والمشى بالنميمة والسعي بالفساد من أتبح القبايح، لا سيما مع قوله ﷺ: «كان عشي» بلفظ كان التي للحالة المستمرة غالباً والله أعلم.

وأما وضعه ﷺ الجريدتين على القبر فقال العلماء: معمول على أنه ﷺ سأل الشفاعة لهما فأجبت شفاعته ﷺ بالتخفيف عنهما إلى أن يسألا.

(٤) وقد استدلل جماعة من العلماء بهذا الحديث على طهارة رطوبة فرج المرأة، وفيها خلاف مشهور عندنا وعند غيرنا، والأظهر طهارتها، وتعلق المنجسون بهذا الحديث بأن قالوا الاحتلام مستحيل في حق النبي ﷺ لأنه من تلاعب الشيطان بالنائم، فلا يكون المني الذي على ثوبه ﷺ إلا من الجماع، ويلزم من ذلك مرور المني على موضع أصاب رطوبة الفرج، فلو كانت الرطوبة نجسة لتنجس بها المني ولما تركه في ثوبه ولما اكتفى بالفرك، وأجاب القائلون بنجاسة رطوبة فرج المرأة بجوابين: أحدهما جواب بعضهم أنه يمتنع استحالة الاحتلام منه ﷺ وكونها من تلاعب الشيطان، بل الاحتلام منه جائز ﷺ وليس هو من تلاعب الشيطان بل هو فيض زيادة المني يخرج في وقت. والثاني: أنه يجوز أن يكون ذلك المني حصل بمقدمات جماع فقط منه شيء على الثوب، وأما الملتطخ بالرطوبة فلم يكن على الثوب والله أعلم.

٣٣- باب نجاسة الدم وكيفية غسله

١١٠- (٢٩١) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، حَدَّثَنَا هِشَامُ ابْنُ عُرْوَةَ (ح).

وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ ابْنُ حَاتِمٍ (وَاللَّفْظُ لَهُ)، حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ سَعِيدٍ، عَنْ هِشَامِ ابْنِ عُرْوَةَ، قَالَ: حَدَّثَنِي فَاطِمَةُ.

عَنْ أَسْمَاءَ، قَالَتْ: جَاءَتْ امْرَأَةً إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَتْ: إِحْدَانَا يُصِيبُ ثَوْبَهَا مِنْ دَمِ الْحَيْضَةِ،^(١) كَيْفَ تَصْنَعُ بِهِ؟ قَالَ: «تَحْتُهُ، ثُمَّ تَقْرُصُهُ بِالْمَاءِ، ثُمَّ تَنْضَحُهُ، ثُمَّ تُصَلِّي فِيهِ».

[أخرجه البخاري ٢٢٧ و ٣٠٧].

(١) الحيضة بفتح الحاء أي: الحيض، ومعنى تحته تقشره وتحكه وتحتة، ومعنى تقرصه تقطعه بأطراف الأصابع مع الماء ليحلل، وروي تقرصه بفتح التاء وإسكان القاف وضم الراء، وروي بضم التاء وفتح القاف وكسر الراء المشددة، قال القاضي عياض: رويتهما بهما جميعاً، ومعنى تنضحه تغسله وهو بكسر الصاد كذا قاله الجوهري وغيره. وفي هذا الحديث وجوب غسل النجاسة بالماء، ويؤخذ منه أن من غسل بالخل أو غيره من المائعات لم يبرئه لأنه ترك المأمور به، وفيه أن الدم نجس وهو بإجماع المسلمين، وفيه أن إزالة النجاسة لا يشترط فيها العدد بل يكفي فيها الإنقاء، وفيه غير ذلك من القوائد.

وأعلم أن الواجب في إزالة النجاسة الإنقاء، فإن كانت النجاسة حكمة وهي التي لا تشاهد بالعين كالبول ونحوه وجب غسلها مرة ولا تحب الزيادة، ولكن يستحب الغسل ثانية وثالثة لقوله ﷺ: «إذا استيقظ أحدكم من نومه فلا يغمس يده في الإناء حتى يغسلها ثلاثاً» وقد تقدم بيانه. وأما إذا كانت النجاسة عينية كالدم وغيره فلا بد من إزالة عينها، ويستحب غسلها بعد زوال العين ثانية وثالثة، وهل يشترط عصر الثوب إذا غسله؟ فيه وجهان الأصح أنه لا يشترط، وإذا غسل النجاسة العينية فبقي لونها لم يضره، بل قد حصلت الطهارة، وإن بقي طعمها فالثوب نجس فلا

وقد ذكر مسلم رحمه الله تعالى في آخر الكتاب في الحديث الطويل حديث جابر في صاحبي القبرين ففاجيت شفاعتي أن يرفع ذلك عنهما ما دام القضيان رطبان». وقيل: يحتمل أنه ﷺ كان يدعو لهما تلك المدة. وقيل: لكونهما يسبحان ما داما رطبين وليس للباس تسييح، وهذا مذهب كثيرين أو الأكثرين من المفسرين في قوله تعالى: ﴿وإن من شيء إلا يسبح بحمده﴾ قالوا: معناه وإن من شيء حي، ثم قالوا حياة كل شيء بحسبه، فحياة الخشب ما لم ييسر، والحجر ما لم يقطع، وذهب المحققون من المفسرين وغيرهم إلى أنه على عمومته، ثم اختلف هؤلاء هل يسبح حقيقة أم فيه دلالة على الصانع فيكون مسبحاً مترهاً بصورة حاله؟ والمحققون على أنه يسبح حقيقة، وقد أخبر الله تعالى: ﴿وإن من الحجارة لما يهبط من خشية الله﴾ وإذا كان العقل لا يحيل جعل التميز فيها وجاء النص به وجب المصير إليه والله أعلم. واستحب العلماء قراءة القرآن عند القبر لهذا الحديث لأنه إذا كان يرجى التخفيف بتسييح الجريد فتلاوة القرآن أولى والله أعلم. وقد ذكر البخاري في صحيحه أن بريدة بن الحصيب الأسلمي الصحابي رضي الله عنه أوصى أن يجعل في قبره جريدتان، ففيه أنه ﷺ تبرك بفعل مثل فعل النبي ﷺ. وقد أنكر الخطابي ما يفعله الناس على القبور من الأخواص ونحوها متعلقين بهذا الحديث وقال لا أصل له ولا وجه له والله أعلم. وأما فقه الباب ففيه إثبات عذاب القبر وهو مذهب أهل الحق خلافاً للمعتزلة، وفيه نجاسة الأبوال للرواية الثانية لا يستتره من البول، وفيه غلظ تحريم النجاسة وغير ذلك مما تقدم والله أعلم.

(٢) وأما النجاسة فحقيقتها نقل كلام الناس بعضهم إلى بعض على جهة الإفساد، وقد تقدم في باب غلظ تحريم النجاسة من كتاب الإيمان بيانها واضحاً مستقصى.

(٣) وأما قول النبي ﷺ: (لا يستتر من بوله) فروي ثلاث روايات: يستتر بتائين مثائين، ويستتره بالزاي والهاء، ويستبرئ بالباء الموحدة والهمزة، وهذه الثالثة في البخاري وغيره وكلها صحيحة ومعناها لا يتجنبه ويتحرز منه والله أعلم.

(٤) أما العسب فيفتح العين وكسر السين المهملتين وهو الجريد والغصن من النخل ويقال له المشكال.

(٥) وقوله (بتائين) هذه الباء زائدة للتوكيد وتائين منصوب على الحال وزيادة الباء في الحال صحيحة معروفة.

(٦) ويبسا مفتوح الباء الموحدة قبل السين ويموز كسرهما لتتان.

١١١- () حَدَّثَنِيهِ أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ الْأَزْدِيُّ، حَدَّثَنَا مُعَلَّى بْنُ أَسَدٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّاحِمِ عَنْ سُلَيْمَانَ الْأَعْمَشِيِّ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: «وَكَانَ الْآخَرُ لَا يَسْتَنْزَهُ عَنِ الْبَوْلِ (أَوْ مِنَ الْبَوْلِ)» [أخرجه البخاري: ٦٠٥٢].